



أثر مؤسسات التعليم العالي بمدينة الأبيار في إقليمها "دراسة في جغرافية التنمية"

قدمت من قبل :

أمينة محمد المبروك بلقاسم

إشراف :

د. سعد محمد الزليطني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا.

جامعة بنغازي

كلية الآداب

مارس 2018

Copyright©2018.All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy, recording scanning, or any information, without the permission in writing from the author or the directorate of graduate studies and training university of Benghazi.

حقوق الطبع 2018 محفوظة. لا يسمح اخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.



كلية الآداب

جامعة بنغازي

قسم الجغرافيا

أثر مؤسسات التعليم العالي بمدينة الأبيار في إقليمها

"دراسة في جغرافية التنمية"

اعداد

أمينة محمد المبروك بالقاسم

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ: 21.3.2018

تحت اشراف

د.سعد محمد الزليطني

.....التوقيع:

الدكتور: فضل الله محمود المهدي (ممتحنا داخليا)

.....التوقيع:

الدكتور: حسني عبدالله بن زابيه (ممتحنا خارجيا)

.....التوقيع:

مدير ادارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

يعتمد عميد الكلية

قال تعالى

”قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ
الْحَكِيمُ“.

(سورة البقرة، الآية 32)

الإهداء

إلى من كان لهما الفضل في تنشئتي وتعليمي.
إلى والدي رحمه الله الذي أنار لي دروب حياتي، وغرس في نفسي
الطموح وعلمني طلب العلم والمعرفة.
وإلى والدتي أطال الله عمرها التي علمتني الصبر والمثابرة
أهديهما هذا العمل المتواضع.

الباحثة

الشكر والتقدير

أقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الدكتور/ سعد محمد الزليتي، الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة، وكان له الفضل الكبير بتوجيهاته، وإرشاداته وملاحظاته، في إتمام هذه الرسالة. ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني وسهل لي مهمتي في جمع البيانات، وفي الدراسة الميدانية من العاملين في كلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ت	الشكر والتقدير
ث	الملخص
ح	فهرس الموضوعات
د	فهرس الجداول
ذ	فهرس الأشكال
ر	فهرس الملاحق
الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة	
1	المقدمة
2	مشكلة الدراسة
3	مبررات اختيار الموضوع
3	أهمية الدراسة
3	أهداف الدراسة
4	تساؤلات الدراسة
4	منهجية الدراسة
8	منطقة الدراسة
11	الخلفية النظرية والدراسات السابقة
15	الصعوبات والمشكلات
16	تبويب البحث
الفصل الثاني: الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة	
17	أولاً : الخصائص الطبيعية
17	(1) الموقع والموضع
18	(2) التضاريس
18	(3) عناصر المناخ
19	أ) درجة الحرارة
19	ب) اتجاه وسرعة الرياح
20	ج) الرطوبة النسبية
21	د) الأمطار
22	(4) مصادر المياه
22	(5) التربة والنبات الطبيعي
23	ثانياً : الخصائص البشرية
23	(1) أصل التسمية والنشأة
25	(2) السكان
25	أ. معدلات المواليد والوفيات في بلدية الأبيار والنمو السكاني
26	ب. التوزيع والكثافة السكانية
27	ج. الهجرة
28	د. النمو السكاني
29	التنبؤ بعدد سكان منطقة الدراسة في المستقبل
30	التركيب السكاني
32	الخلاصة
الفصل الثالث: التعليم العالي والتنمية الإقليمية في ليبيا	

33	المقدمة
33	أولاً : التعليم العالي في ليبيا
34	المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والإنشاء (1955-1958)
34	المرحلة الثانية: مرحلة التطور والاستقلال (1959-1969)
35	المرحلة الثالثة: مرحلة الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية (1970-1985)
35	المرحلة الرابعة: مرحلة التوسع والانتشار (1986-2000)
36	المرحلة الخامسة: مرحلة النوعية والتخصص (منذ 2000)
38	نظرة مستقبلية
38	ثانياً : التنمية الإقليمية في ليبيا
39	1) مرحلة التأسيس والخبرة الأجنبية (1951-1968)
40	2) مرحلة الجهود الوطنية الطموحة (1969-1989)
43	3) الخطط التنموية المتعثرة (1990-2000)
45	العلاقة الإقليمية بين التعليم العالي والتنمية
46	الخلاصة
الفصل الرابع: مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الأبيار وأهدافها	
47	المقدمة
47	أولاً: نشأة جامعة بنغازي وتطورها
49	ثانياً: مؤسسات التعليم العالي في منطقة الدراسة (بلدية الأبيار)
52	1) كلية الآداب والعلوم
53	أ) تطور عدد الطلاب
55	ب) تطور عدد الخريجين
55	ج) تطور عدد المعيدين
56	د) تطور عدد أعضاء هيئة التدريس
57	هـ) تطور عدد العاملين
59	2) كلية الحقوق
60	3) كلية الاقتصاد
61	ثالثاً: نظرة مستقبلية لمؤسسات التعليم العالي في منطقة الدراسة
63	الخلاصة
الفصل الخامس: تحليل بيانات الدراسة الميدانية لأراء الطلاب في منطقة الدراسة	
64	المقدمة
64	أولاً: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية
69	ثانياً: الخلفية التعليمية
71	ثالثاً: الموقع وسهولة الوصول
76	رابعاً: جودة البرامج التعليمية والتطبيقية
78	خامساً: فرص العمل بعد التخرج
83	الخلاصة
الفصل السادس: أثر مؤسسات التعليم العالي في مدينة الأبيار علي إقليمها	
84	المقدمة
84	أولاً: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمفردات العينة
87	ثانياً: الانعكاسات الاجتماعية للتعليم العالي
89	ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية للتعليم العالي
90	رابعاً: الوضع الراهن ونظرة مستقبلية

93	المشكلات الناجمة عن الكلية
93	المقترحات للمسؤولين بالكلية
94	الخلاصة
الفصل السابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات	
95	المقدمة
95	أولاً: الخلاصة
96	ثانياً: النتائج
100	ثالثاً: التوصيات
102	المصادر والمراجع
114	الملاحق
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
6	توزيع العينة حسب الأقسام	1
7	توزيع العينة حسب المحلات	2
21	المتوسط الشهري للرطوبة النسبية لمحطة بنينا (2004-2010)	3
21	المتوسطات الشهرية والمعدل السنوي لأمطار منطقة الدراسة	4
27	الكثافة العامة للسكان في بلدية الأبيار (1973 - 2010)	5
28	صافي الهجرة الوافدة إلى منطقة الدراسة	6
29	تطور عدد السكان في منطقة الدراسة 1973-2006	7
31	فئات العمر لسكان منطقة الدراسة 2006-2016	8
32	الحالة التعليمية لسكان ليبيا ومنطقة الدراسة 2010	9
34	تطور مؤسسات التعليم العالي في ليبيا	10
48	بيانات تلخيصية عن جامعة بنغازي للعام 2012	11
54	تطور الطلاب المسجلين بكلية الآداب والعلوم (2002-2013)	12
55	تطور عدد الخريجين بكلية الآداب والعلوم (2005-2014)	13
57	تطور عدد أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم (2002/2013)	14
58	تطور عدد العاملين بكلية الآداب والعلوم الأبيار(02/2013)	15
58	تطور عدد الحرس الجامعي بكلية الآداب والعلوم (02/2013)	16
62	طلاب الثانوية في بلدية الأبيار	17
66	فئات أعمار الطلاب	18
67	نوع السكن	19
67	عدد أفراد الأسرة	20
70	اسم المدرسة ومكانها	21
71	العلاقة بالتخصص السابق	22
71	مدي توافق التخصص الحالي مع طموحات الطلاب المهنية	23
74	وسيلة النقل المستخدمة في القدوم إلى الكلية	24
74	الزمن المستغرق للقدوم إلى الكلية بواسطة السيارة	25
76	العقبات التي تعرقل الوصول إلى الكلية	26
77	جوانب التقييم للبرنامج الدراسي	27
78	عوامل تحسين العملية التعليمية والتطبيقية	28
81	مكان العمل المرغوب بعد التخرج	29

81	المناطق التي يرغب الطلاب في العمل بها عقب التخرج	30
82	مجال العمل بعد التخرج	31
85	فئات أعمار أرباب البيوت المشاركين في الاستطلاع	32
87	عدد أفراد الأسرة	33
93	طبيعة العمل لأفراد العينة	34
88	عدد الأبناء الذين يدرسون بالمرحلتين الثانوية والجامعية	35
88	إسهامات الكلية في تطور المنطقة	36
90	مصادر الدخل	37
90	مصدر دخل يعتمد على الكلية	38
92	دور الكلية في حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية	39
92	الطموحات التي يتوقع تحقيقها من الكلية	40
93	المشكلات التي تؤثر على أداء الكلية	41
94	المقترحات للمسؤولين بالكلية	42
97	ملخص لأبرز نتائج الدراسة وفقا لنموذج المدخلات والمخرجات	43

فهرس الاشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	منطقة الدراسة (بلدية الأبيار)	10
2	تأثير مؤسسات التعليم العالي في التنمية الإقليمية	12
3	التوزيع النسبي لسكان منطقة الدراسة	26
4	خط الاتجاه العام لسكان منطقة الدراسة	29
5	الهيكلية الإدارية والعلمية لكلية الآداب	53
6	موقع كلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار	53
7	تطور عدد المعيدين في كلية الآداب والعلوم (2005-2013)	56
8	الاتجاه العام لطلاب الثانوية بلدية الأبيار	62
9	الاتجاه العام لتطور عدد طلاب كلية الآداب والعلوم	63
10	المستوى التعليمي للوالدين	68
11	إجمالي دخل الأسرة	69
12	نطاق نفوذ خدمات كلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار	73
13	الرحلة اليومية إلى الكلية	75
14	تقدير فرص العمل	80
15	المستوى التعليمي لأرباب الأسر	86
16	مقارنة بين متوسط دخل الأسرة قبل إنشاء الكلية وبعدها	89
17	أنماط النشاطات التجارية والخدمية المجاورة لمبنى الكلية	91

فهرس الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	استمارة الاستبيان الموجهة لطلاب مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الأبيار	115
2	استمارة الاستبيان الموجهة لأرباب البيوت	118
3	رسالة عميد بلدية الأبيار بخصوص الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة	119
4	التوزيع النسبي لسكان بلدية الأبيار 2006	120
5	تطور عدد المعيدين في كلية الآداب والعلوم/الأبيار	120
1-6	المستوي التعليمي للوالدين	120
2-6	إجمالي دخل الأسرة	121

121	نطاق نفوذ خدمات كلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار	3-6
121	الرحلة اليومية إلى الكلية	4-6
121	تقدير فرص العمل	1-7
122	المستوي التعليمي	2-7
122	مقارنة بين متوسط دخل الأسرة قبل إنشاء الكلية وبعدها	3-7
122	أنماط النشاطات التجارية والخدمية المجاورة لمبنى الكلية	8
123	مشاريع التخرج ورسائل الماجستير	9

المُلخَصُ

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور التنموي الذي تقدمه مؤسسات التعليم العالي في أقاليمها، نظراً لما توفره من فرص التعليم والتدريب ونقل الأفكار والابتكارات الحديثة، فضلاً عن إعداد البحوث وتقديم الاستشارات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع المحلي الواقعة ضمن حدوده. كذلك توجيه اهتمام الباحثين والمسؤولين إلى أهمية البعد المكاني في دراسة وتقييم مؤسسات التعليم العالي. وتمتد فترة الدراسة من العام الجامعي 2003/02 الذي كان تاريخ إنشاء أول مؤسسة للتعليم العالي ممثلة بكلية الآداب والعلوم وحتى عام 2013. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطبيق عدد من المناهج والأساليب البحثية، ووضعت جملة من التساؤلات التي تسعى الباحثة إلى الإجابة عنها. ويعتبر التعليم العالي في ليبيا حديث النشأة، حيث أنشئت أول جامعة في مدينة بنغازي 1956، وتعتبر كلية الآداب والعلوم نواتها الأولى، ومنذ ذلك التاريخ توالى إنشاء الكليات الجامعية والمعاهد العليا وانتشرت في كافة أنحاء البلاد، وهي تسهم في تطوير الأفراد والمجتمع بأكمله. وقد استندت الباحثة على البيانات النظرية والميدانية التي قامت الباحثة بتجميعها من مصادر مختلفة، وتم تبويبها وتمثيلها في جداول وأشكال بيانية وخرائط بما يخدم الخطة العامة للبحث في إطاره النظري والمنهجي. وتركز التحليل في هذه الدراسة للتعرف على الدور التنموي الذي تسعى إلى القيام به مؤسسات التعليم العالي بمدينة الأبيار ممثلة في كلية الآداب والعلوم، وفي تطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إقليمها. وقد تضمن الفصل الأول لمحة عن الإطار النظري والمنهجي لموضوع الدراسة، وفي الفصل الثاني تناولنا أبرز الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة، وتضمن الفصل الثالث خلفية نظرية عن العلاقة بين التطور التاريخي لمؤسسات التعليم العالي في ليبيا وأنماطها منذ بداياتها حتى الوقت الراهن، وعلاقتها بالتنمية الإقليمية المطبقة في البلاد. وفي الفصل الرابع تم إلقاء الضوء على تطور مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الدراسة وأهدافها، من خلال المتغيرات ذات العلاقة المتمثلة في الطلاب المسجلين والخريجين والمعيرين وأعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين والعاملين في المؤسسات التعليمية التابعة

للمنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن التحليل في هذه الفصول استند بدرجة كبيرة على البيانات والمعلومات المكتبية من مصادر مختلفة، وتركز الاهتمام في الفصل الخامس على التعرف على الجودة الداخلية لكلية الآداب والعلوم من وجهة نظر الطلاب المسجلين بالمراحل النهائية، ومدى رضاهم عن مستوى أداء المؤسسة التعليمية من خلال البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية الأولى التي تضمنت تطبيق استمارة استبيان بالخصوص، وقد تضمن التحليل قضايا تتعلق بخبراتهم حول البرامج التعليمية والتدريبية التي تقدمها هذه الكلية وموقع الكلية وسهولة الوصول إليها، ومدى تفاعلهم بالحصول على فرص التوظيف عقب التخرج، أما في الفصل السادس فقد تركز التحليل حول التعرف على الكفاءة الخارجية من خلال وجهة نظر أرباب البيوت بمنطقة الدراسة لمعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكلية الآداب والعلوم على إقليمها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من خلال بيانات تم الحصول عليها أثناء إجراء الدراسة الميدانية الثانية، أما الفصل الأخير (الفصل السابع) فيحتوي على الخلاصة والنتائج والتوصيات.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة حدوث زيادة واضحة في الطلب على السلع والخدمات التي توفرها السوق المحلية، نتيجة التطور الحاصل في أعداد الطلاب والأساتذة والعاملين بالكلية، أيضا استفادة واضحة من إنشاء الكلية حيث توفرت فرص تعليمية لأبناء السكان المحليين، وزيادة فرص التوظيف والعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة، وحدث تطور واضح في دخل معظم سكان المنطقة بعد إنشاء الكلية.

تعتبر جغرافية التنمية إحدى فروع الجغرافيا الاقتصادية، والحقيقة أن موضوع التنمية متعدد الجوانب ويدخل في مجاله دراسات وعلوم مختلفة، مما يجعله يحظى باهتمام العديد من الباحثين والمتخصصين، والتنمية تهدف إلى المساواة بين أفراد المجتمع وفئاته، وكذلك بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة، لذا يجد الجغرافي في الدراسات المتعلقة بالتنمية موضوعات جديرة بالبحث والتقصي، لاسيما عند دراسة سياسات الدول المختلفة في توزيع الخدمات على الأقاليم¹. تعتبر مؤسسات التعليم العالي في العديد من دول العالم مشروعات تنموية، فهي تقوم بدور أساسي ومهم في تنمية التجمعات السكانية، وتطويرها ويتمثل دورها التنموي في توفير فرص التعليم والتدريب، ونقل الأفكار والابتكارات الحديثة، وأيضاً في إعداد البحوث وتقديم الاستشارات. ويتفق العديد من المختصين على أن نجاح خطط التنمية وتحقيق أهدافها يتطلب زيادة الكفاءات كماً ونوعاً، كل ذلك جعل التعليم العالي يصنف ضمن الاستراتيجيات التي تسهم في تطور المجتمعات وتقدمها. غير أنه من ناحية أخرى فإن زيادة نسب الانخراط في التعليم العالي وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع خدماته مع المحافظة على جودة مخرجاته تعتبر من القضايا الحساسة التي تفرض نفسها عند صياغة سياسات التعليم العالي وأهدافه. وتفيد الدراسات ذات العلاقة أن عدم إتباع سياسات حكيمة وخطط رشيدة في توزيع فرص التعليم العالي بين المناطق وبين مختلف شرائح المجتمع يؤدي إلى نتائج سلبية. ونظراً لما يتميز به التعليم العالي عن غيره من مراحل التعليم، فإن تخطيط مشروعاته تتطلب تبني وسائل وخطط خاصة، ذلك لكون مؤسساته تتميز بضخامة حجمها وبقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، ويكونها تتطلب موارد واحتياجات متنوعة وعديدة،

¹ - عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي (2004)، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، ص 45.

فضلاً عن أن المعدل السريع للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، يدفع باتجاه تعزيز دوره في مخططات التنمية، مما يؤكد أهمية عامل التخطيط المكاني في تمويل نفقاته وتفعيل أنشطته وتحقيق أهدافه¹.

وبعد التعليم العالي أداة التغيير والإصلاح في جميع مجالات الحياة، لدى الأمم والشعوب قديمها وحديثها، وبذلك تزداد أهميته في حياتنا المعاصرة، التي تتصف بالتطورات العلمية في شتى المجالات، والتعليم العالي أحد حلقات التعليم الذي يعول عليه في بناء الأمم، وتحقيق أهداف التنمية بها، باعتباره قطاعاً اجتماعياً ركيزته الأساسية هي بناء الإنسان، حيث يلعب هذا النوع من التعليم أدواراً مهمة لكافة الأمم والشعوب، فهو الذي يصنع حاضرها ويرسم خطوطها الأساسية في المستقبل².

مشكلة الدراسة

شهد التعليم العالي في ليبيا في العقود القليلة الماضية تطوراً ملحوظاً، فاق كل التوقعات، وأسهم في تزويد المجتمع بالكفاءات في مختلف التخصصات. وعلى الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي أصبحت تنتشر في كل المناطق، إلا أنه من الواضح أن أغلبها يفتقر للعناصر البشرية والتجهيزات اللازمة، لدعم برامجها التعليمية والتدريبية. فعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية للنمو والتطور الذي يشهده قطاع التعليم العالي، إلا أن العديد من الباحثين والمهتمين بهذا المجال يؤكدون على وجود العديد من السلبيات التي تعيق هذا القطاع، وتؤثر على مجمل أدائه ومخرجاته³. وتتركز الدراسة حول معرفة الدور التتموي الذي تضطلع به مؤسسات التعليم العالي بمدينة الأبيار في تطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إقليمها.

مبررات اختيار الموضوع

(1) يعتبر موضوع البحث من المواضيع التي لم تناقش ولم تحظ باهتمام الباحثين والمهتمين لاسيما في

ليبيا، مما قد يفتح أفقاً جديدة للبحث والدراسة.

¹ - سعد محمد الزليتنى (2012)، "التعليم العالي والتنمية الإقليمية في ليبيا" ورقة بحث قدمت في الملتقى الجغرافي الثالث عشر"، مدينة الخمس 2012 / 24 ص 12.

² - عبد الرحيم محمد البدرى (2007)، "بعض مشكلات سياسات التعليم العالي بالجمهورية العظمى"، ورقة قدمت في المؤتمر الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس، 11-13/6/2007، ص 292.

³ - سعد محمد الزليتنى (2009) "التعليم العالي في ليبيا دراسة في أنماط التوزيع المكاني"، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، العدد الثالث، بنغازي، ص 140.

2) مؤسسات التعليم العالي قد تعكس آثاراً إيجابية، وسلبية على أقاليمها، مما يتطلب دراستها والتعرف على هذه الإيجابيات والسلبيات.

3) تساعد على معرفة الدور التنموي الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في أقاليمها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الدور التنموي الذي تقدمه مؤسسات التعليم العالي في أقاليمها، نظراً لما توفره من فرص التعليم والتدريب ونقل الأفكار والابتكارات الحديثة، فضلاً عن إعداد البحوث وتقديم الاستشارات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع المحلي الواقعة ضمن حدوده، كذلك توجيه اهتمام الباحثين والمسؤولين إلى أهمية البعد المكاني في دراسة وتقييم مؤسسات التعليم العالي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

1) دراسة الخصائص الطبيعية والبشرية والتاريخية لمدينة الأبيار وإقليمها.

2) تحديد شكل الإقليم وامتداده وحجمه والآثار التنموية لمؤسسات التعليم العالي عليه.

3) التعرف على النشاطات والخدمات الجديدة التي أسهمت مؤسسات التعليم العالي في نشأتها

بالمنطقة.

تساؤلات الدراسة

1) هل أحدثت مؤسسات التعليم العالي تحسناً في المستوى المعيشي لسكان الإقليم من خلال توفير

فرص وظروف اقتصادية جديدة؟

2) هل أسهمت مؤسسات التعليم العالي في النمو الاقتصادي والاجتماعي في إقليمها من خلال تطوير

الخدمات والمرافق العامة؟

3) هل تقوم مؤسسات التعليم العالي برسالتها العلمية والثقافية في خدمة المجتمع من خلال توفير الفرص

التعليمية وإعداد البحوث وتقديم الاستشارات؟

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على الإجراءات المنهجية التالية:

أولاً: الجانب النظري "المكتبي":

حيث تم الاطلاع على الدراسات السابقة من الكتب والدوريات والتقارير والرسائل العلمية والمؤتمرات والندوات ذات العلاقة بموضوع الدراسة حتى تتكون فكرة جيدة عن موضوع البحث ومناهجه.

ثانياً: الجانب الميداني

ويتضمن هذا الجانب الزيارات والملاحظات الميدانية والمقابلات، وكذلك تطبيق استمارتي استبيان على عينات من مجتمع الدراسة، وذلك للتعرف على أثر مؤسسات التعليم العالي على إقليمها بالمنطقة، وقد تم تصميم إجراءات الجانب الميداني وفق الآتي:

(1) أداة جمع البيانات الميدانية: يعتبر الاستبيان أهم الأدوات لجمع البيانات، لقد أجريت دراسة ميدانية من خلال تطبيق استمارتي استبيان، تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي من شأنها المساعدة في التوصل إلى الإجابة عن بعض تساؤلات الدراسة حسب الآتي:

(1) استبيان موجه إلى الطلاب للتعرف على مستوى الكفاءة الداخلية Internal Efficiency لكلية الآداب والعلوم من وجهة نظر طلابها. وللحصول على البيانات اللازمة تم تطبيق استمارة استبيان تتكون من 43 سؤالاً (الملحق 1) تهدف إلى الحصول على معلومات تتعلق بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للطلاب بالسنة النهائية وذلك لخبرتهم التي اكتسبوها خلال السنوات السابقة، فهم لهم دراية أكثر عن الظروف والمواقف التعليمية والتدريبية داخل كلية الآداب والعلوم. وللحصول على البيانات المطلوبة تم تطبيق أسلوب العينة العشوائية الطبقية التي تعد من العينات شائعة الاستخدام، وفيها يتم تقسيم المجتمع إلى مجتمعات جزئية تسمى طبقات، بحيث تكون كل طبقة متجانسة بالنسبة إلى الخصائص المطلوب دراستها⁴ وحيث إن الكلية تنقسم إلى عدة أقسام بأعداد مختلفة من الطلاب، فإن

1- حسين محمد جواد الجبوري (2011)، منهجية البحث العلمي: مدخل لبناء المهارات البحثية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 132.

هذا الأسلوب هو الأمثل لتمثيل المجتمع الأصلي. وقد تم تحديد حجم العينة بناء على النموذج الذي أعده (كريجى ومورجان) حسب عدد أفراد المجتمع الأصلي². وحيث أن العدد الإجمالي لأفراد المجتمع الأصلي بلغ 831 طالباً يمثلون طلاب السنة النهائية بالكلية، فإن حجم العينة المستهدفة تكون 265 طالباً وفقاً للنموذج المذكور، بما يعادل 32% تقريباً من العدد الإجمالي للمجتمع الأصلي، وتم توزيع العينة على الأقسام وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{حجم العينة من كل طبقة} = \text{حجم العينة الكلي } X \frac{\text{حجم الطبقة}}{\text{عدد أفراد المجتمع الأصلي}}$$

$$7 = \frac{22 \times 265}{831} = \text{مثلاً قسم الجغرافيا}$$

الجدول 1: توزيع العينة حسب الأقسام

القسم	عدد الطلاب ¹	حجم العينة ²
الجغرافيا	22	7
اللغة الإنجليزية	70	22
علم النفس	48	15
اللغة العربية	31	10
الحاسوب	499	159
الفيزياء	52	17
الرياضيات	109	35
الإجمالي	831	265

المصدر: ¹إدارة الدراسة والامتحانات بكلية الآداب والعلوم/الابيار، بيانات غير منشورة، بتاريخ 7 / 1 / 2016. والعينة² من حساب الباحثة.

وقد تم توزيع نسخ استمارة الاستبيان مباشرة على الطلاب، بالتعاون مع منسقي الأقسام في قاعات الدراسة بالأقسام المذكورة بالجدول أعلاه، ويقوم الطلاب بتعبئة الاستبيان وفقاً للتعليمات الواردة، وتقوم الباحثة بالمساعدة والتوجيه لمن يرغب في الاستفسار، ثم تم جمع النسخ بعد تعبئتها ومراجعتها للتأكد من صحة الإجابات.

2-R.V.Krejcie and D.W. Morgan (1970) Determining sample size for research activities ,Educational and psychological Measurement, Vol. 30, p. 607-610

استبيان موجه لسكان بلدية الأبيار للتعرف على مستوى الكفاءة الخارجية External Efficiency لكلية الآداب والعلوم، لقياس الأثر التنموي لمخرجات هذه المؤسسة التعليمية على المنطقة من وجهة نظر هؤلاء السكان، من خلال تطبيق استمارة استبيان مكونة من 21 سؤالاً (الملحق 2)، وتم تحديد حجم العينة بناء على النموذج السابق لتحديد أحجام العينات حسب عدد أفراد المجتمع، وحيث أن العدد الإجمالي لأفراد المجتمع الأصلي 7361 أسرة فإن حجم العينة للنموذج المذكور هو 364 أسرة. وبما أن مجتمع الدراسة يتوزع على مجموعة من التجمعات السكانية مختلفة الأحجام، فقد تم تطبيق أسلوب العينة العشوائية الطبقة أيضاً، حسب الجدول أدناه وفق المعادلة السابقة:

$$\text{حجم العينة من كل طبقة} = \frac{\text{حجم العينة الكلي} \times \text{إجمالي حجم الطبقة}}{\text{عدد أفراد المجتمع الأصلي (بلدية الأبيار)}}$$

$$\text{مثال: أبو مريم} = \frac{643 \times 364}{7361} = 31.8 \text{ تقريباً } 32 \text{ أسرة}$$

الجدول 2: توزيع العينة حسب المحلات

حجم العينة	العدد الاسر	المحلة
85	1724	الأبيار الجديدة
53	1081	الأبيار القديمة
110	2227	الردماني
32	643	أبو مريم
15	313	قبر جيرة
25	496	المليطانية
4	76	إبراهيم ابوراس
14	283	سيدي مهيوس
29	518	الرجمة
367	7361	الإجمالي

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء والتعداد (2010) النتائج النهائية للمسح السكاني 2010، الصفحات 7-8. العينة من حساب الباحثة.

وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على العينات حسب المناطق من خلال الاتصال المباشر مع أرباب الأسر، حسب ظروفهم وحسب المتواجدين في بيوتهم خلال فترة تطبيق الاستبيان. ويتم طرح الأسئلة

وتلقي الإجابات وتدوينها بالاستمارة مباشرة. وقد تم تطبيق الاستبيان على أرباب الأسر في المحلات

المذكورة خلال الفترة 16-30/08/2016.

ثالثاً: تحليل البيانات والمعلومات: تعد هذه المرحلة من أهم المراحل المتبعة في تنفيذ البحوث والدراسات

المختلفة وفيها تم تحليل البيانات والمعلومات من خلال تطبيق الأساليب المنهجية التالية⁵:

(1) المنهج التاريخي: يركز هذا المنهج على عنصر الزمن بوصفه بعداً أساسياً، وذلك للتعرف على

التطور التاريخي لمؤسسات التعليم العالي بمنطقة الدراسة.

(2) الأسلوب الوصفي: وتم بواسطته وصف وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة وصفاً دقيقاً.

(3) المنهج التحليلي: يستخدم في تحليل البيانات المكتبية والميدانية التي تم الحصول عليها من خلال

الاتصال المباشرة مع الجهات المعنية، وقد اعتمدت الدراسة لتطبيق على مجموعة من المقاييس

والمؤشرات الإحصائية المستخدمة في التحليل المكاني⁶.

منطقة الدراسة

تقع بلدية الأبيار بين دائرتي عرض 31 45° و 32 28° شمالاً، وما بين خطي طول 22 20° و 38

21° شرقاً على المصطبة الأولى المجاورة للمنطقة الساحلية لإقليم بنغازي في سهل منبسط يبلغ ارتفاعه

حوالي 300 متر فوق مستوى البحر، على بعد 54 كم تقريباً شرق مدينة بنغازي و46 كم تقريباً جنوب

غرب مدينة المرج. أما أقرب القرى إلى مدينة الأبيار فهي بومريم من ناحية الغرب وتحدها من الشرق

المليطانية (الشكل 1). وهي تتمتع بموقع متميز حيث أن شمالها غابات خضراء وأرض خصبة وجنوبها

آبار ارتوازية تمدها بمياه الشرب، وسميت الأبيار بهذا الاسم لاحتوائها على الكثير من الآبار. وتفيد

بعض الروايات التي تناقلها السكان أن الآبار التي أعطت اسمها للمنطقة وللمدينة هي آبار قديمة جداً

ونظراً لأن سكان المنطقة يعتمدون في معيشتهم على الرعي التقليدي وعلى الزراعة البعلية للحبوب التي

⁵ - مروان عبدالحميد إبراهيم (2000)، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، ص 31.

⁶ - محمد عفيفي حموده (1998)، البحث العلمي أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث، مطابع سجل العرب، جامعة عين شمس، مصر، ص 21.

ثروة طبيعياً بمياه الأمطار، فقد اكتسبت هذه الآبار أهمية كبيرة للاستفادة منها في سقاية قطعان الماشية والأغنام، خلال فصل الجفاف، زيادة على الاعتماد عليها كمياه للشرب. كما اكتسبت مدينة الأبيار أهمية خاصة بفضل موقعها الجغرافي المتميز عند نقطة التقاء عدد من الطرق المهمة. في القرن التاسع عشر الميلادي أقام الأتراك مركزاً عسكرياً وإدارياً بالقرب من المدينة، استعمل كنقطة مراقبة وحماية على طريق القوافل القديم الذي يمر على السفوح الجنوبية للجبل الأخضر واصلت بين مجموعة الواحات الجنوبية، والذي اشتهر بوصفه طريقاً لقوافل الحجاج وكذلك قوافل التجارة المتجهة إلى مصر والقادمة منها، زيادة على اتصاله بمدينتي المرج وبنغازي.

وهكذا اكتسبت أهميتها عندما تأسست بها مدرسة داخلية أدت خدمة متميزة في نشر التعليم بين أبناء البدو الرحل وشبه الرحل. كانت من أبرز عوامل التغيير الاجتماعي في المنطقة، كما ازدادت في مجال الخدمات الإدارية باعتبارها إحدى أهم مراكز القوات المسلحة الوطنية منذ بداية تأسيسها. وقد ازداد هذا التطور وضوحاً بعد استصلاح الطريق البري الواصل بين المرج وبنغازي وإنشاء مصنع للأعلاف و مخازن للحبوب في شمال المدينة، كل ذلك أدى إلى تطور المدينة وتحولها من مجرد قرية صغيرة للخدمات إلى مدينة تزدهر وتنمو، بذلك أصبحت كل التجمعات السكانية الأخرى من الرجمة غرباً حتى المليطانية وسيدي مهبوس شرقاً فروعاً لتلك المدينة⁷. إن انتشار المؤسسات التعليمية كان له أثره المباشر في تطور حركة الهجرة الداخلية، وذلك لارتباط الأسرة بالمناطق المجاورة بهذه المؤسسات، كذلك إن ما طرأ على المناطق المحيطة من تطور وفق استحداث نمط الحياة الزراعية المنظمة، مما شجع أكثر على الاستقرار، خاصة عندما توفرت لهم فرص العمل والسكن الملائم، وبذلك زيادة تطور المدينة حتى الوقت الحالي⁸.

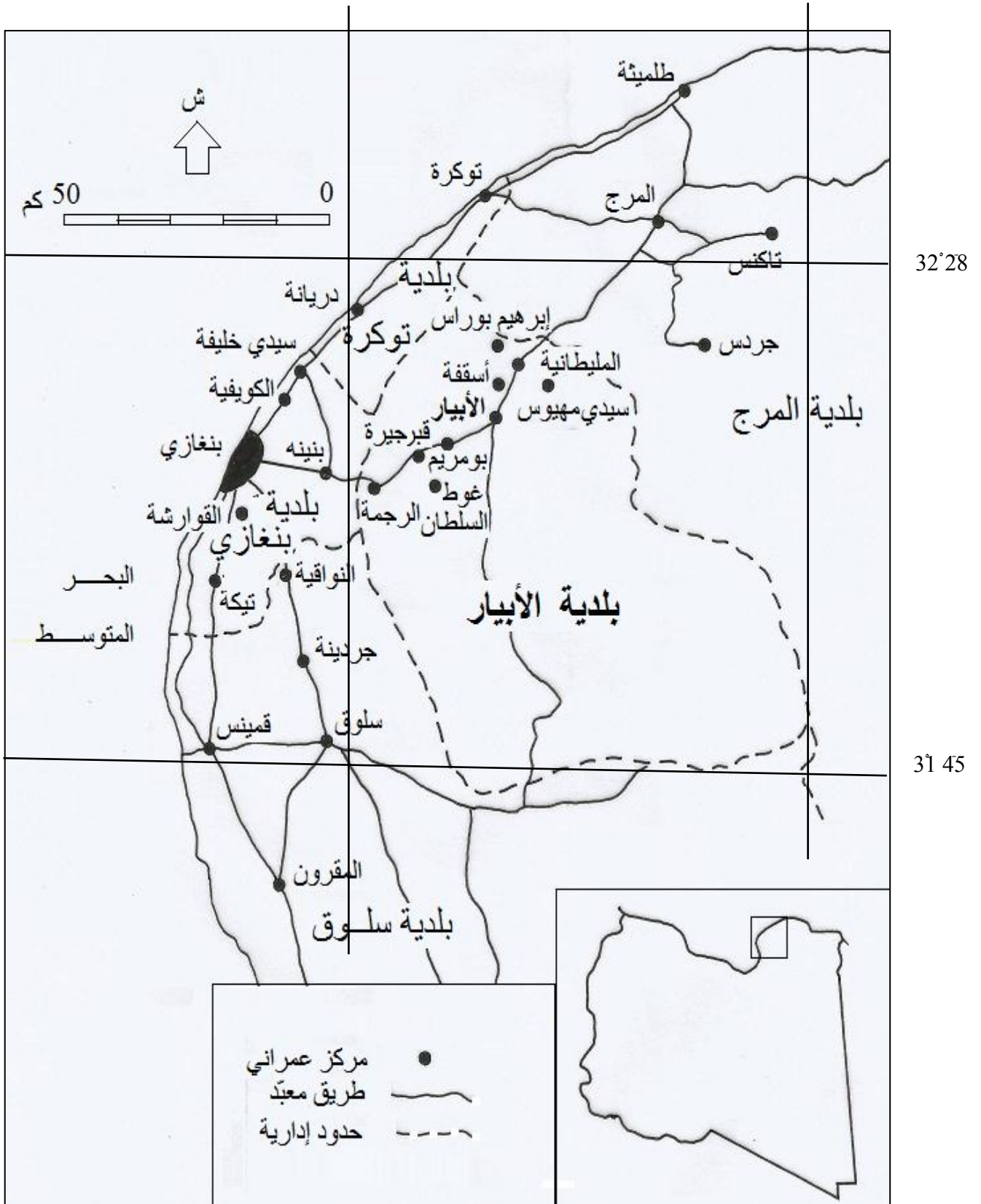
7 - منصور محمد الكيخيا (1994)، "الوضع السكاني في مدينة الأبيار": ورقة بحث قدمت في الملتقى الجغرافي الرابع، عدد الصفحات 20 صفحة، المرج، ص5.

8 - فاطمة عبد النبي عطية (2004)، "النمو الحضري في مدينة الأبيار" دراسة تحليلية لمعوقات النمو وتوقعات المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قارونس، بنغازي.

الشكل 1: منطقة الدراسة (بلدية الأبيار)

20 22

21 38



الخلفية النظرية والدراسات السابقة

إن الإلمام بأساسيات موضوع البحث وخلفياته والدراسات السابقة ذات العلاقة، يعطي الباحث صورة واضحة عن موضوع البحث الذي يقوم بدراسته واجراءاته المنهجية، بحيث يتعرف على أخطاء الباحثين السابقين ويتجنبها، ويركز على النقاط التي لم يتم تسليط الضوء عليها، بالإضافة لكونها تعطي الباحث خلفية عن كيفية تناول الموضوع بالطريقة العلمية⁹. وقد استفادت الباحثة من عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، بعض هذه الدراسات يتعلق بالتعليم العالي، ويركز بعضها الآخر على التنمية الإقليمية وعلاقتها بالتعليم في مستوياته المختلفة. ويتطلب تتبع الآثار التنموية لمؤسسات التعليم العالي معرفة النظريات والنماذج ذات العلاقة، حيث ظهرت في الفترات الحديثة إسهامات ودراسات اهتمت بهذا المجال¹⁰، ولعل من أبرز الدراسات ذات العلاقة بالآثار التنموية لمؤسسات التعليم العالي في أقاليمها، دراسة الباحثين ستروف وشيرر في عام 2008¹¹، حيث أشار الباحثان إلى أن مؤسسات التعليم العالي تقوم بدور حيوي في تفعيل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي تقع ضمن حدودها، وقد وضحا ذلك من خلال نموذج يبين العلاقة بينهما (الشكل 2)، فمؤسسات التعليم العالي تتلقى مدخلات وتحولها إلى مخرجات، وتأتي المدخلات من المؤسسات العامة والخاصة، ومن السكان المحليين، في حين تتمثل المخرجات في الأجور والمصروفات، فالنفقات تمثل روابط خلفية Backward Linkages للمؤسسة التعليمية تتفاعل مع الاقتصاد المحلي، وتعمل الروابط الأمامية Forward Linkages على تكوين رأس المال البشري، وإنتاج المعرفة، وجذب الاستثمارات و الكفاءات.

وسيتم فيما يلي مراجعة وعرض أبرز الدراسات ذات العلاقة ويوضح الشكل (2) تأثيرات مؤسسات التعليم العالي في التنمية الإقليمية¹². فالتعليم العالي لاسيما الجامعي، يلعب دوراً بالغ الأهمية في التنمية، وهو أيضاً المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات، والتركيز على البحث والتطوير، مما ينعكس إيجابياً على فرص

⁹ - حسين محمد جواد الجبوري (2011)، منهجية البحث العلمي: مدخل لبناء المهارات البحثية، مرجع سابق ص 134.

¹⁰ - عثمان محمد غنيم (2009)، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 135.

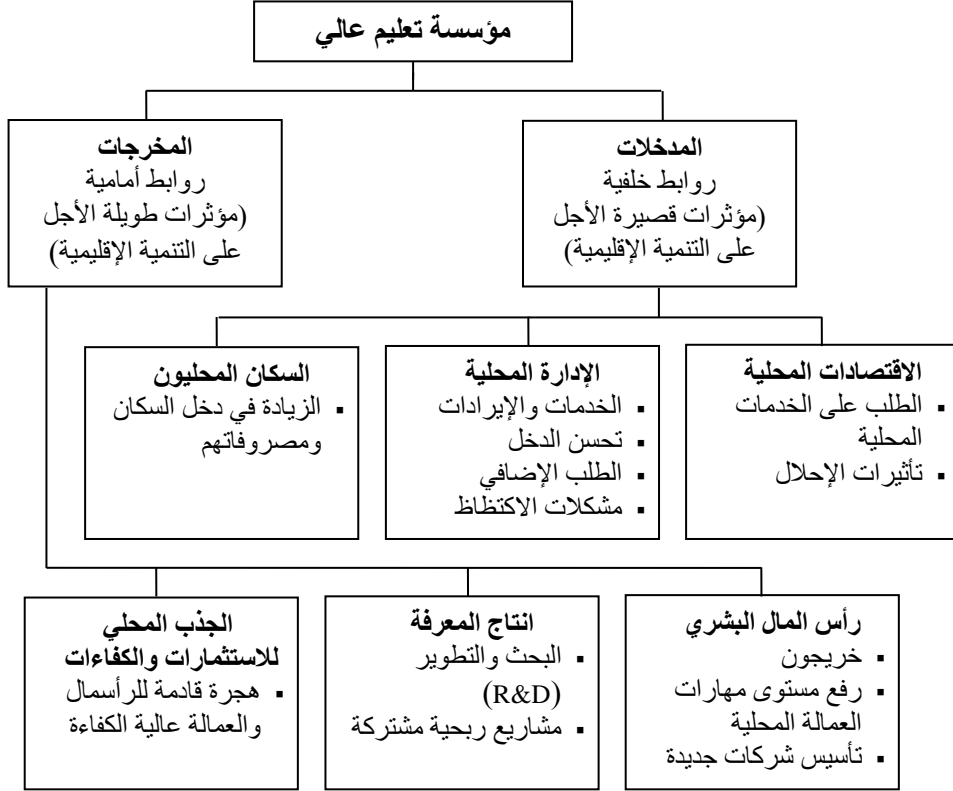
¹¹ - سعد محمد الزليتن (2012)، "التعليم العالي والتنمية الإقليمية في ليبيا"، مرجع سابق، ص 16 نقلا عن:

-S.Strauf and R.Scherer (2008) Universities and their contribution to regional development. **Transfomation in Business & Economics**, vol. 7, No. 1, pp. 137-151.

¹² - سعد محمد الزليتن، مرجع سابق، ص 16-17.

التعليم والتعلم خاصة فيما يتصل باكتساب المعارف المتطورة، وبالتحديد التعليم والتعلم العالي، بذلك تكون التنمية الشاملة المتكاملة هي أن يعيش الإنسان الحياة طويلة وصحية للحصول على المعرفة وتوفر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق¹³.

الشكل (2) تأثير مؤسسات التعليم العالي في التنمية الإقليمية



كما أشار (الحاج 1992)¹⁴ في دراسته التي حملت عنوان: التخطيط التربوي إطار مدخل تنموي جديد، إلى أن التنمية والتعليم وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما عند التوجه نحو تنمية المجتمع وتقديمه ذلك لأن العلاقة بينهما وطيدة وتزداد وثوقا كلما تطور المجتمع وازداد تقدمه بحكم عوامل ومتغيرات عديدة تحتم أصر هذه العلاقة وتعرض قوة تفاعلاتها المتبادلة بحيث لو اختلفت أو ضعفت في جانب منها يحدث اختلال في النمو وتطوير كل من التعليم والتنمية على حدة.

¹³ - نادر فرجاني (2003)، "التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية دور التعليم العالي"، والبحث والتطوير التكنولوجي، سلسلة دراسات التنمية البشرية 11، نيويورك، ص 54.
¹⁴ - أحمد علي الحاج محمد (1992)، التخطيط التربوي: إطار المدخل تنموي جديد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص 34.

وأجرى (الكيخيا 1994)¹⁵ دراسة تركز على التركيب الديموغرافي لسكان مدينة الأبيار، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف سكان المدينة تقل أعمارهم عن 15 سنة، وهذا يمثل عبئاً اقتصادياً ثقيلاً تقع مسؤوليته على عاتق فئة السكان المنتجين اقتصادياً، لكن رغم ذلك لا يعد عاملاً إيجابياً في الوقت الحالي ولا في المستقبل عندما تحل هذه الأعداد الكبيرة من صغار السن مكان الفئة المنتجة، وهكذا ترفع معدلات الإنتاج ومستوى المعيشة، إذا توفرت الظروف والإمكانيات لإعداد هذه الأجيال الصغيرة من سكان المدينة في الوقت الحالي إعداداً وتكويناً ملائماً وصحيحاً.

وقد بينت بعض الدراسات أهمية دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمعات المحلية، منها الدراسة التي قام بها (الكساسبة 2004)¹⁶ والتي توصلت إلى أن لمؤسسات التعليم العالي آثاراً تنموية إيجابية ملموسة في تحسين مستوى الدخل، وخفض معدلات البطالة بتزويد أقاليمها بالكفاءات والاستشارات والبحوث.

كما أشارت الباحثة (الشكشوكي 2004)¹⁷ في دراستها "مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة" إلى تحليل للقوى العاملة في ليبيا وعلاقتها بمخرجات التعليم الجامعي من حيث الكم واحتياجات سوق العمل منها: القوى العاملة المتاحة في الدولة تعتبر من أهم العوامل المحددة لدرجة التقدم الاقتصادي، وهي القوى الخلاقة القادرة على التجديد والتطوير، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

هناك دراسة أخرى (الحسناوى 2009)¹⁸ تحت عنوان الجامعات وتطوير المجتمع: إن مؤسسات التعليم العالي تعمل على تزويد الطلبة بالمعارف والخبرات والمهارات التي يحتاجون إليها في حياتهم الحاضرة والمستقبلية، بما يؤدي إلى تفاعلهم مع البيئة الاجتماعية، وجعلهم قادرين على الارتقاء بها وتطويرها. وهي أيضاً تعمل على نقل التراث الاجتماعي والحضاري وعادات المجتمع، كما تعمل على تنمية القدرات

¹⁵ - منصور محمد الكيخيا (1994)، "الوضع السكاني في مدينة الأبيار"، مرجع سابق.

¹⁶ - صالح الكساسبة (2004)، "أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع، مؤتة للبحوث والدراسات"، المجلد 19، العدد 3.

¹⁷ - فهيمه الهادي الشكشوكي (2004)، "مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة"، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، جامعة الفاتح، طرابلس.

¹⁸ - موفق الحسناوى (2009)، الجامعات وتطوير المجتمع، مجلة نور العراق، مؤسسة النور، العدد 49.

الفردية وتشجيعها وتطويرها. وإثارة رغباتهم للعمل والاستجابة للتحديات الجديدة والمتغيرة في المجتمع ومواكبتها واستيعاب وتلبية متطلباتها لذلك أصبحت الجامعات من أهم المصادر الأساسية لتطوير المجتمع في شتى مجالات الحياة، وانعكاساتها لما تقوم به هذه المؤسسات من دور مهم وفاعل ومتميز في التنمية الشاملة في الجوانب الاجتماعية والثقافية وغيرها.

كما قدم (الزليتنى 2009)¹⁹ دراسة بعنوان "التعليم العالي في ليبيا دراسة في أنماط التوزيع المكاني، التي تهدف إلى توضيح الأسس المنهجية والنظرية التي تستند عليها سياسات تخطيط التعليم العالي، وأهمية التخطيط المكاني في إنشاء مؤسساته، والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تؤثر على أداء مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

كما قدم الباحث (الرماني 2010)²⁰ دراسة بعنوان "الاستثمار في التعليم العالي وإمكانية تسويق برامجه"، تهدف إلى معرفة أهمية التعليم في العصر الحاضر، وينظر إلى أن التعليم العالي هو وسيلة لإعداد البشر وتزويدهم بتلك القدرات والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل، ولتشغيل عجلة حياة المجتمع في بيئة تتسم بالتقدم التقني، من خلال استثمار تلك القدرات اقتصادياً وتسويق تلك الخبرات إعلامياً. ودراسة (الدعيمي 2011)²¹ حول "الاستثمار في التعليم مدخل عام للتنمية المستدامة اهتمت بالتعليم كمحور رئيسي لكافة خطط التنمية كما أنه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى المهام الرئيسة الأخرى المرتبطة بالنواحي الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية.

هناك دراسة أخرى (الزليتنى 2012)²² تناولت الدور المهم والحيوي للتعليم العالي في تنمية الأفراد والمجتمعات، وعلى أهميته في تزويد المجتمع بالأيدي العاملة عالية الكفاءة والمهارة، ويلعب دوراً أساسياً في أي تنمية فاعلة، سواء أكانت اجتماعية واقتصادية أم ثقافية.

¹⁹ - سعد محمد الزليتنى (2009) "التعليم العالي في ليبيا دراسة في أنماط التوزيع المكاني"، مرجع سابق.
²⁰ - زيد بن محمد الرماني (2010)، "الاستثمار في التعليم العالي وإمكانية تسويق برامجه"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، العدد 28، السعودية.
²¹ - هدي الدعيمي (2011)، الاستثمار في التعليم مدخل للتنمية المستدامة، مركز أنماط للبحوث والدراسات، العراق.
²² - سعد محمد الزليتنى (2012)، "التعليم العالي والتنمية الإقليمية في ليبيا"، مرجع سابق.

ودراسة (طملاوي 2013)²³ التي تهدف إلى معرفة موقع توزيع خدمات التعليم العالي في منطقة اجدابيا، ومدى قدرتها على توفير الفرص التعليمية للسكان بالمنطقة، وتزويد الأنشطة الإنتاجية والخدمية بالكفاءات اللازمة.

الصعوبات والمشكلات

هناك مجموعة من الصعوبات والمشكلات التي حالت دون تحقيق أهداف الدراسة كاملة، حيث تمثلت في الآتي:

- 1) عدم توفر الدراسات السابقة، خاصة في مجال العلاقة بين التنمية ومؤسسات التعليم العالي.
- 2) عدم تعاون بعض أفراد مجتمع الدراسة، وإعطاء البيانات المطلوبة بشكل صحيح بحيث تساعد على إتمام موضوع الدراسة.
- 3) ظروف الدولة الراهنة، مثلت عائقاً كبيراً حال دون إتمام الدراسة حيث توقفت الدراسة لما يزيد عن سنة تقريباً.
- 4) عدم تعاون بعض الموظفين في بعض الإدارات ذات العلاقة، مما سبب صعوبة في اختيار العينة المطلوبة الخاصة بالطلاب والسكان بمنطقة الدراسة.
- 5) عدم توفر قاعدة بيانات كاملة، التي تتعلق بعدد الخريجين وعدد الطلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس بشكل دقيق، مما اضطر الأمر أخذ بعض هذه البيانات من الجامعة الأم وهي جامعة بنغازي.

²³ - إبراهيم علي طملاوي (2013)، تحليل وتقييم توزيع مؤسسات التعليم العالي في منطقة اجدابيا خلال الفترة (1980-2013): دراسة في جغرافية الخدمات، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية فرع بنغازي.

الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة

المقدمة

تضمن الفصل الأول لمحة عن الإطار النظري والمنهجي لموضوع الدراسة، وفي الفصل الحالي سيتم مناقشة الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة. حيث خصص الجزء الأول من هذا الفصل لإلقاء نظرة عامة على الظروف الجغرافية الطبيعية من حيث الموقع والموضع والتضاريس، وعناصر المناخ والموارد المائية والتربة والنبات الطبيعي. أما الجزء الثاني من هذا الفصل فيتناول السمات الجغرافية البشرية للمنطقة من حيث أصل التسمية وتطور نشأة مدينة الأبيار، والمناطق المجاورة ضمن نطاق البلدية، ونمو السكان، وتوزيعهم، وكثافتهم، والتراكيب السكانية.

أولاً : الخصائص الطبيعية

1) الموقع والموضع

تقع بلدية الأبيار بين دائرتي عرض 31 45° و 32 28° شمالاً، وما بين خطي طول 22 20° و 38 21° شرقاً، على المصطبة الأولى المجاورة للمنطقة الساحلية لإقليم بنغازي، في سهل منبسط يبلغ ارتفاعه حوالي 300 متر فوق مستوى البحر، على بعد 54 كم تقريباً شرق مدينة بنغازي، و46 كم تقريباً جنوب غرب مدينة المرج، وتبدأ الحدود الجغرافية لبلدية الأبيار من منطقة الرجمة غرباً إلى منطقة سلينا شرقاً، ومن الشمال بلدية توكرة ومن الجنوب منطقة مسوس، كما هو موضح في الشكل (1). وهي أيضاً تقع على إحدى أهم المحاور الرئيسية للمواصلات وهو الطريق الذي يربط بنغازي بالمرج مروراً ببنيينا، كما أنها تتوسط منطقة زراعية ورعوية هامة.

2) التضاريس

تقع منطقة الدراسة بالكامل ضمن حوض وادي القطارة، على الحافة الأولى للجبل الأخضر، ويتميز هذا الحوض بوجه عام بتموجه تموجاً بسيطاً، كما تقل فيه ظواهر التضرس ذات الانحدارات الشديدة، بالإضافة إلى الاستواء الذي تتميز به بعض أجزاء هذه المنطقة إلا أننا نجد السطح يتموج أحياناً في هيئة ربوات مستديرة القمم، وتتحصر بينها منخفضات فسيحة هيئة انحدار، كما توجد بعض مجاري الأودية الجافة، التي تأخذ مكانها اتجاهها عاماً من الشرق إلى الغرب²⁴. يتميز الحوض سواء الجزء الواقع فوق الدرجة الثانية أم الأجزاء الواقعة فوق الحافة الأولى؛ بسطح مموجة تموجاً هيناً، وتقل فيه ظواهر التضرس ذات الانحدارات الشديدة وتبدأ الدرجة الأولى من ارتفاع 300 م على وجه التقريب، وتشرف الحافة شديدة الانحدار قرب البحر إلى الشرق من طلميثة، بينما تتراجع في الغرب جنوب الداخل بعيداً عن الساحل وتمتد هذه الدرجة عبر الأبيار جنوباً لتختفي بالتدرج في النطاق الصحراوي، ويقع ثلاثة أرباع حوض التصريف المائي لوادي القطارة فوق هذه الدرجة الأولى التي تشمل هضبة الرجمة (الأبيار) وهضبة تمتد شرقي الأبيار حتى خط ارتفاع 400 م²⁵.

3) عناصر المناخ

تتمتع منطقة الدراسة بالكامل بمناخ البحر المتوسط بالرغم من وقوعها بعيداً عن الساحل، وحيث يتميز صيفها بأنه حار جاف في حين يتميز في فصل الشتاء بالدفء والأمطار. وفي الفقرات التالية سيتم توضيح عناصر المناخ الرئيسية بالمنطقة، من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من محطة الأرصاد الجوية بمنطقة بنينا باعتبارها أقرب المحطات للمنطقة، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بكميات سقوط الأمطار المسجلة بمنطقة الأبيار حسب الآتي:

²⁴ - جودة حسنين جودة (1973) ، أبحاث في جيمورفولوجية الأراضي الليبية، كلية الآداب ، بنغازي، ص 76 .
²⁵ - محمد عبد الله لامة (2004)، سهل بنغازي: دراسة في الجغرافيا الطبيعية، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي، ص 49.

أ) درجة الحرارة: يتراوح المدى الحراري السنوي ما بين (12-22م تقريباً)، إلا أن متوسط الحرارة في الصيف يصل إلى 28م تقريباً، أما في فصل الشتاء فإن المعدل الشهري للحرارة يصل إلى حوالي 10م. ولعل للأشعة العمودية شديدة التركيز، وطول النهار، وزيادة عدد ساعات السطوع الشمسي وشفاء السماء من السحب أثراً كبيراً في ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، وقلة التضرس وتدهور الغطاء النباتي من الأمور التي لا تساعد على حدوث تكاثف السحب، وبالتالي ينذر سقوط الأمطار. أما في فصل الشتاء نتيجة وصول الأشعة الشمسية المائلة والليل الطويل تنخفض درجة الحرارة. إن التوزيع الشهري لدرجات الحرارة يأخذ شكل منحني توجد له قمة خلال فصل الصيف فيلاحظ صعود تدريجي للحرارة مع تقدم فصليّ الربيع والصيف ثم تبدأ بالهبوط من جديد بعد وصولها للقمة، والسبب في هذا الانتظام هو الزحزحة الفصلية للكتل الهوائية ومناطق الضغط الجوي. وتعتبر منطقة الدراسة من المناطق الجبلية المتاخمة للشريط الساحلي، كما أنها تقع ضمن نطاق إقليم الجبل الأخضر الذي يتمتع بمناخ يختلف عن الظروف المناخية السائدة بالمناطق المحيطة به؛ نظراً لارتفاعه، وتأثير البحر عليه، ولكن كلما اتجهنا جنوب منطقة الدراسة يسود المناخ الصحراوي.

ب) اتجاه وسرعة الرياح: يعد الاتجاه العام السائد للرياح في المنطقة هو الرياح الشمالية الغربية، حيث سجلت في عام 1980 نسبة قدرها (19.8%)، وبلغت في عام 1990 نسبة (27.8%)، أما في عام 2000 فسجلت نسبة قدرها (30.9%)²⁶، ولعل هذا التغير في نسبة هبوب الرياح السائدة يعود إلى التغيرات العالمية التي يشهدها المناخ في العالم من جهة، والظروف المناخية المحلية من جهة أخرى، بالإضافة إلى ما يتعرض له الغطاء النباتي من قطع للأشجار والرعي الجائر. ومن خلال تحليل اتجاهات الرياح خلال فصول السنة تبين أنها متغيرة من فصل إلى آخر، فخلال فصل الشتاء يمثل السكون النسبة الأعلى (22.8%)، تليها الرياح الجنوبية الشرقية بنسبة (21.3%)، ثم الرياح

²⁶ - هند عمر المصري (2011)، "خصائص الأمطار وتأثيراتها على مكونات الأنظمة البيئية الطبيعية في منطقة سهل بنغازي باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، ص 38-43.

الشمالية الغربية بنسبة (16.5%) وهي السبب في سقوط الأمطار على امتداد الشريط الساحلي من سهل بنغازي. أما في فصل الربيع فتسود الرياح الشمالية الغربية التي تهب في مؤخرة الانخفاضات الجوية التي تغزو المنطقة خلال هذا الفصل بنسبة (25.9%)، تليها الرياح الشمالية بنسبة (16.4%). أما خلال فصل الصيف فتهب الرياح القادمة من الشمال الغربي بنسبة (43.7%) ومن الشمال بنسبة (24.4%)، وذلك نتيجة لتركز نطاق الضغط المرتفع الأزوري الذي يمتد بين دائرتي عرض (30 . 35 شمالاً) ويتزحزح إلى الشمال صيفاً مع حركة الشمس الظاهرية، وبالتالي يقتصر تأثيره في فصل الصيف على الأجزاء الشمالية من البلاد وتساعد على تلطيف درجات الحرارة، وتهب من الشمال إلى الجنوب ويساعد في ذلك تمركز نطاق من الضغط المنخفض فوق الصحراء الكبرى لارتفاع درجات الحرارة صيفاً.

ج) الرطوبة النسبية: تعد مقياساً أساسياً لرطوبة الهواء لكونها تعبر عن درجة اقتراب الهواء من التشبع ببخار الماء، فالرطوبة النسبية هي عبارة عن نسبة كتلة بخار الماء الموجودة فعلاً في حجم هذا الهواء إلى كتلة بخار الماء اللازم لتشبع حجم الهواء، هذا عند درجة الحرارة نفسها، ونلاحظ من الجدول 3، أن أقل معدلات الرطوبة سجلت في أشهر فصل الصيف بسبب ارتفاع درجة الحرارة والبعد عن المسطحات المائية، وقلة الغطاء النباتي، وتبدأ معدلات الرطوبة في الارتفاع التدريجي خلال أشهر الشتاء، لتتخفف بعد ذلك في أشهر فصل الربيع²⁷.

الجدول 3: المتوسط الشهري للرطوبة النسبية لمحطة بنينا (2010-2004)

الشهر السنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2004 ¹	76	73	67	58	55	56	47	65	63	64	69	74
2010 ²	65	57	53	51	46	48	64	65	54	56	53	56
المتوسط	70.5	63.7	58.7	53.3	50.3	50.7	56.7	64.0	57.3	60.0	61.7	64.3

المصدر: ¹أبريك عبدالعزيز بوخشم (2006)، شمال شرق الجماهيرية دراسة في الجغرافية المناخية، مرجع سابق، ص46، ²محطة أرصاد بنينا.

²⁷ - أبريك عبدالعزيز بوخشم (2006)، شمال شرق الجماهيرية دراسة في الجغرافية المناخية، جامعة قاريونس، بنغازي، ص 17.

د) الأمطار: وفقاً لبعض التقديرات سجلت كميات الأمطار السنوية بمنطقة الدراسة معدلاً يبلغ قدره 237 ملم، غير أن هذا المعدل يختلف خلال شهور السنة. فبالرغم من أن منطقة الدراسة تقع ضمن نطاق المصطبة الأولى للجبل الأخضر الذي يتميز بارتفاع متوسط سقوط الأمطار إلا أن هناك بعض الدراسات التي تشير إلى الاختلاف النسبي السنوي للأمطار بمنطقة الدراسة التي تتسم بعدم انتظامها نسبياً، حيث يصل معامل الاختلاف في المنطقة إلى حوالي 39.7%. وفي تقديرنا أن السبب الأساسي في هذا التباين في الاتجاه العام لمعدلات الأمطار تعود إلى امتداد المصطبة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، فالأراضي الواقعة شمالي شرق المنطقة تتميز بمعدلات سنوية مرتفعة لأنها أكثر عرضة للرياح الغربية.

الجدول 4: المتوسطات الشهرية والمعدل السنوي للأمطار منطقة الدراسة

الشهور	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط السنوي
المتوسط	68	34	25	9	1	0	0	0	3	18	23	56	237

المصدر: أبريك عبدالعزيز بوخشيم (2006)، شمال شرق الجماهيرية دراسة في الجغرافية المناخية، مرجع سابق، ص 52-53.

4 مصادر المياه

تعتمد منطقة الدراسة على المياه الجوفية التي تستخرج من طبقتين متميزتين تعود إلى ترسبات عصري الأوليجوسين و الميوسين، ويبلغ عمق المياه بالطبقة الأولى ما بين 80-120م، وتتميز بوفرة مياهها، وبقلة تكلفة الضخ، نظراً لقرب المياه من سطح الأرض، وتعدّ المنطقة الواقعة شرقي طريق الرجمة الأبيار أنسب الأماكن لضخ المياه، ويتراوح عمق مياه الطبقة الثانية ما بين (200-300م) ويقدر المخزون المائي في هاتين الطبقتين بحوالي (200-500) لتر في الثانية²⁸. وبصفة عامة تتزود منطقة الدراسة من خلال الآبار الموجودة بغوط السلطان، التي تبعد حوالي 10 كيلومترات عن مدينة الأبيار، وهذه الآبار تعمل بدون توقف، ويبلغ مجموع تدفقها 60.6 لتراً/ في الثانية، وتجمع المياه في خزان أرضي يبعد

²⁸ - ماهر ميلاد أوبراس (2007)، "التلوث بالنفايات المنزلية الصلبة بمدينة الأبيار"، دراسة تطبيقية في الهندسة البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الهندسة البيئية أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، ص 42.

عن الآبار سابقة الذكر مسافة كيلو متر واحد، وسعة هذا الخزان 800م³ ومن هذا الخزان يتم ضخ الماء إلى المدينة عبر شبكة تتكون من مجموعة من الأنابيب، يوجد بالمنطقة كذلك ثمانية خزانات عالية موزعة داخل المدينة يتراوح ارتفاعها ما بين 16 - 20م وكل هذه الخزانات تعمل حالياً وعن طريقها يتم ضخ المياه داخل الشبكة مع المحافظة على الضغط المطلوب، وتتراوح سعتها ما بين 160 - 200م³.²⁹

5) التربة والنبات الطبيعي

يسود منطقة الدراسة التربة الطينية الحمراء، التي تتميز باحتوائها على نسبة عالية من أكاسيد الحديد، مما أكسبها اللون الأحمر، وهي تعتبر من أجود أنواع التربة وأصلحها لنمو النبات. كما تتميز هذه التربة بقدرتها على الاحتفاظ بالماء، وذلك لدقة ذراتها، وهي عادة تكون مغطاة بحشائش غنية صالحة للرعي، وتسود فيها العديد من النباتات الحولية. وتختلف كثافة الغطاء النباتي الطبيعي بمنطقة الدراسة من الشمال إلى الجنوب، ففي الجزء الشمالي نجد امتداد الغطاء النباتي لمنطقة الجبل الأخضر التي تعدّ بوجه عام أكثر مناطق البلاد كثافة، وذلك نتيجة للمناخ المعتدل وغزارة الأمطار، ثم تليها النباتات دائمة الخضرة، وهي في مجملها شجيرات متوسطة الارتفاع، ومن العوامل التي تساعد على تكوين الشجيرات الدائمة الخضرة تكيفها مع المناخ شبه الجاف ذي الأمطار الموسمية، ونموها المتباعد، مما يساعد على امتداد جذورها لمسافات بعيدة، بالإضافة إلى وجود طبقة شمعية علي أوراقها تحول دون فقدان هذه النباتات للمياه، كما يغطي المنطقة أنواعاً من الحشائش تظهر في موسم سقوط الأمطار، وتختلف كثافة النباتات كلما اتجهنا جنوباً، وكما هو معلوم فإن المدينة محاطة بمنطقة رعوية تحوى بعض المشاريع الزراعية الهامة³⁰.

²⁹ - مشروع غوط السلطان الاستيطاني الزراعي" (د، ت)، تقرير غير منشور عن مشروع غوط السلطان.
³⁰ - فاطمة عبد النبي عطية (2004)، "النمو الحضري في مدينة الأبيار" دراسة تحليلية لمعوقات النمو وتوقعات المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قارونس، بنغازي، ص 26.

1) أصل التسمية والنشأة

كلمة "الأبيار" هي النطق المحلي لكلمة الآبار جمع بئر، وهي الآبار المحفورة في المنخفضات التي كونتها الأودية في تلك المنطقة، وتقول بعض الروايات التي يتناقلها السكان أن الآبار التي أعطت اسمها للمنطقة والمدينة هي آبار " جهليه " ونظراً لأن سكان المنطقة يعتمدون في معيشتهم على الرعي التقليدي، وعلى الزراعة البعلية للحبوب التي تروى طبيعياً بمياه الأمطار؛ فقد اكتسبت هذه أهمية كبيرة للاستفادة منها في سقاية الماشية والأغنام في فصل الجفاف، فضلاً عن الاعتماد عليها كمياه للشرب، كما اكتسبت الأبيار أهمية خاصة بفضل موقعها الجغرافي المتميز عند نقطة التقاء عدد من الطرق المهمة³¹ ، وقد تميزت هذه الآبار بمياهها التي كان يعتمد عليها السكان من المناطق المجاورة. أما ما يتعلق بنشأة المدينة التي منحت هذه الآبار اسمها فقد ورد ذكرها في العصر الحديث في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث أقام الأتراك مركزاً عسكرياً وإدارياً في هذا المكان، استعمل كنقطة مراقبة وحماية على تجارة القوافل القديمة التي تمر بالمنطقة، كما ورد ذكر هذا الموقع خلال فترة معارك الجهاد ضد الغزو الإيطالي باعتباره أحد معسكرات تدريب المجاهدين، وعندما استقرت الأوضاع للإيطاليين ظل يستخدم كموقع عسكري، وأقاموا به مركزاً إدارياً ثابتاً على مستوى مديرية، وكذلك محطة للسكة الحديدية على الخط الحديدي الذي كان يصل بنغازي بالمرج. ووفقاً لبعض المصادر تعتبر تلك التطورات هي البداية الحقيقية لظهور الأبيار علي شكل قرية للخدمات العسكرية والإدارية والاقتصادية، وظلت الأبيار تلعب هذا الدور في المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، ثم ازدادت أهميتها عندما تأسست بها مدرسة داخلية أدت خدمة متميزة في نشر التعليم بين أبناء البدو الرحل وشبه الرحل، في مطلع خمسينيات القرن الماضي. وقد ازداد هذا التطور وضوحاً عندما تم استصلاح الطريق البري الواصل بين المرج وبنغازي، وإنشاء مصنع للأعلاف، ومخازن للحبوب في شمال المدينة، ويمكن أن نعتبر تلك الفترة مرحلة ثانية من مراحل تطور

³¹ - منصور محمد الكيخيا (1994)، "الوضع السكاني في مدينة الأبيار": ورقة بحث قدمت في الملتقى الجغرافي الرابع، عدد الصفحات 20 صفحة، المرج، ص1.

المدينة، حيث بدأت تتحول من مجرد قرية صغيرة للخدمات إلى مدينة تزدهر وتنمو باطراد. وفي أوائل السبعينيات من القرن الماضي تطورت المدينة بصورة مفاجئة وسريعة عندما استحدث نظام إداري جديد أصبحت الأبيار بمقتضاه عاصمة إدارية لبلدية تحمل نفس الاسم، وأصبحت كل التجمعات السكانية القريبة منه فروعاً لتلك البلدية³². وخلال العقود القليلة الماضية حدثت تغيرات عديدة للنظام الإداري لمنطقة الدراسة من حيث ضمها إلى بلديات أخرى أو كونها بلدية مستقلة، غير أنه في الوقت الحاضر أضحت مدينة الأبيار عاصمة إدارية لبلدية تحمل اسمها تضم 21 منطقة كما هو موضح في الرسالة الواردة من السيد عميد البلدية بتاريخ 2015/7/16، وهذه المناطق هي: وادي المعفور، رقبة الناقة، شمال الأبيار، قصر الشريف، بومشيفة، أسقفية، الرجمة، جيرة، بومريم، المليطانية، سيدي مهيوس، سيدي إبراهيم بوراس، الأبيار، جنوب الأبيار، الحقيفات، بوربوح، أفتيلة، تجمع أفريخ، شهداء ضاوي، غوط السلطان (الملحق 3).

(2) السكان

تعد دراسة السكان ذات أهمية بالغة في دراسات التخطيط والتنمية؛ فالتخطيط للمستقبل يتطلب دراية تامة بالمتغيرات السكانية واتجاهاتها، فدراسة نمط السكان وتركيبهم وكثافتهم وخصائصهم الديموغرافية من الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار، سنتناول السكان بمنطقة الدراسة من حيث التعداد ومعدلات النمو السكاني عبر مراحل مختلفة من الزمن، إضافة إلى عامل الهجرة، كما سيتم تسليط الضوء حول بعض البيانات السكانية بالمنطقة المجاورة لما في ذلك من أهمية فيما يخص موضوع الدراسة. معدلات المواليد والوفيات في بلدية الأبيار:

أ) معدلات المواليد والوفيات في بلدية الأبيار: بلغ معدل المواليد في بلدية الأبيار سنة 1984 . 42.4 في الألف ثم ارتفع قليلاً ليصل إلى 44.5 في الألف سنة 1986 ثم تراجع مرة أخرى إلى 42.4 في الألف سنة 1990 ليواصل تراجعاً بعد ذلك في السنوات الأربع الأخيرة ليصل

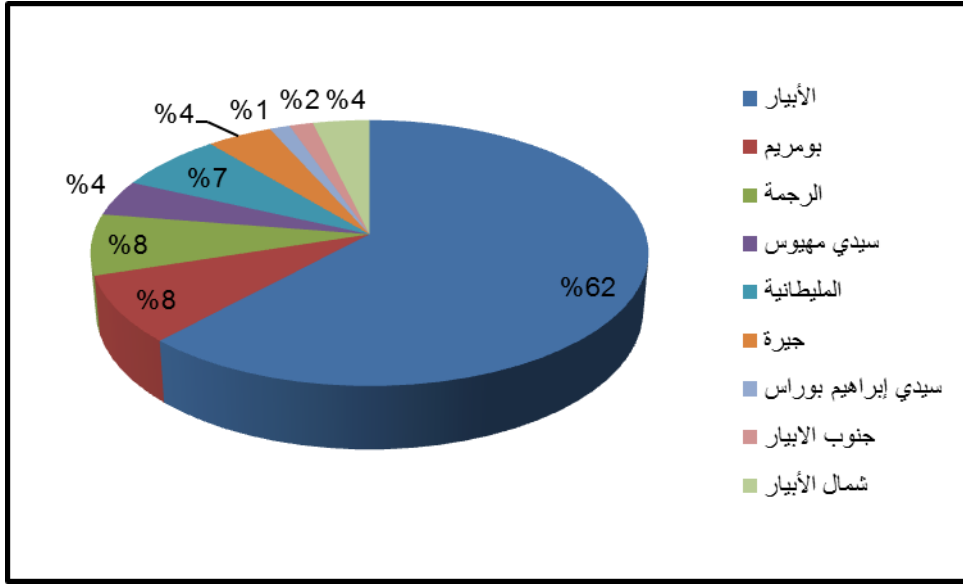
³² - منصور محمد الكيخيا (1994)، مرجع سابق، ص 2-3.

إلى 38 في الألف وهو أقل مستوى في عام 1994. ويعد هذا الاتجاه في معدلات المواليد ناتجاً عن التطور الاجتماعي والاقتصادي لسكان المدينة، وبخاصة الوعي الصحي وارتفاع المستوى التعليمي الذي يعد عاملاً من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض معدلات المواليد وما هو متوقع مستقبلاً هو استمرار عدد المواليد في انخفاض باستمرار تطور سكان المدينة، أما معدلات الوفيات، فإنها تظهر ميولاً نحو الانخفاض بشكل واضح، وقد بلغ معدله 9.4%، وقد ترتب على ذلك ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان، التي تمثل الفرق بين معدلات المواليد المرتفعة ومعدلات الوفيات المنخفضة.

(ب) التوزيع والكثافة السكانية: ترتبط دراسة توزيع السكان بمعرفة نمط التركز السكاني في منطقة معينة دون الأخرى، ومن خلال النظر إلى شكل (2) نلاحظ تركيز السكان بمنطقة الدراسة في مدينة الأبيار بنسبة 62% ربما يرجع إلى توفير الخدمات وتعتبر أيضاً عاصمة الإقليم، أما الكثافة السكانية فتعرف بأنها إجمالي عدد السكان في وحدة مساحية معينة³³، ويتبين من الجدول (5) أن سكان المنطقة يتوزعون على مساحة إجمالية قدرها 4,792 كيلومتراً مربعاً، ومن خلال نفس الجدول يمكن أن نلاحظ نوعاً من التطور التدريجي للكثافة من نحو شخصين للكيلومتر المربع الواحد تقريباً في عام 1973، إلى حوالي سبعة أشخاص للكيلومتر المربع الواحد تقريباً في عام 2006. مما سبق يتبين أن بلدية الأبيار حدث فيها تطوراً ملحوظاً فيما يتعلق بمتغيري الكثافة والتوزيع، ولعل ذلك يعود إلى ما شهدته المنطقة من تغيرات اقتصادية واجتماعية نتيجة تطور المشروعات التنموية، غير أن هذا التوزيع والكثافة يتباين بين مناطق البلدية، فعلى سبيل المثال نجد أن أعلى تركيز للسكان نجده في عاصمة البلدية التي تستحوذ على نحو 62% من إجمالي سكان البلدية كما سبقت الإشارة، ويبلغ متوسط الكثافة العامة في المدينة حوالي 120 شخصاً للهكتار الواحد³⁴.

³³- فتحي محمد ابو عيانة (2002)، جغرافية السكان، ط5، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص 43.
³⁴ - علي الميلودي عموره (1998)، ليبيا تطور المدن و تخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، ص 425.

الشكل 3: التوزيع النسبي لسكان منطقة الدراسة



المصدر: الملحق 4

الجدول 5: الكثافة العامة للسكان في بلدية الأبيار (1973 - 2010)

السنة	عدد السكان	المساحة / كم ²	نسمة/ كم ²
1973	¹ 11.400	³ 4792	2.3
1984	¹ 16.900		3.5
1995	² 21.979		4.5
2006	² 26.865		5.6

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الي: 1 محمد المبروك المهدي (1998)، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة فاريونس، بنغازي، ص 145، 2 زينب الحسين سعيد ادم الخاشع، (2014)، تحديد الإقليم الوظيفي لمدينة الأبيار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية فرع بنغازي، ص40، 3 الاطلس الوطني، ص 26.

ج) الهجرة: يعد عامل الهجرة من أبرز العوامل التي تؤثر في الخصائص السكانية للمنطقة، كما أن لها دوراً في تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك المنطقة، وهي تعني حركة السكان، كالانتقال بسبب تغير الوظيفة، أو لطلب الرزق، أو للحصول على عمل أفضل، أو لدوافع أخرى مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن عوامل أخرى مثل النمو السريع الذي شهدته معظم مدن العالم في العصر الحديث. وتعتبر الهجرة من العوامل المهمة التي تلعب دورها في اختلاف معدلات النمو السكاني، ويتم حسابها عن طريق معرفة الزيادة الطبيعية أو الفرق بين المواليد والوفيات وطرح الزيادة

الطبيعية من الزيادة الكلية الناتجة عن فرق تعدادين³⁵. ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على منطقة الدراسة فقد شهدت حركة نزوح سكاني إليها من المناطق المجاورة، لاسيما في خلال النصف الأول من عقد السبعينيات من القرن الماضي حيث بلغ صافي الهجرة الوافدة في عام 1973 463 شخصاً، ولعل ذلك يعود إلى مشروعات التنمية التي أنشئت بالمنطقة، إلا أن معدلات صافي الهجرة بدأت تتناقص خلال عقد الثمانينيات (202 شخصا) ثم أخذت تتزايد تدريجياً حيث سجلت 286 شخصاً في عام 1995 و 291 شخصاً في عام 2005 (الجدول 6).

الجدول 6: صافي الهجرة الوافدة الي منطقة الدراسة

السنوات	صافي الهجرة الوافدة
1973	463
1984	202
1995	286
2005	291

المصدر: عبد السلام مختار الزايدي (2009)، "النمو السكاني وأثره في تركيب وتوزيع السكان في مدينة الأبيار خلال الفترة 1973-2007: دراسة في جغرافية السكان"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قارونس. ص 66، نقلاً من زينب الحسين سعيد آدم الخاشع، (2014)، تحديد الإقليم الوظيفي لمدينة الأبيار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة في جغرافية المدن، مرجع سابق، ص 46.

د) النمو السكاني: يرتبط النمو السكاني بمسألتين هما الزيادة الطبيعية والهجرة³⁶، وبناء على ذلك

سيتم تناول معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات صافي الهجرة بالمنطقة حسب الآتي:

الزيادة الطبيعية: "هي نتيجة التوازن بين معدلات المواليد والوفيات، فهي تمثل الفرق بين مجمل عدد

الوفيات في سنة معينة"³⁷، وفي بلدية الأبيار نجد أن هذا المعدل يبلغ أعلى مستوى له بين فترتي

1969-1973 فوصل إلي 36.2%، ثم بدأ في الانخفاض التدريجي في الفترة الواقعة بين 1999-

2003 فوصل إلي 32.2%، وأن الانخفاض الملحوظ للوفيات ما هو إلا نتاج التطور في مستوى

الخدمات الصحية في منطقة الدراسة. ومن الجدول (7) يلاحظ أن تطور عدد السكان في منطقة

³⁵ - يسرى الجوهري (1969)، مبادئ جغرافية السكان، دار الطلبة العرب، بيروت، ص 189.
³⁶ - عدنان السيد حسين (1994)، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص 205.
³⁷ - فتحي محمد ابو عيانة (2002)، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص 98.

الدراسة من 1973 إلى سنة 2006، حيث بلغ في 1973 18,705 نسمة، منهم 9,630 (51.5%) ذكور، و9,075 (48.5%) إناث، وفي تعداد عام 2006 بلغ إجمالي عدد السكان 36,809، منهم 15,675 (42.6%) ذكور و21,134 (57.4%) إناث. نستنتج من هذا الجدول أن التجمعات السكانية التابعة لبلدية الأبيار لم تحقق نمواً ملحوظاً فاستمر نموها السكاني يسير بشكل بطيء نوعاً ما، بينما مدينة الأبيار تمكنت من تحقيق قفزة هائلة في نمو سكانها خلال فترة قصيرة من الوقت، ويرجع هذا النمو السكاني لعدة عوامل أهمها الزيادة الطبيعية والزيادة غير الطبيعية.

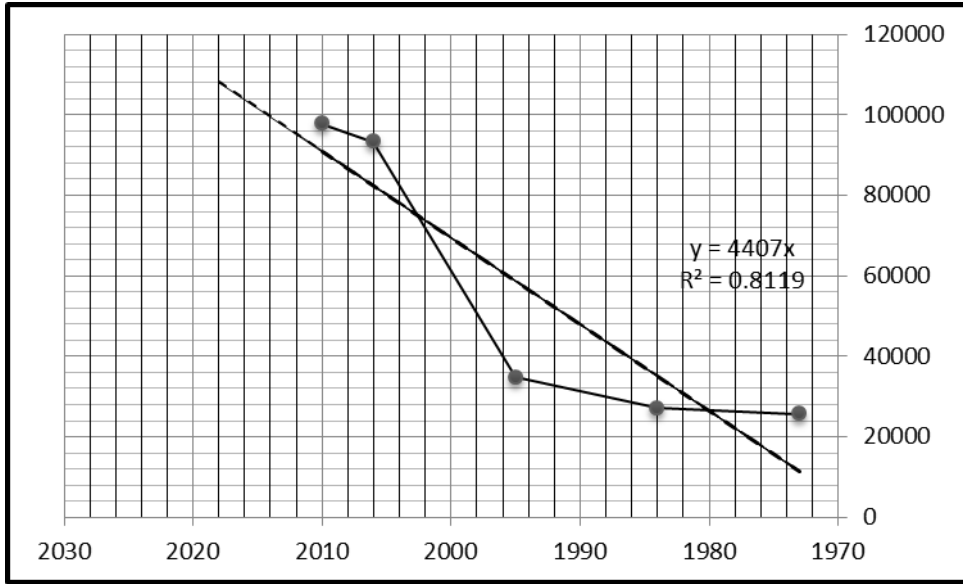
الجدول 7: تطور عدد السكان في منطقة الدراسة 2006-1973

2006		1973		التجمع
%	العدد	%	العدد	
62.1	49176	57.9	10833	الإبيار
8.7	6851	8.9	1657	أبومريم
5.2	4153	5.9	1115	جيره
2.4	1909	3.5	662	إبراهيم أبوراس
4.3	3397	4.0	747	سيدي مهيبوس
10.8	8556	14.3	2668	الرجمة
6.5	5122	5.5	1023	المليطانية
100	79,164	100	18,705	المجموع

المصدر: بتصريف من زينب الحسين سعيد آدم الخاشع، (2014)، تحديد الإقليم الوظيفي لمدينة الأبيار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة في جغرافية المدن، مرجع سابق، ص45، النسب من حساب الباحثة.

التنبؤ بعدد سكان منطقة الدراسة في المستقبل: لكي نعرف عدد السكان في المستقبل هل هو في زيادة أو نقصان، يتم تطبيق معادلة الاتجاه العام عن طريق تطبيق طريقة المربعات الصغرى، من خلال النظر إلى الشكل (3) يبين خط الاتجاه العام أن القيم الاتجاهية (عدد السكان) قريبة من الاتجاه العام، وهذا يدل على أن عدد السكان في زيادة مستمرة، كما ان الفروق ليست كبيرة، ويمكن التنبؤ باتجاه سير الظاهرة بدرجة يمكن الاعتماد عليها.

الشكل 4: خط الاتجاه العام للسكان لمنطقة الدراسة



المصدر: الملحق 4

ويتطبيق معادلة الاتجاه العام على تطور نمو السكان بمنطقة الدراسة أمكن التنبؤ بأن إجمالي عدد السكان بالمنطقة سيبلغ نحو 162 ألفاً في عام 2025 بمعدل زيادة سنوية قدرها 4,407 شخصاً (الشكل 4). وفيما يلي خطوات استخراج إجمالي عدد السكان، ومقدار الزيادة السنوية وفق المعادلة

التالية:

$$\text{عدد السكان 2025} = \text{عدد السكان 2006} + \text{الزيادة السنوية} \times \text{فرق السنوات}$$

$$4,407 = \text{الزيادة السنوية}$$

$$\text{عدد السكان 2025} = 79,164 + 19 \times 4,407 = 162,897 \text{ نسمة .}$$

التركيب السكاني: التركيب السكاني أنواعٌ متعددةٌ منها التركيب النوعي والعمري والاقتصادي والتعليمي، وهذه التراكيب لها دور مهم في معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان منطقة معينة، وسيتم مناقشة هذه التراكيب بصورة موجزة في الفقرات التالية:

وفقاً للبيانات المتوفرة بلغت النسبة النوعية في منطقة الدراسة في عام 1973 ما مقداره 109، مقابل كل مائة ذكر وانخفضت إلى 102 مقابل كل مائة ذكر في عام 2010. أما فيما يتعلق بالتركيب العمري فإن دراسة فئات أعمار السكان لها أهمية خاصة في الدراسات السكانية من حيث أنها تساعد

على فهم الاتجاهات العامة للسكان، وتحديد الإمكانيات البشرية العاملة. دراسة أعمار السكان تعتمد على ثلاث مجموعات وهي كالاتي : فئة صغار السن ومتوسطي السن وكبار السن³⁸. ومن خلال الجدول (7) تم تقسيم الأعمار الى ثلاث فئات، حيث يبين الشكل التطور في فئات الأعمار خلال الفترة ما بين 2006/2016.

- فئة صغار السن (0-14 سنة): تمثل قاعدة الهرم السكاني بأنها فئة غير منتجة، حيث شكلت نسبتهم في عام 2006، 52% وهذا مظهر ديموغرافي مألوف في كل مدن العالم الثالث لاسيما ليبيا، غير أن المشهد اختلف في 2016 حيث انخفض نسبة صغار السن التي وصلت إلى 36.6، ربما يرجع هذا الانخفاض لوعي سكان المنطقة إلى سياسة تحديد النسل أو تأخر سن الزواج أو إلى ظروف البلاد الحالية .
- فئة متوسطي السن (15-64 سنة): وهي الفئة المنتجة ويقع عليها إعالة عبء بقية الفئات العمرية، ولقد بلغت النسبة حوالي 45.8% في 2006، وارتفاع في 2016 وصلت نسبتها 59.9%.
- فئة كبار السن (65 سنة فيما فوق): وتمثل قمة الهرم السكاني حيث بلغت النسبة 2.2% سنة 2006، وارتفعت النسبة الي 3.5 في سنة 2016.

الجدول 8: فئات العمر لسكان منطقة الدراسة 2006-2016

2016		2006		السنة
العدد	%	العدد	%	الفئات
34440	36.6	15300	52.0	14-0
56304	59.9	13481	45.8	64-15
3289	3.5	653	2.2	+ 65
94033	100	29434	100	المجموع

المصدر: السجل المدني الأبيار، بيانات غير منشورة، وتم الحصول علي البيانات بتاريخ 10/7/2017، النسب من حساب الباحثة.

³⁸ - محمد المبروك المهدي (1990)، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص 135.

التركيب الاقتصادي: يُعرف بأنه توزيع السكان الناشطين اقتصادياً، الذين يمكن تشغيلهم بمعنى السكان القادرين صحياً وعقلياً وقانونياً على العمل، وهم يمثلون الفئة العمرية 15-64 سنة حيث إن قوانين العمل في معظم الدول تمنع العمل على من هم دون هذه الفئة العمرية³⁹. حيث بلغ إجمالي القوى العاملة 15 سنة فما فوق في منطقة الدراسة 15,096 يمثل غير الليبيين منهم 1,253 بنسبة 7.9%، وتمثل أبرز النشاطات التي يمارسها السكان بمنطقة الدراسة صناعة محاجر البناء والزراعة والخدمات الإدارية والتعليمية. التركيب التعليمي: يعرف بأنه توزيع السكان البالغين حسب درجة التحصيل العلمي في مراحل التعليم المختلفة الممتدة في مراحل ما دون التعليم الجامعي ومراحل ما بعد التعليم الجامعي، ويعطي هذا التقسيم دلالة هامة لقدرة البلد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما يمكن تحديد الاحتياجات المتوقعة مستقبلاً من المتعلمين حسب النشاطات الاقتصادية⁴⁰. ومن خلال الجدول 9، نجد أن الحالة التعليمية في منطقة الدراسة تختلف حسب درجة التحصيل العلمي، فأعلى نسبة نجدها في المرحلة الثانوية بنسبة 34.2%، وتقل في المراحل الأخرى، وبالمقارنة مع الحالة التعليمية على المستوى الوطني نجد أن المرحلة الابتدائية تزيد عنها في بلدية الأبيار، حيث شكلت نسبة قدرها 48.4%. وتتفوق نسبة الحاصلين على التعليم العالي في البلدية عن مثلها على المستوى الوطني حيث تشكل 29.1%. أما بالنسبة للحالة التعليمية العامة فنجدتها تقل في البلدية عنها في ليبيا حيث سجلت نسبة قدرها 21.3% و 25.2% على التوالي (الجدول 9).

³⁹ - عبد القادر مصطفى المحيشي (2000)، معجم العلوم الانسانية التعليمي مصطلحات ومفاهيم جغرافية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ص 47.

⁴⁰ - فتحي محمد ابو عيانة (2002)، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص 378.

الجدول 9: الحالة التعليمية لسكان ليبيا ومنطقة الدراسة 2010

بلدية الأبيار		ليبيا		الحالة التعليمية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
13.1	2720	48.4	653742	المرحلة الابتدائية
23.6	4902	28.8	388362	المرحلة الإعدادية
34.2	7113	7.4	100541	المرحلة الثانوية
29.1	6047	15.4	208227	التعليم العالي
21.3	20782	25.2	1350872	الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد (2010)، الكتاب الإحصائي 2010-2011، مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ص 17-78. النسب من حساب الباحثة.

الخلاصة

اهتمت الباحثة في هذا الفصل بتوضيح أبرز الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة، حيث تضمن في الجزء الأول وصفاً للموقع الجغرافي والظروف المناخية السائدة والتضاريس والنبات الطبيعي والموارد المائية، وتم التطرق في الجزء الثاني من هذا الفصل إلى الخصائص البشرية حيث تضمن أصل المنطقة وتسميتها، وتحليلاً مختصراً عن سكان المنطقة من حيث معدلات النمو والتوزيع والكثافة وتركيباتهم المختلفة. وسيتضمن الفصل التالي مناقشة التطور التاريخي للتعليم العالي والتنمية الإقليمية في ليبيا.

التعليم العالي والتنمية الإقليمية في ليبيا

المقدمة

تم في الفصل السابق مناقشة الخصائص الجغرافية الطبيعية، من حيث الموقع والموضع والتضاريس والمناخ والتربة والنبات الطبيعي والموارد المائية، وكذلك الخصائص الجغرافية البشرية التي شملت السكان، من معدلات النمو والتوزيع والكثافة والتراكيب السكانية. وينقسم هذا الفصل إلى جزئين رئيسيين، نحاول في الجزء الأول إلقاء الضوء على تطور مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وذلك من خلال التعرف على مراحل التطور التاريخي للتعليم العالي وأنواعه المختلفة، ومن المعلوم أن مؤسسات التعليم العالي في ليبيا وفي غيرها من دول العالم، تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات المؤهلة المتخصصة من ناحية، وإلى تقديم الخدمات الاستشارية والعلمية إلى مؤسسات المجتمع من ناحية أخرى، ومن المعروف أن التعليم العالي يشمل الدراسة في المعاهد الفنية العليا، والتعليم الجامعي المتمثل في الكليات الجامعية، التي تتوفر من خلالها الكوادر الفنية التي يحتاجها المجتمع⁴¹.

أولاً: التعليم العالي في ليبيا

يعتبر التعليم العالي أحد المراحل التعليمية المتقدمة ويحتل موقعاً بارزاً في سلم النظام التعليمي في أي مجتمع، وقد شهد التعليم العالي في ليبيا مراحل مختلفة من التطور حيث يتبين من الجدول (10) أن مؤسسات التعليم العالي في ليبيا تطورت تدريجياً من جامعة واحدة في سنة 1975 ووصل عددها في عام 2011 عشر جامعات، كما زاد عدد المعاهد العليا من 16 معهداً في عام 1985 إلى 122 معهداً في سنة 2011. وقد تعرضت مؤسسات التعليم العالي في ليبيا خلال السنوات الماضية الى العديد من التغيرات في بنيتها وهيكلتها وهذا ما سيتم استعراضه في الفقرات التالية:

⁴¹ - محجوب عطية الفاندي، علي محمد ابراهيم (1997)، "التعليم الجامعي والعالي وتحديات المستقبل في الجماهيرية العظمى: نظرة تحليلية ونقدية"، مجلة قاريونس العلمية، السنة العاشرة، العدد الثالث والرابع، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص 186.

الجدول 10: تطور مؤسسات التعليم العالي في ليبيا

2011	2007	2000	1995	1985	1975	نوع المؤسسة
10	16	8	5	5	1	جامعة عامة
4	4	5	5	5	-	جامعة تخصصية
1	1	1	1	1	-	الجامعة المفتوحة
122	88	85	54	16	-	معهد عال

المصدر: سعد محمد الزليطني (2009)، "التعليم العالي في ليبيا دراسة في أنماط التوزيع المكاني"، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، العدد الثالث، بنغازي، ص145، المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2012، ص 22.

وبصفة عامة يمكن تقسيم تطور التعليم العالي في ليبيا إلى خمس مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والإنشاء (1955-1958)

تأسست في عام 1955 أول جامعة ليبية بالمفهوم الحديث باسم الجامعة الليبية كجامعة واحدة فقط بفرعيها الأول في طرابلس والثاني في بنغازي وإدارتها العامة في بنغازي، وكان كل فرع يقوم على كلية واحدة هي الآداب والتربية في بنغازي (1956) وكلية العلوم في طرابلس (1957)، وفي هذه المرحلة تكونت الجامعة الليبية من عدد محدود من الطلاب لا يزيد عن ثلاثين طالباً، وأساتذة ضيوف أغلبهم من مصر، التي كانت أيضاً تدفع مرتباتهم كإعانة لليبية، وفي هذه المرحلة علمت ودرست الجامعة الليبية ثلاثة أنواع من الخريجين: مدرسين للتعليم الثانوي في تخصصات الآداب والعلوم، ومختصين في الإدارة العامة والإدارة الاقتصادية وموظفين في الاقتصاد والمحاسبة، وفي هذه المرحلة أيضاً كانت البداية متواضعة؛ لقلة الخبرة والإمكانات، ومن خريجي المرحلة تكون العديد من الكفاءات المهنية والإدارية التي عملت في كافة شؤون الدولة الليبية في ذلك الوقت⁴².

⁴² - علي الحوات وآخرون (2004)، مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات، ط1، منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم ونقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي في ليبيا، طرابلس، ص 43-44.

المرحلة الثانية: مرحلة التطور والاستقلال (1959-1969)

تم في هذه المرحلة فتح العديد من الكليات وخاصةً بعد أن بدأت الجامعة الليبية تتوسع في كلياتها وبرامجها فقد ضمت إليها كلية الدراسات الفنية العليا في طرابلس، وكلية المعلمين العليا في مدينة طرابلس أيضاً، وهاتان الكليتان سبق أن أنشأتهما الحكومة الليبية في ذلك الوقت بالاتفاق مع منظمة اليونسكو، وعندما ضُمت هاتان الكليتان إلي الجامعة الليبية في العام 1967 أصبحت الأولى تعرف بكلية الهندسة، وأبقيت في مقرها الأصلي طرابلس، في عام 1962 فتحت كلية الحقوق بمدينة بنغازي، ثم أنشئت كلية الزراعة بمدينة طرابلس عام 1966.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية (1970-1985)

خلال هذه المرحلة بدأ التفكير في النمو والتنمية والحداثة بمفهوم مختلف عن الماضي، فتوسعت الجامعة الليبية وانقسمت إلى جامعتين: جامعة في طرابلس، وجامعة في بنغازي، وتكونت في كل منهما كليات أخرى مثل الطب والهندسة والتربية في طرابلس، والطب والقانون والتربية في بنغازي، وهنا توسعت كل جامعة ونمت في أعداد طلابها ومرافقها وأساتذتها، بل وتبدلت الأهداف فأصبح من أهم أهدافها خدمة التنمية، والإسهام في التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته ليبيا طوال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وزاد عدد الطلاب الجامعيين من بضعة مئات إلى آلاف من الطلاب ذكوراً وإناً على حد سواء، فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع خلال هذه الفترة هي خدمة النمو والتنمية، والإسهام في تحولات المجتمع الليبي⁴³.

⁴³ - علي الحوات (1993)، "التعليم العالي في ليبيا: نشأته وتطوره وانجازاته"، مجلة مهّي ثقافية علمية، العدد الأول، الزاوية، ص 33-34.

المرحلة الرابعة: مرحلة التوسع والانتشار (1986-2000)

بدأت الجامعة أو الجامعات الليبية تتوسع بعد أن انخفضت الأمية إلى أدنى معدلاتها، وانتشر التعليم وعم كل البلاد، للذكور والإناث على حد سواء، وتخرج ما يكفي من المختصين والموظفين والباحثين، هنا بدأ التفكير في تغيير دور وظيفة الجامعة إلى وظيفة أخرى هي التخصص الدقيق وإنتاج المعرفة وتطبيقها في الحياة، وهنا خضعت الجامعات الليبية إلى تغييرات جذرية في طبيعتها العلمية وهيكلها وبرامجها العلمية، فاستحدث ما يعرف في التاريخ العلمي لليبيا بالجامعات التخصصية مثل جامعات الطب، والزراعة، والنفط، والتعدين، والتربية، والتقنية المتقدمة، واستحدثت برامج للدراسات العليا والبحث العلمي على مستوى درجتي الماجستير والدكتوراه، وانتشرت الجامعات والكليات الجامعية والمعاهد العليا في كل أنحاء البلاد، حيث كانت هناك ضرورة أو حاجة اجتماعية للتعليم العالي، وبدأت هذه الكليات الجامعية في القرى والأرياف إلى جانب المدن كمناير ومراكز إشعاع فكري وثقافي وإنمائي في محيطها، ونقاط مهمة في تحولات المجتمع الليبي الريفي التقليدي إلى مجتمع صناعي حديث بكل قيمه الاجتماعية الثقافية. وبذلك أسهمت مؤسسات التعليم العالي في التطور الحضاري للمجتمع الليبي طوال العقود الماضية. وهكذا تفاعلت الجامعة أو المعهد مع محيطها الاجتماعي، وأصبحت في جدلية وتفاعل مستمر ولعله من دواعي البحث العلمي أن يدرس الباحث أو يقيس التأثيرات والتغيرات التي أحدثها التعليم العالي في هذه الفترة في عقل المواطن الليبي المتخرج من مؤسسات التعليم العالي وقيمه وسلوكه⁴⁴. انتشار الجامعات والكليات والمعاهد العليا في أغلب مناطق البلاد، لمعالجة مشكلة غياب العدالة المكانية وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازية في توزيع ثمار التنمية.

⁴⁴ - علي الحوات، علي جمعة عاشور (2009)، تطوير التعليم الجامعي في الجماهيرية الليبية، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ص 45.

المرحلة الخامسة: مرحلة النوعية والتخصص (منذ 2000)

في هذه المرحلة التي تشهد في الجامعات الليبية تحولاً فيه نظرتها لذاتها ولغيرها في مجتمعها المباشر وفي العالم، فالجامعات الليبية إلى جانب وظائفها المعتادة في التدريس والتعليم أصبحت من خلال أسانذتها وبرامجها وأقسامها تعمل كمؤسسات للبحث والتخطيط والاستشارات الفنية، فعلى سبيل المثال فإن أسانذة الجامعات الليبية إلى جانب وظائفهم التعليمية يعملون كمستشارين مشاركين سواء في مشروعات ليبية أو مشروعات إقليمية أو مشروعات دولية، وهذه المرحلة تشهد فيها الجامعات الليبية أيضاً تحولات نوعية وكيفية بمعنى الكلمة، حيث عمل أسانذة من الجامعات الليبية في مشروع النهر الصناعي، وفي مشاريع هندسة المرافق والطرق والمركبات الصناعية إلى جانب نظرائهم الأجانب من جميع أنحاء العالم⁴⁵. لا يجادل أحد في أن التعليم العالي في ليبيا قد شهد قفزة هائلة بخاصة في هذه الفترة، حيث زاد عدد الجامعات من جامعتين إلى أكثر من خمس عشرة جامعة رسمية، وأضعاف ذلك من الجامعات الأهلية موزعة في أنحاء البلاد. وبالمقارنة مع أعداد الجامعات العربية والعالمية فإن هذا العدد من الجامعات يفوق كل المعدلات، ففي جمهورية مصر العربية على سبيل المثال التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 70 مليون نسمة توجد ثلاث عشرة جامعة فقط، كما أن المعدل العالمي هو جامعة لكل مليونين ونصف من المواطنين، كما ازدادت أعداد المعاهد العليا ومعاهد التدريب والتكوين لتصل إلى أكثر من 85 معهداً عالياً للمعلمين ومثلها للتدريب والتكوين. ونظراً لهذه الزيادة الكبيرة في أعداد الجامعات والمعاهد العليا، فقد ازدادت أعداد الطلاب في التعليم الجامعي والعالي إلى عشرات الأضعاف، ولكن هذه الزيادة الكمية في الجامعات وأعداد الطلاب لم تصاحبها أو تواكبها إمكانيات واستعدادات من الناحية الكيفية والنوعية، فالكثير من الجامعات تم إنشاؤها على عجل، وكانت تفتقر إلى المقومات الأساسية للجامعات العصرية، فقد كانت في معظمها تفتقر إلى أعضاء هيئة التدريس المؤهلين، كما تخلو من المكتبات والمعامل، بل والقاعات الدراسية المناسبة، كما أن الخدمات التعليمية في الجامعتين الرئيسيتين

⁴⁵ - اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي في الجماهيرية (2005)، تقرير حول التعليم العالي، وثيقة فنية غير منشورة .

لم تتطور وظلت على ما هي عليه، بل ربما تراجعت إلى الوراء، فالمباني الجامعية المجهزة بالوسائل التعليمية المعينة كالإضاءة والتهوية ومكبرات الصوت أصبحت في حالة يرثى لها، واقتصرت الصيانة على عدد قليل منها كما أن الخدمات المكتبية المتمثلة في توفير الكتب والدورات العلمية، ومواكبة مستجدات العلم في الأجهزة التعليمية والمعامل قد شهدت تراجعاً ملحوظاً هي الأخرى⁴⁶.

نظرة مستقبلية

رغم كل ما حققه المجتمع الليبي من تطور في مجال التعليم العالي، فإن العديد من المختصين والمهتمين يعتقدون أن الكليات الجامعية والمعاهد العليا في ليبيا بدأت تواجه تحديات جديدة تمثلت في ظهور ما اصطلح على تسميته بالعولمة والتقنيات المتقدمة واقتصاديات المعرفة والتنافسات والتكتلات الإقليمية. وهم يرون أن التعليم العالي في ليبيا شهد انتشاراً وتوسعاً كمياً بصورة واضحة بكافة مدن ومناطق البلاد، مع عدم الاهتمام بالنواحي النوعية أو الجودة، مما أدى إلى مخرجات ضعيفة، الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة النظر في دور ووظائف مؤسسات التعليم العالي وإصلاحها⁴⁷. كما يتطلب وضع إستراتيجية وذلك بتوجيه مؤسسات التعليم العالي لإعداد رؤية جديدة وكفاءات جديدة تكون قادرة على العيش في العالم الجديد الذي سيستند على عالم المعرفة والتقنية ويكون لها القدرة على التواصل والتفاعل، وإعداد الإنسان لحياة العصر الحديث ومتطلباته، وهذه الحياة التي تتطلب تحول التعليم العالي من مستوى التلقين إلى مستوى التفكير، والتحول من التعليم إلى التعلم العالي، أي تمكين وإعداد الطالب من المعرفة أولاً، والقدرة على التفكير والعمل ثانياً⁴⁸.

46 - عبد الكريم سليمان أبوسلوم (2012)، قراءات في التربية وعلم النفس، ط1، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي، ص 49.
47 - علي الحوات وآخرون (2004)، مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات، مرجع سابق، ص 22.
48 - نفس المرجع السابق، ص 22.

ثانياً: التنمية الإقليمية في ليبيا

يقصد بالتنمية الإقليمية "عمليات التخطيط التي تمارسها مؤسسات الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي ضمن منطقة جغرافية معينة"⁴⁹، اما التخطيط الإقليمي يعرف بأنه دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أم غير المستغلة في رقعة محددة من الأرض⁵⁰. وقد بدأت الخطط التنموية في ليبيا منذ حصولها على الاستقلال عام 1951، وسيتم مناقشة خطط التنمية التي وضعتها الدولة الليبية خلال الفترة من 1951 - 2000:

1) مرحلة التأسيس والخبرة الأجنبية (1951-1968)

وضعت الأمم المتحدة عام 1951 أولى هذه الخطط التي تكونت من ثلاث مراحل، حيث اهتمت المرحلة الأولى بالتدريب والتعليم، وتنشيط الزراعة، وإصلاح ما أفسدته الحرب العالمية الثانية. أما المرحلة الثانية فكان هدفها الرئيسي تحقيق المزيد من التحسن في قطاع الزراعة، وإنشاء بعض الصناعات الخفيفة، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فقد خصصت لها 15% من الناتج الإجمالي، وكان من أهم أهدافها خلق التوازن في القطاع الخارجي (الاستيراد والتصدير) ومواصلة تنمية قطاعي الزراعة والصناعة.

أما الخطة الثانية فجاءت قبل اكتمال خطة الأمم المتحدة، ووضع بنود هذه الخطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1960. ومدة هذه الخطة خمس سنوات، وقد بلغت مساهمة الولايات المتحدة في الفترة من 1955 إلى 1960 للتعليم حوالي 7.38 مليون دولار بنسبة 14%.

لم تستمر خطة البنك الدولي للتنمية في ليبيا طويلاً، فاكتملت النفط عام 1958 وتصديره عام 1961 أحدث تعديلاً جذرياً كبيراً فيها، وبدون شك فقد كان النفط هو المصدر الرئيسي للنمو خلال الفترة 1962 إلى 1969، حيث بلغت صادراته نحو 97.8% من مجموع الصادرات، ونحو 42% من الناتج

⁴⁹ - سعد محمد الزليتي (2012)، "التعليم العالي والتنمية الإقليمية في ليبيا ورقة بحث قدمت في الملتقى الجغرافي الثالث عشر"، مدينة الخميس 24 - 2012، ص 5.

⁵⁰ - محمد خمس الزوكة (2005)، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 25.

المحلي الإجمالي، وهكذا أصبح الاقتصاد الوطني الذي كان يعتمد بصورة كاملة على المساعدات والمنح الأجنبية اقتصاداً يحقق فائضاً في رأس المال، ووضعت أول خطة للتنمية في البلاد خلال السنوات 1963 إلى 1968، أطلق عليها (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) أو الخطة الخمسية الأولى، وكان الغرض الأساسي منها توزيع ما يعادل 70% من إيرادات النفط على المشروعات والبرامج التنموية، ولم تعر هذه الخطة اهتماماً كافياً لقطاع التعليم، واقتصرت على بعض المشروعات الصغيرة، التي لم تكن أهدافها واضحة ومحددة ولقد بلغت مخصصات هذه الخطة حوالي 324.9 مليون دينار ليبي، وكان نصيب قطاع التعليم منها حوالي 20% من إجمالي مخصصات الخطة. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على أغلب القطاعات خلال فترة الستينيات إلا أن التنمية في تلك الفترة اعتراها الكثير من نقاط الضعف ومنها: إهمال التنمية المكانية؛ الأمر الذي أدى إلى هجرة السكان إلى المدن، وبالتالي خلق عدم توازن في عمليات التنمية بين مناطق البلاد، وعدم مراعاة النمو المتوازن بين القطاعات الاقتصادية والأنشطة الخدمية.

(2) مرحلة الجهود الوطنية الطموحة (1969-1989)

تمثل هذه الفترة مرحلة جديدة اتسمت بالاعتماد على الخبرات الوطنية في وضع الخطط والإشراف على التنفيذ مع الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل كوسيلة وهدف نحو تحقيق تنمية متوازنة في كافة القطاعات، وعلى نطاق كل التجمعات الحضرية والإقليمية، في شكل خطط قصيرة ومتوسطة المدى مع التركيز على التنمية القروية، للتخفيف من نزوح السكان من المناطق الريفية على المدن⁵¹. وقد بدئ في تنفيذ الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام 1973 التي ارتكزت على أهداف رئيسية عامة يمكن تلخيصها فيما يلي:

⁵¹ - ابوالقاسم العزابي ، "سياسة التخطيط الجهوى والمحلي في الجماهيرية العظمى(1960-1990)" في: تحرير الهادي مصطفى أبو لقمة، العلوم الجغرافية وحماية البيئة، الجزء الأول، الزاوية، منشورات جامعة السابع من ابريل، ص 237-238.

أ) تحقيق العدالة الاجتماعية بتوسيع قاعدة التوزيع، وإفادة الفئات محدودة الدخل بقدر يتناسب مع نتائج عمليات التنمية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وعدالة توزيع الدخل، والقضاء على أي مظهر من مظاهر الاستغلال.

ب) تحرير الاقتصاد القومي من التبعية والنفوذ الأجنبيين، وتحويله إلى اقتصاد وطني إنتاجي.

ج) تأكيد مبدأ حق كل مواطن في التعليم وفي الرعاية الصحية، وقيام الدولة بتوفير هذه الإمكانيات لجميع المواطنين.

وقبل أن ينتهي أجل الخطة الثلاثية للتنمية أعلنت خطة جديدة سميت بخطة التحول الاجتماعي الاقتصادي للسنوات 1976-1980، وقد وضعت لهذه الخطة ميزانية عالية وأهدافاً عامة طموحة تمثلت في:

أ) تخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط؛ توفيراً لحرية حركة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب) تنوع الإنتاج بخلق قوى إنتاجية في القطاعات غير النفطية، وبالتالي تنويع الصادرات وإحلال سلع من الإنتاج المحلي محل الواردات، تحقيقاً لهدف الاكتفاء الذاتي.

ج) ارتياد ميدان التصنيع باعتباره أقدر على دفع التنمية، وأكثر استجابة للتقدم العلمي بما في ذلك الكيمياء النفطية.

د) الاهتمام بالزراعة باعتبارها منتجاً للكثير من السلع الضرورية للاستهلاك النهائي للمواطنين والوسيط للصناعة، وخلق تنمية متوازنة اقتصادياً، واجتماعياً، ومضاعفة الإنتاج الزراعي تحقيقاً للاكتفاء الذاتي.

هـ) التركيز على زيادة كفاية العنصر البشري.

وتعكس هذه البرامج الرئيسية للتغير الاجتماعي الموجه فلسفات مختلفة لها علاقة بالظروف العامة السائدة في المجتمع⁵²، ولقد بلغ إجمالي مخصصات، الخطة حوالي 8.8 مليار دينار، صرف منها حوالي 8.2

⁵² - مصطفى عمر التير (1980)، "التنمية والتحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي"، منشورات معهد الانماء العربي، طرابلس، ص 38-40.

بنسبة تنفيذ بلغت 94% من إجمالي المخصصات وبلغ نصيب التعليم نسبة قدرها 6% فقط من إجمالي المخصصات.

وفي أوائل الثمانينيات من القرن الماضي وضعت خطة التحول الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الثانية، وكان من أهم أهداف هذه الخطة: مواصلة تكثيف الإنمائية لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات في بناء الاقتصاد، تحقيق مزيد من التحسن في مستوى الاستهلاك الفردي، وتحسين في مستوى المعيشة، وعدالة توزيع التحول، وتحقيق تنمية مكانية متوازنة. ولتحقيق هذه الأهداف تم تخصيص مبلغ قدره 11.8 مليار دينار شامل لكافة القطاعات، وبلغ إجمالي المصروفات حوالي 10 مليار دينار بنسبة تنفيذ قدرها 88%، يتضح أن هناك تركيزاً نوعاً ما على قطاع التعليم والبحث العلمي، حيث بلغ حجم مخصصاته 7%⁵³ وبعد نهاية خطة التحول -1985- 1981، التي من خلالها نُفذ العديد من المشاريع التنموية بشكل مركزي، أعطيت مهمة التخطيط والتنمية للبلديات من خلال الميزانيات التسييرية السنوية، بذلك أصبح التخطيط لا مركزياً، أي أن كل إقليم يعمل على معرفة متطلباته من المشاريع والخدمات ويقوم بمهام التنمية بنفسه، بحيث يتم تحقيق مبدأ التنمية المكانية المتوازنة في جميع مناطق ليبيا، لذلك تم وضع ميزانية تحول سنوية لكل بلدية من أجل استغلال مواردها، وتحقيق مبدأ المشاركة الشعبية في عملية التخطيط والتنمية، إلى جانب الميزانيات التسييرية، ودخول القطاع الأهلي للمشاركة في عملية التنمية، بحيث تم نقل ملكية بعض المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، وذلك من خلال صدور بعض القرارات التي من أهمها قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 427 لسنة 1989 بشأن تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية⁵⁴. وفي منتصف ثمانينيات القرن المنصرم تم الشروع في تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 1986-1990، التي قدرت لها ميزانية بلغت سبعة مليارات خصص منها ما نسبته 45.7% للقطاعات الإنتاجية، ونحو 8.7% خصص لقطاع التعليم والبحث العلمي، وقد استهدفت هذه الخطة تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:

⁵³ - عوض يوسف الحداد (1998)، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، ص 58.
⁵⁴ - عبد الباري شوشان الزني (2003)، "تقييم الأهداف الإستراتيجية في الخطط السابقة"، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز البحوث الاقتصادية، ص 22.

أ) الاهتمام بالزراعة والصناعة لترجيح كفة القطاعات الإنتاجية على الخدمية التي سيطرت على الهيكل الاقتصادي خلال الخطط السابقة.

ب) زيادة الموارد المالية بما يحقق العجز في الميزانية التسييرية.

ج) زيادة مساهمة القوى العاملة الليبية في النشاط الاقتصادي.

إلا أن هذا المشروع لم يعتمد، وتقرر التريث فيه، ولعل من أبرز الأسباب وراء تأجيل اعتماد الخطة المشار إليها ما يلي:

أ) الانخفاض الحاد في أسعار النفط مع بداية العام الأول في الخطة.

ب) ضخامة الالتزامات المترتبة على مشروعات الخطط التنموية السابقة.

3) الخطط التنموية المتعثرة (1990-2000)

أعد الإطار العام لمشروع هذه الخطة بمخصصات قدرها خمسة مليارات دينار، وبلغت قيمة القطاعات الإنتاجية 46.3% من إجمالي مخصصات الخطة، وقد حظي التعليم والبحث العلمي بنصيب قدره 14.3% من إجمالي المخصصات. لم يتم استكمال الخطة بسبب تفاقم الصعوبات التي واجهت مشروع خطة التحول 1990-1986. وقد ركز مشروع هذه الخطة على الأهداف نفسها التي جاءت بها الخطط السابقة، إلى جانب الاهتمام بالسياسات الاستثمارية، دون التطرق وبشكل واضح للسياسات المالية والتجارية، هذا وتشير البيانات المالية المتاحة إلى أن معدلات النمو التي تحققت في أثناء هذه الفترة كانت متواضعة، إذ بلغت 26% في الناتج غير النفطي وحوالي 1.4% في الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 1996 وضعت خطة اطلق عليها اسم خطة التحول، خصص لها ميزانية قدرها نحو سبعة مليارات، وبلغ نصيب التعليم والبحث العلمي حوالي 11% من جملة المخصصات، كما أعدت دراسات تخطيطية وطنية إقليمية مكثفة تبلورت فيما أطلق عليه مصطلح المخطط الطبيعي الشامل (1980-2000) الذي راعى ضرورة ربط النمو الحضري بالتنمية الإقليمية، من خلال التركيز على تطوير جميع

الأقاليم الليبية وتنميتها؛ لخلق توازن في عملية الاستثمارات أو الاتفاقات، حتى لا تنمو مناطق محدودة على حساب بقية المناطق الأخرى.

أ) ويلاحظ على هذه المرحلة غياب العدالة المكانية في توزيع مخصصات التنمية من خلال الخطط التنموية التي تركزت على إستراتيجية النمو غير المتوازن، وأيضاً شيوع النظام العشوائي بتقسيم المدن والمناطق الليبية إلى شعبيات ومؤتمرات، ولأجل تخفيف التفاوت المكاني وتحقيق تنمية متوازنة وضعت مجموعة من الأهداف تمثلت في الآتي:

ب) تحقيق توازن في توزيع المشروعات بين الوحدات المكانية وتوطينها فيها.

ج) تحقيق الاستقرار السكاني، وتخفيف الهجرة من الأرياف نحو المدن.

د) إذابة الفوارق في المستوى المعيشي بين فئات السكان والمناطق.

هـ) تحقيق التكامل والتنسيق في اختيار مواقع المشروعات التنموية وتوزيعها وتنفيذها.

و) إقامة مناطق صناعية تتوفر فيها مقومات التنمية الصناعية من جهة، والمحافظة على البيئة من جهة أخرى.

من خلال المناقشة السابقة تبين أن العديد من خطط التنمية التي شهدتها الدولة الليبية خلال ستة عقود، منذ بداية استقلال البلاد، مروراً بالتغيرات السياسية من النظام الملكي إلى العهد الجمهوري، ثم الجماهيري التي حدثت خلالها تغيرات اقتصادية واجتماعية متباينة، كان لها انعكاسات هيكلية وبنوية على كامل أراضى الدولة وسكانها، غير أنها رغم كل هذه الخطط التنموية والمخصصات المالية الطائلة فإن العديد من الدراسات أفادت بعدم تحقيق العديد من مستهدفاتها بسبب المعوقات التخطيطية، التي أدت إلى غياب التنمية الإقليمية المتوازنة⁵⁵.

55 - عوض يوسف الحداد (2012)، التنمية المكانية والتخطيط الإقليمي: دراسة في تطور الباراداييم، ط1، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي، ص 87-92.

العلاقة الإقليمية بين التعليم العالي والتنمية

من المتفق عليه بين العلماء والمهتمين بالتعليم والتنمية أن الإنسان هو أساس عملية التنمية، وهو وسيلتها وهدفها في الوقت نفسه، ويعد التعليم العالي هو المدخل الطبيعي لبناء الإنسان، والنظر إليه كعنصر من عناصر الإنتاج والتنمية من خلال تكوين قدراته وتحسينها، والتوسع فيها، والانتفاع بها بتوفير التعليم المناسب، والإنفاق عليه⁵⁶. إن المشكلة الأساسية في نجاح أو إخفاق التنمية ليست في الافتقار إلى مصادر الثروة الطبيعية، والحاجة إلى تنميتها بل في الحاجة إلى تنمية المورد البشري عن طريق التعليم، لاسيما التعليم العالي الذي يستجيب إلى مطالب التنمية نفسها التي بها ترتقي المجتمعات والدول⁵⁷.

حاولت الدولة الليبية ومؤسساتها مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية السائدة في العالم من خلال تطوير مؤسسات التعليم والتدريب العالي، وأمكن ملاحظة ذلك في التوسع المتزايد في إنشاء الكليات الجامعية والمعاهد العليا التي بلغ عددها في عام 2011 عشرة جامعات و122 معهداً عالياً (الجدول 5)، وذلك حتى يمكن أن يمد هذا النوع من التعليم مخططات التحول الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا بما تحتاجه من القوى العاملة عالية التأهيل، وهذه المؤسسات وما يتبعها من كليات جامعية ومعاهد عليا تنتزع في كافة مناطق البلاد، وبدأ التعليم العالي في ليبيا مرحلة جديدة ولم يقتصر دوره على تخريج المدرسين والمعلمين لمرحلة التعليم الثانوي، وتخريج الموظفين الإداريين لمؤسسات الدولة الإدارية والفنية فقط، بل ظهرت أهداف أخرى، وهي توفير ما تحتاجه التنمية الشاملة من كفاءات مؤهلة في مختلف المجالات، لاسيما بعد تحول اقتصاديات الدولة من النشاط الزراعي التقليدي إلى النشاط الصناعي، الذي يعتمد على تطبيق التقنيات الحديثة، مما ترتب عليه تغيير مسار التعليم العالي وأهدافه من تعليم نظري

⁵⁶ - محمد عبد القادر عبد القادر (1999)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 49-50.

⁵⁷ - أحمد علي الحاج محمد (1992)، التخطيط التربوي: إطار لمدخل تنموي جديد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص 85.

عام، إلى تعليم أكثر ارتباطاً بحاجات التنمية والتحول الاجتماعي والاقتصادي⁵⁸، لذا شهدت مؤسسات التعليم العالي تطورات في بنيتها وأهدافها وأغراضها؛ نتيجة للتغيرات التي يشهدها العالم، بالإضافة إلى أهدافها التقليدية المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فإنها حالياً تمارس مهام أخرى تتمثل في إنتاج المعرفة والابتكارات لمصلحة مؤسسات المجتمع المختلفة، مع توجه أكثر نحو البحوث التطبيقية، بهدف تحقيق أنماط من التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوافق مع احتياجات الأقاليم الواقعة ضمن دائرة نفوذها، فالتعليم العالي لاسيما الجامعي، يلعبُ دوراً بالغ الأهمية في التنمية، وهو أيضاً المصدر الأساس لإنتاج الكفاءات، والتركيز على البحث والتطوير، مما ينعكس إيجابياً على فرص التعليم والتعلم خاصة فيما يتصل باكتساب المعارف المتطورة، وبالتحديد التعليم والتعلم العالي، بذلك تكون التنمية الشاملة المتكاملة هي أن يعيش الإنسان حياة طويلة وصحية للحصول على المعرفة وتوفر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق⁵⁹.

الخلاصة

في هذا الفصل تم إلقاء الضوء على التعليم العالي في ليبيا وتطوره التاريخي، حيث مر التعليم العالي في ليبيا بمراحل تاريخية مختلفة كان لها انعكاسات على كامل المجتمع، فلا أحد يجادل في أن ليبيا شهدت في الآونة الأخيرة اهتماماً وتطوراً غير مسبوق بقطاع التعليم العالي باعتباره أحد قطاعات التنمية المهمة. فهناك علاقة وطيدة بين التعليم العالي والتنمية وهي تزداد رسوخاً كلما تطور المجتمع، وأصبح من البديهي القول إن التنمية والتعليم وجهان لعمله واحدة لا يمكن الفصل بينهما، لذلك يجب على الهيئات والمنظمات المتخصصة بقضايا التعليم والتنمية في الدولة، الاهتمام أكثر بالتعليم العالي والعمل بجدية من أجل التخطيط السليم لمشروعاته وبرامجه بما يتوافق مع متطلبات التنمية.

⁵⁸ - علي وآخرون الحوات (2004)، مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات، ط1، منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم ونقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي في ليبيا، طرابلس، ص 266-270.
⁵⁹ - نادر فرجاني (2003)، "التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية دور التعليم العالي"، والبحث والتطوير التكنولوجي، سلسلة دراسات التنمية البشرية 11، نيويورك، ص 54.

مقدمة

ناقشنا في الفصل السابق التعليم العالي والتنمية الإقليمية في ليبيا، ويركز في هذا الفصل على إعطاء لمحة تاريخية موجزة عن جامعة بنغازي وتطورها، منذ تأسيسها حتى الوقت الحاضر، باعتبارها أولى الجامعات في ليبيا من حيث النشأة والتأسيس، ولكون كلية الآداب والعلوم بالأبيار فرعاً منها. كما يتضمن هذا الفصل تحليلاً وصفيًا لنشأة مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الأبيار ومكوناتها، التي تعتبر كليات وأقسام فرعية تتبع من الناحية الإدارية والأكاديمية جامعة بنغازي.

أولاً: نشأة جامعة بنغازي وتطورها

تعد جامعة بنغازي من أقدم الجامعات في ليبيا، حيث تأسست تحت اسم الجامعة الليبية بعد حصول البلاد على استقلالها بموجب مرسوم ملكي في 15 يناير عام 1955، واتخذت الجامعة في بداية تأسيسها القصر الملكي المعروف بقصر المنار بمدينة بنغازي مقراً لها. وكانت كلية الآداب والتربية النواة الأولى لهذه الجامعة، التي بلغ عدد طلابها آنذاك 31 طالباً، وستة أعضاء هيئة تدريس، وتسعة موظفين فقط، ثم بعد ذلك أنشئت كلية الاقتصاد في عام 1957، ثم كلية القانون في عام 1962 وجرى إنشاء كلية الطب البشري في عام 1970 وفي العام الجامعي 1973/1974 انتقلت الجامعة إلى مقرها الحالي بالمدينة الجامعية في منطقة قاريونس، وفي عام 1976 تغير اسمها من جامعة بنغازي إلى جامعة قاريونس ليعود الاسم مجدداً جامعة بنغازي بعد اندلاع انتفاضة 17 فبراير في عام 2011. وقد تطورت جامعة بنغازي وأصبحت حالياً مدينة جامعية متكاملة تبلغ مساحتها حوالي 460 هكتاراً تقريباً، وتتبعها عدة كليات ومراكز علمية داخل حدود مدينة بنغازي وفي مدن ومناطق أخرى خارج المدينة، وبلغ عدد خريجي جامعة بنغازي من جميع الكليات منذ أول دفعه تخرجت للعام الجامعي 1958-1959 وحتى عام 2006 حوالي

62,600 خريج تم حصولهم على درجة الليسانس أو البكالوريوس في تخصصاتهم العلمية المختلفة⁶⁰. ويتضمن الجدول 11 بيانات تلخيصية عن الجامعة وكلياتها وفروعها وبقية متغيرات العملية التعليمية من أقسام وأساتذة وموظفين وطلاب.

الجدول 11: بيانات تلخيصية عن جامعة بنغازي للعام 2012

الجامعة	الكليات	الفروع	الأقسام	أعضاء هيئة التدريس	الموظفين	الطلاب
بنغازي	23	6	225	3000	5,800	82,000

المصدر: المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم والتدريب (2012)، تقرير: الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية (الواقع والطموحات)، طرابلس، ص 10.

وفي الوقت الحالي يبلغ عدد الكليات التابعة لجامعة بنغازي 20 كلية وفقاً للبيانات المتوفرة على الموقع الرسمي للجامعة www.uob.edu.ly (بتاريخ 2018/3/26)، منها 13 كلية، تتوزع داخل مدينة بنغازي هي:

1) الآداب 2) الاقتصاد 3) الحقوق 4) العلوم 5) الهندسة

6) التربية 7) الإعلام 8) تقنية المعلومات 9) الطب البشري 10) طب الأسنان

11) الصيدلة 12) الصحة العامة 13) التمريض

بالإضافة إلى 7 كليات تتبع من الناحية الإدارية والأكاديمية جامعة بنغازي وتقع في مناطق أخرى خارج مدينة بنغازي هي:

1) الزراعة، سلوق 2) التربية، قمينس 3) الآداب والعلوم، الكفرة 4) الآداب والعلوم، الأبيار

5) التربية، المرج 6) الآداب والعلوم، الواحات 7) الآداب والعلوم، المرج.

⁶⁰- احمد علي محمد ابومريم (2009)، مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الليبي (دراسة في الجغرافية البشرية والاقتصادية)، جامعة التحدي، سرت.

وتمنح جامعة بنغازي درجة الليسانس والبكالوريوس، بالإضافة إلى درجتي الماجستير والدكتوراه، كما تمنح أيضاً الشهادات الفخرية في مجالات العلم، والمعرفة، والآداب والثقافة، والسياسة، والقانون، والاقتصاد⁶¹. وفي مجال الدراسات العليا، بدأت الجامعة برامج الماجستير في عام 1978، حيث بلغ عدد طلاب الدراسات العليا في عام 2012 حوالي 1700 طالب وطالبة، وتم منح حوالي 820 شهادة ماجستير بالإضافة إلى شهادات الدكتوراه في مختلف التخصصات العلمية.

ثانياً: مؤسسات التعليم العالي في منطقة الدراسة (بلدية الأبيار)

تقع مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الدراسة في شمال مدينة الأبيار، وقد مرت هذه المؤسسات بمراحل مختلفة في نشأتها وتطورها، ففي المرحلة التي كانت فيها شعبية الحزام الأخضر قائمة تكونت النواة الأولى بتأسيس كلية الآداب والعلوم عام 2002 تحت إشراف جامعة قارونس (جامعة بنغازي حالياً) لقبول طلب إنشاء فرع لها في مدينة الأبيار، على أن تكون المخصصات المالية على حساب شعبية الحزام، وبالموافقة على ذلك فتحت فرع لها في مدينة الأبيار، ومن أهم الصعوبات التي واجهت تطبيق الفكرة على أرض الواقع هي إيجاد المقر الملائم للإنشاء وكحل مؤقت فتح الفرع بمعهد التكوين والتدريب المهني (الصورة 1) على أن تكون مرتبات العاملين وأعضاء هيئة التدريس بالفرع من ميزانية شعبية الحزام.

⁶¹ - الدليل العام لجامعة قارونس عن العام الجامعي 93-94، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، ص2 .

الصورة 1: المقر القديم لكلية الآداب والعلوم بمعهد التكوين والتدريب المهني بمدينة الأبيار



المصدر: أرشيف كلية الآداب والعلوم، الأبيار

وفي البداية كانت الإمكانيات متواضعة في مقر الكلية غير الملائم، الذي كان عبارة عن جزء من معهد التكوين والتدريب المهني، مكون من أربع قاعات دراسية ومكتب إداري واحد، وفي مرحلة لاحقة وبعد الانتقال لمقر الكلية الجديد (صورة 2 وصورة 3) أصبح للكلية جهاز إداري متكامل، من خلال توظيف مجموعة من العناصر الوطنية الشابة بعقود عمل بالكلية مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة بالمنطقة.

الصورة 2: المدخل الرئيسي لمقر كلية الآداب والعلوم الحديث بمدينة الأبيار



المصدر: أرشيف كلية الآداب والعلوم، الأبيار.



المصدر: أرشيف كلية الآداب والعلوم، الأبيار.

واستناداً على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (19) لسنة 2003 بشأن إنشاء جامعة الأقسام لتستقل عن جامعة قاريونس، وقد استعين ببعض الموظفين بأمانة التعليم وبعض الأمانات الأخرى لتسيير العمل بالجامعة، واستمر العمل بجامعة الأقسام، على هذا المنوال إلى أن صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (118) لسنة 2004 بشأن إعادة تنظيم الجامعات في ليبيا، حيث نصت المادة الأولى منه على أن (يعاد بموجب هذا القرار تنظيم الجامعات في ليبيا وذلك على النحو التالي: جامعة قاريونس - ومقرها بنغازي - وتكون جامعتي أقسام شعبيتي الحزام الأخضر والكفرة فرعين لها...الخ). وبعد هذا القرار أسهمت جامعة قاريونس بدور بارز وفعال في الإسراع لتخصيص المقر المنشأ حديثاً بمنطقة الأبيار، لاستغلاله مقراً للكلية، ومجلس التخطيط الوطني بالشعبية اللذين أخذوا على عاتقهما مهمة تكملة المقر الذي كان عبارة عن هيكل خرساني فقط، وباستلام الجامعة للمقر الجديد في عام 2006 هذه كانت تمثل الوثبة الأمامية العالية التي يسرت الكثير من الصعوبات فيما بعد، كفتح أقسام جديدة بالكلية بعد أن كان القسم الواحد يحوي تخصصين أصبح لكل تخصص قسم خاص به. والدليل على ذلك كلية العلوم فرع الأبيار التي كانت قسماً واحداً يضم تخصصي الرياضيات والفيزياء، اليوم أصبحت الكلية تضم أقسام أخرى هي: الفيزياء والرياضيات والحاسوب،

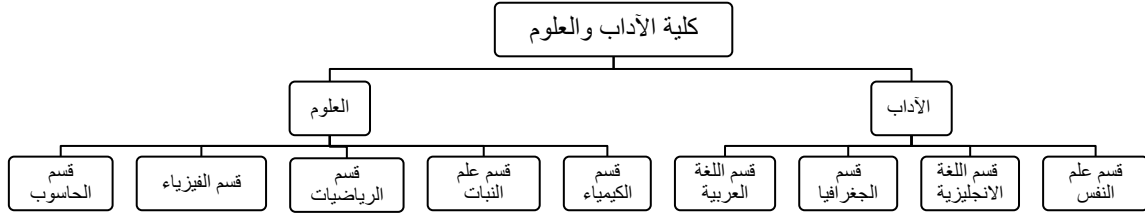
وفي عام 2015 تم فتح قسم الكيمياء وقسم علم النبات، وأصبحت كلية الآداب تضم أقسام: اللغة العربية وآدابها، واللغة الانجليزية وآدابها، والجغرافيا، وعلم النفس. كما يوجد بالكلية فروع لكليات الجامعة الأم وهي فرعي كلية الاقتصاد، وكلية القانون، وكان التأكيد منذ تأسيس كلية الآداب والعلوم والكليات الأخرى، على أن تكون التخصصات العلمية مدروسة وملبية لسوق العمل بالمنطقة، من خلال توفير الكفاءات المطلوبة، إلي جانب التركيز على الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس مؤهلين وذوي خبرة وكفاية عالية، وتجدر الإشارة إلى أن كلية الآداب والعلوم هي الكلية الوحيدة التي تمتلك كياناً خاصاً بها بمنطقة الدراسة يتضمن المباني والمرافق اللازمة للعملية التعليمية، بالإضافة إلى الأقسام اللازمة للعملية الإدارية، في حين أن كليتي الاقتصاد والقانون لازالتا تتبع علمياً وإدارياً كليتي الاقتصاد والقانون بالجامعة الأم بمدينة بنغازي، حيث لا تمتلكان كياناً علمياً أو إدارياً ضمن منطقة الدراسة. بناء على ذلك سيتم التركيز بالدرجة الأولى على كلية الآداب والعلوم للخصوصية التي تميزها عن الكليتين الأخرين، اللتين سيتم الإشارة إليهما بصورة مختصرة في الفقرات القادمة⁶².

1) كلية الآداب والعلوم

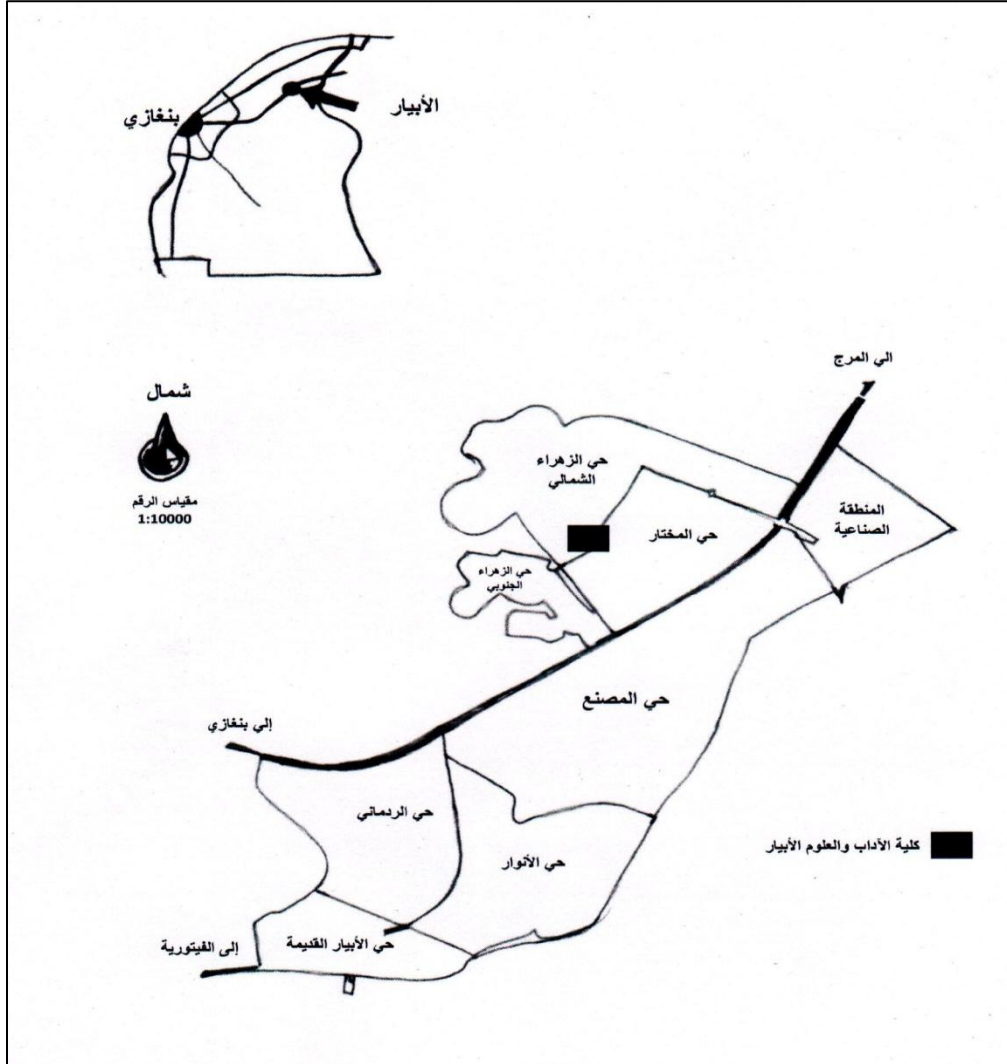
كما أشرنا سابقاً فإن كلية الآداب والعلوم هي التي تمتلك المباني والمرافق اللازمة للعملية التعليمية الخاصة بها، فإن لها هيكلتها الإدارية والعلمية (الشكل 5) وهي تقع في شمال مدينة الأبيار (الشكل 6). حيث انتقل إليها بعض العاملين من قطاعات التعليم والأمن والمالية بالمنطقة بلغ عددهم 36 موظفاً، وسيتم إلقاء الضوء على تطور المتغيرات التعليمية المتمثلة في الطلاب والخريجين والمعيرين وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بصورة تفصيلية حسب الآتي.

⁶² - الأرشيف بكلية الآداب والعلوم / الأبيار

الشكل 5: الهيكلية الإدارية والعلمية لكلية الآداب



الشكل 6: موقع كلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار



المصدر: عبد السلام مختار الزايدي (2009)، "النمو السكاني وأثره في تركيب وتوزيع السكان في مدينة الأبيار خلال الفترة 1973-2007: دراسة في جغرافية السكان"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاروينس، ص9.

(أ) تطور عدد الطلاب

تطور عدد الطلاب بكلية الآداب والعلوم / الأبيار خلال الفترة من العام الجامعي 2003/2002 إلى العام الجامعي (2012-2013)، من خلال الجدول (12) الذي يوضح تطور الطلاب في كلية الآداب والعلوم / الأبيار خلال الفترة (2002-2013)، يتضح أن عدد الطلاب المقبولين بالكلية تطور من

356 طالباً من العام الجامعي (2003-2002)، إلى أن وصل في العام الجامعي (2013-2012) حوالي 2,016 طالباً. هذا التطور في أعداد المسجلين بالكلية يعود إلى الزيادة في أعداد خريجي الثانويات، فضلاً عن الزيادة في القدرة الاستيعابية للكلية، وكذلك الإقبال على الانخراط في التعليم العالي من قبل الإناث نتيجة موافقة أولياء الأمور القاطنين بالمنطقة على تسجيل بناتهم بهذه الكلية القريبة من محل سكنهم. كما نلاحظ حدوث تذبذب في عدد المسجلين بالكلية في السنوات الأخيرة، ففي العام الجامعي 2010/09 بلغ عدد المسجلين 1296 طالباً، ولم تتوفر بيانات عن السنة اللاحقة 2011/10 نتيجة توقف الدراسة بعد اندلاع انتفاضة 17 فبراير، وبعد استئناف الدراسة في العام 2012/11 وعودة الطلاب بلغ عدد المسجلين 1403 طلاب، وبعد استقرار الأوضاع وانتظام العملية التعليمية تضاعف العدد ليصل إلى 2016 طالباً وطالبة في العام 2013/12.

الجدول 12: تطور الطلاب المسجلين بكلية الآداب والعلوم (2002-2013)

السنة	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة الإناث
2003/02	58	298	356	83.7
2004/03	193	901	1094	82.4
2005/04	200	524	724	72.4
2006/05	130	620	750	82.7
2007/06	136	672	808	83.2
2008/07	180	692	872	79.4
2009/08	245	700	945	74.1
2010/09	431	865	1296	66.7
2011/10	*	*	*	*
2012/11	471	932	1403	66.4
2013/12	896	1120	2016	55.6

المصدر: من واقع سجلات قسم الدراسة والامتحانات بكلية الآداب والعلوم/ الأبيار .

* لا تتوفر بيانات لتوقف الدراسة بسبب أحداث انتفاضة 17 فبراير سنة 2011.

ب) تطور عدد الخريجين

من خلال الجدول (13) يتضح تطور عدد الخريجين خلال فترة الدراسة حيث بلغ عدد الخريجين للعام الجامعي (2005-2006) حوالي 206 خريجاً، تزايد إلى أن وصل 998 خريجاً في العام الجامعي 2013-2014 بمتوسط سنوي قدره 480 طالباً وطالبة، وهذه الزيادة تدل على إقبال اجتماعي كبير للالتحاق بهذه المؤسسة، مما أدى الي هذه الزيادة في عدد الخريجين، وبناءً على هذه الزيادة يجب الأخذ بعين الاعتبار أنّ هؤلاء الخريجين يحتاجون إلى فرص عمل، والنظرة العامة لدى المجتمع بأن الدولة مسؤولة عن توفير فرص عمل للخريجين، باعتقادنا بأن الدولة في الوقت الحالي غير قادرة على توفير العمل لهذا العدد من الخريجين، لذلك يجب الاهتمام بالقطاع الخاص.

الجدول 13: تطور عدد الخريجين بكلية الآداب العلوم (2005-2014)

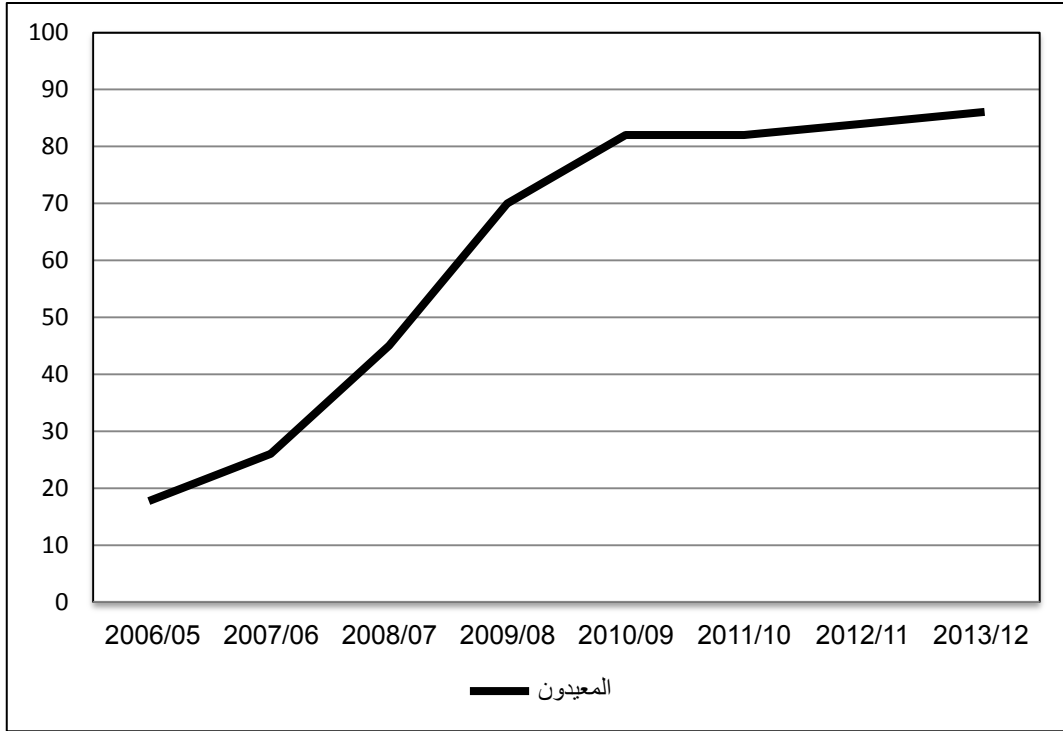
السنوات	الخريجين
2006 /05	206
2007/06	224
2008/07	236
2009/08	314
2010/09	611
2011/10*	-
2012/11	812
2013/12	925
2014/13	998
مجموع	4326

المصدر: قسم الخريجين لكلية الآداب والعلوم / الأبيار.
* لا تتوفر بيانات لتوقف الدراسة بسبب أحداث انتفاضة 17 فبراير.

ج) تطور عدد المعيدين

من خلال الشكل 7 نلاحظ أن عدد المعيدين في زيادة مستمرة فبعد أن كان عددهم 16 معيداً في العام الجامعي 2005/2006، تطور إلى 86 معيداً في العام الجامعي 2012/2013. حيث تضاعف العدد أكثر من خمس مرات منذ العام الجامعي 2005/2006 الى العام الجامعي 2012/2013، وهذه التطور ربما يدل على أن هناك إقبال كبير على الدراسة في الكلية من ناحية وتوفير فرص عمل من ناحية أخرى.

الشكل 7: تطور عدد المعيدين في كلية الآداب والعلوم (2005 - 2013)



المصدر: الملحق 5.

د) تطور عدد أعضاء هيئة التدريس

بالنظر إلي الجدول 14 الذي يوضح تطور عدد أعضاء هيئة التدريس، يلاحظ بأن عددهم قد تزايد خلال فترة الدراسة من 18 عضو هيئة تدريس سنة 2002 إلى أن وصل 173 عضو هيئة تدريس سنة 2013، نجد أن عدد أعضاء هيئة التدريس تضاعف أكثر من ست مرات منذ عام 2002 الي 2013، ربما يرجع السبب الى زيادة الطلاب في الكلية، وأيضاً فتح أقسام جديدة في الكلية مما أدى إلى زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، هذه الزيادة تشير إلى أن للكلية دور إيجابي من ناحية توفير فرص العمل.

الجدول 14: تطور عدد أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم (2002/2013)

السنة	القارون	المتعاونون	الإجمالي
2003/02	3	15	18
2004/03	5	13	18
2005/04	17	10	27
2006/05	29	9	38
2007/06	31	23	54
2008/07	49	29	78
2009/08	65	29	94
2010/09	97	29	126
*2011/10	-	-	-
2012/11	105	68	173
2013/12	105	68	173

المصدر: من واقع سجلات وحدة شؤون أعضاء هيئة التدريس والمعيرين بكلية الآداب والعلوم/ الأبيار.

* لا تتوفر بيانات لتوقف الدراسة بعد انتفاضة 17 فبراير

هـ) تطور عدد العاملين

يتبين من الجدول (15) الزيادة الواضحة في أعداد الموظفين الإداريين من الذكور والإناث بكلية الآداب والعلوم الأبيار، حيث كان عدد الموظفين من فئة المصنفين في عام (2003/02) 14 موظفاً من الذكور، 11 موظفاً من الإناث، إلى أن وصل عدد الموظفين من فئة المصنفين في عام (2013/12) إلى 71 موظفاً من الذكور، 46 موظفاً من الإناث.

أما عدد الموظفين من فئة غير المصنفين في عام (2003/02) فقد كان 10 موظفين من الذكور، و26 موظفاً من الإناث، ووصل عددهم في عام (2013/12) إلى 25 موظفاً من الذكور، و44 موظفاً من الإناث.

الجدول 15: تطور عدد العاملين بكلية الآداب والعلوم (2013/02)

الإجمالي	غير المصنفين			المصنفون			السنوات
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
61	36	26	10	25	11	14	2003/02
62	36	26	10	26	12	14	2004/03
67	40	27	13	27	12	15	2005/04
74	44	29	15	30	12	18	2006/05
88	48	31	17	40	18	22	2007/06
107	53	36	17	54	20	34	2008/07
119	58	39	19	61	22	39	2009/08
130	65	44	21	65	23	42	2010 /09
-	-	-	-	-	-	-	2011/10
162	65	44	21	97	33	64	2012/11
186	69	44	25	117	46	71	2013/12

المصدر: من وقع مكتب شؤون الموظفين بكلية الآداب والعلوم/ الأبيار.

أما ما يتعلق بأعداد العاملين ضمن الحرس الجامعي فقد كان عدد فئة المصنفين في عام (2003/02) ستة أشخاص، ووصل العدد إلى 76 شخصاً في عام (2013/12)، أما فئة غير المصنفين فقد كان عددهم في عام (2003/02) 21 موظفاً، ووصل عدد الحرس الجامعي من فئة غير المصنفين في عام (2013/12) إلى 102 موظفاً.

الجدول 16: تطور عدد الحرس الجامعي بكلية الآداب والعلوم (2013/02)

مجموع	غير المصنفين	المصنفون	السنوات
27	21	6	2003/02
52	32	20	2004/03
65	39	26	2005/04
79	47	32	2006/05
93	56	37	2007/06
108	69	39	2008/07
117	75	42	2009/08
130	81	49	2010 /09
-	-	-	2011/10
151	97	54	2012/11
169	102	67	2013/12

المصدر: من واقع مكتب شؤون الموظفين بكلية الآداب والعلوم/ الأبيار.

من خلال التحليل السابق لمتغيرات العملية التعليمية بكلية الآداب والعلوم، يتبين حدوث تطورات ايجابية من خلال الزيادة في أعداد الطلاب والخريجين والمعيددين والعاملين، مع زيادة الحاجة إلى أعضاء هيئة التدريس المتعاونين نتيجة التوسع في الأقسام العلمية، وزيادة عدد الملتحقين بها، وفي اعتقادنا أن هذه الزيادة الملحوظة كان لها آثارٌ اقتصادية واجتماعية ايجابية على منطقة الدراسة.

(2) كلية الحقوق

وكما سبقت الإشارة فإن الحديث عن هذه الكلية سيتم بإيجاز، نظراً لعدم وجود جسم إداري يختص بتسيير الإجراءات الإدارية والعلمية الخاصة بها. تأسست كلية الحقوق في سنة 2002 وهي تتبع كلية الحقوق بالجامعة الأم بمدينة بنغازي، حيث كل إجراءاتها الإدارية والأكاديمية تتم من خلالها. وقد تطور عدد الطلاب المسجلين بهذه الكلية من 93 طالباً في عام 2002 إلى 461 طالباً في عام 2013، ولعل هذا التطور في أعداد المسجلين بالكلية يعود إلى الزيادة في أعداد خريجي الثانويات، فضلاً عن الزيادة في القدرة الاستيعابية للكلية. أما عن الخريجين بهذه الكلية فقد زاد عددهم من سبعة طلاب في عام 2005 إلى أن وصل في عام 2013 إلى 87 خريجاً، وقد بلغ إجمالي عدد الخريجين بهذه الكلية 214 خريجاً. أما عن تطور أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق، فقد تزايد خلال فترة الدراسة من 12 من القارين و21 من المتعاونين لسنة 2002، إلى أن وصل عددهم 67 عضو هيئة تدريس من القارين و172 من المتعاونين سنة 2013. أما أعضاء هيئة التدريس من الإناث فكان عددهن اثنتين من أعضاء هيئة التدريس المتعاونين وأربعة من أعضاء هيئة التدريس القارين في سنة 2002 من أعضاء هيئة التدريس، إلي أن وصل 37 عضواً من القارين، و29 عضواً من المتعاونين (مسجل كلية القانون، بتاريخ 2014/1/5). بالرغم من أن كلية الحقوق مجرد قسم إلا أنّ لها دوراً في التحاق طلاب منطقة الدراسة بهذه الكلية، كما نلاحظ أن عدد في المسجلين في الكلية قد تضاعف مرتين من عام 2002 الي 2013، كما تزايد عدد الخريجين، وأيضاً أعضاء هيئة التدريس، وهذا التطور في عدد الطلاب المسجلين

والخريجين وأعضاء هيئة تدريس، يدلّ على أن هذه الكلية بالرغم من عدم استقلالها إلا أن لها دوراً ايجابياً.

(3) كلية الاقتصاد

وكذلك الحال فيما يتعلق بهذه الكلية فهي لا تمتلك جسماً إدارياً وعلمياً يسيّر إجراءات العملية التعليمية داخلها، حيث تتم كل هذه الإجراءات من خلال كلية الاقتصاد بالجامعة الأم بمدينة بنغازي، لذا سيتم تناول المتغيرات التعليمية بها بشكل مختصر. تأسست كلية الاقتصاد أيضاً في سنة 2002، ويوجد بها قسمان هما: المحاسبة وإدارة الأعمال. تطور الطلاب في كلية الاقتصاد خلال الفترة (2003- 2013)، يتضح أن عدد الطلاب المقبولين بالكلية من 49 طالباً في العام الجامعي (2003- 2004)، وصل في العام الجامعي (2013- 2012) الى 844 طالباً. هذا التطور في أعداد المسجلين بالكلية يعود إلى الزيادة في أعداد خريجي الثانويات فضلاً عن الزيادة في القدرة الاستيعابية للكلية. كما نلاحظ حدوث تذبذب في عدد المسجلين بالكلية في السنوات الأخيرة، ففي العام الجامعي 2010/09 بلغ عدد المسجلين 488 طالباً، ولم تتوفر بيانات عن السنة اللاحقة 2011/10 نتيجة توقف الدراسة بعد اندلاع انتفاضة 17 فبراير، وبعد استئناف الدراسة في العام 2012/11 وعودة الطلاب بلغ عدد المسجلين 675 طالباً وطالبة، وبعد استقرار الأوضاع في البلاد وانتظام العملية التعليمية زاد العدد ليصل إلي 844 طالباً وطالبة في العام 2013/12. أما عن عدد الخريجين بكلية الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 2006 إلي 2013، حيث أن الدفعة الأولى من الكلية كان عددها 63 طالباً وطالبة، وفي عام (2008/07) بلغ عدد الخريجين إلي 17 خريجاً، وبعد ذلك في عام (2009/08) بلغ عدد الطلاب الخريجين 20 خريجاً، وفي عام (2010/09) تراجع عدد الخريجين إلي 15 خريجاً، وفي 2012/11 وصل عدد الخريجين 34 خريجاً، وتضاعف عددهم في العام (2013/12) ليصل إلي 62 خريجاً⁶³.

⁶³ - مسجل عام كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بيانات غير منشورة، بتاريخ 2014/1/7.

ثالثاً: نظرة مستقبلية إلى مؤسسات التعليم العالي في منطقة الدراسة

كما تمت الإشارة سابقاً، تعدّ مؤسسات التعليم العالي في الوقت الراهن أكبر النشاطات الخدمية في العديد من أقاليم العالم، وفي اعتقادنا أن الشيء نفسه ينطبق على منطقة الدراسة، حيث ستكون مؤسسات التعليم العالي في المنطقة أكثر تطوراً وتنوعاً عن ذي قبل، فقد تبين من التحليل السابق أنه توجد ثلاث مؤسسات للتعليم العالي، واحدة منهن تعتبر شبه مستقلة وهي كلية الآداب والعلوم، أما كليتي الحقوق والاقتصاد فهي تتبعان كليتي الاقتصاد والحقوق بالجامعة الأم بمدينة بنغازي، من الناحيتين الإدارية والأكاديمية، ونعتقد أن تكون الكليتين مستقلتين في السنوات القليلة القادمة كما سيتم إنشاء أقسام وتخصصات جديدة، وأن يكون المقر أو المبنى الحالي أكثر اتساعاً، بالإضافة إلى توفر مكتبة أكبر تتضمن العديد من الكتب والمراجع، وأيضاً توفير معامل جيدة، لأن المعامل في الوقت الحاضر ليست في المستوى المطلوب، حيث من المتوقع أن تكون هذه المؤسسات أكثر تطوراً، مما يعود بالفائدة على الطلاب والمجتمع المحلي بالمنطقة. إن مؤسسات التعليم العالي بدورها ليس مجرد توفير التعليم العالي فقط، إنما لها أدوار أخرى كالدور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، كما أن لها دوراً كبيراً في توفير مصادر دخل، التي بدورها انعكست على تحسين الأحوال المعيشية لهؤلاء الأفراد على سبيل المثال من هذه المشاريع المقاهي والمطاعم ومحلات تصوير المستندات، وفي المستقبل سوف يتطور هذه النوع من المشاريع مع تطور مؤسسات التعليم العالي. إن مؤسسات التعليم العالي في مدينة الأبيار في المستقبل سيكون لها دوراً مهماً وفعال بالنهوض بهذه المدينة وإقليمها من جميع النواحي أكاديمياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وحيث أن أغلب الدراسات الجغرافية التطبيقية الحديثة ينبغي أن تتضمن جوانب تنبؤيه بما سيكون عليه الحال في الفترات المستقبلية للحالة قيد الدراسة، الأمر الذي يدفعنا إلى محاولة التنبؤ بأعداد طلاب المرحلتين الثانوية والجامعية في السنوات القادمة من خلال تطبيق معادلة الاتجاه العام، وهل هناك زيادة أو نقصان في أعداد هؤلاء الطلاب. من خلال الجدول (17) الذي يوضح تطور عدد الطلاب الحاصلين على

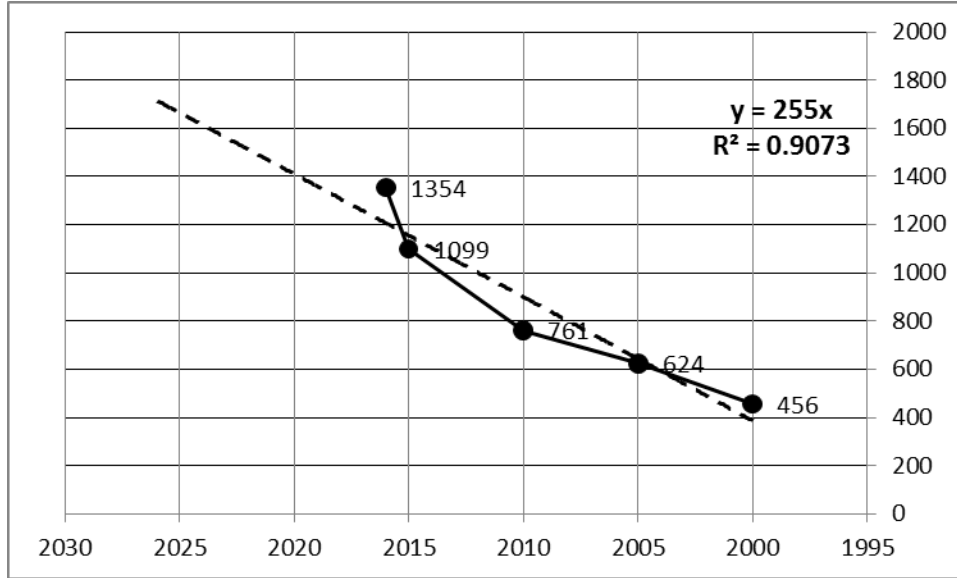
شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي بمنطقة الدراسة حيث بلغ عددهم في عام 2000 (456) طالباً وطالبة، ثم تطور العدد إلى (1354) طالباً وطالبة في العام 2016.

الجدول 17: طلاب الثانوية في بلدية بالأبيار

السنوات	الذكور	الأناث	المجموع الكلي
2000	156	300	456
2005	217	407	624
2010	307	454	761
2015	441	658	1099
2016	650	704	1354

المصدر : مكتب التقويم والقياس الأبيار بتاريخ 2017/3/20.

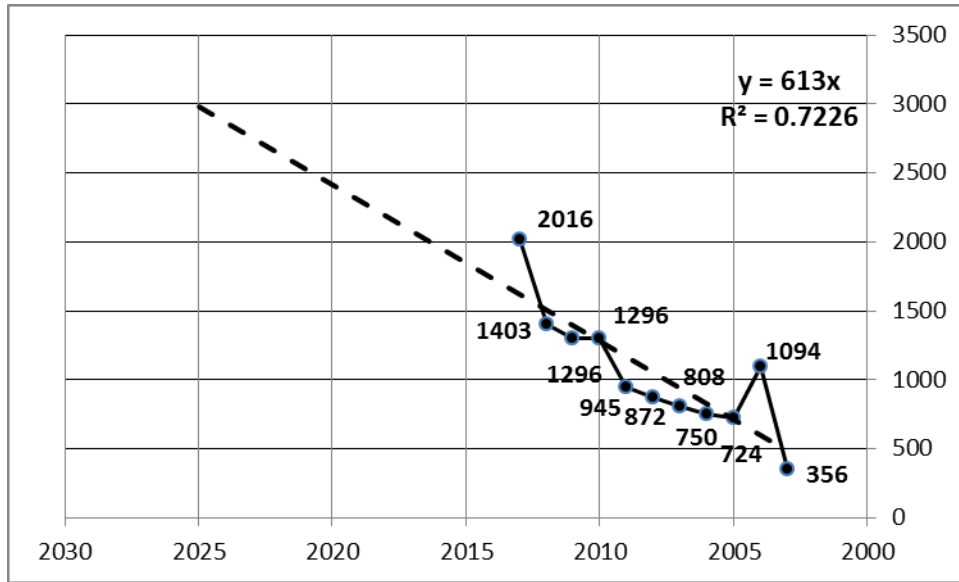
شكل 8: الاتجاه العام لطلاب الثانوية الأبيار



المصدر: الجدول 17.

من الشكل (8) يتبين أن خط الاتجاه العام لطلاب الثانوية يسير باتجاه زيادة سنوية تبلغ 255 طالبٍ وطالبة، وتشير التوقعات إلى أن العدد الإجمالي لهؤلاء الطلاب سيصل إلى 3,649 طالباً وطالبة في عام 2025.

شكل 9: الاتجاه العام لتطور عدد طلاب كلية الآداب والعلوم



المصدر: الجدول 12

من الشكل (9) يتبين أن خط الاتجاه العام لطلاب الكلية يسير باتجاه زيادة سنوية قدرها 613 طالباً وطالبة، وتشير التوقعات إلى أن العدد الإجمالي لهؤلاء الطلاب سيصل 3000 طالباً وطالبة في عام 2025.

أما طلاب المرحلة الجامعية كما هو موضح في الجدول (12) فقد بلغ في عام 2003/02، 356 طالباً وطالبة، تطور عدد الطلاب الي أن وصل عددهم في 2013/12 إلى 2016 طالباً وطالبة. وهذه الزيادة في عدد الطلاب (الثانوية والجامعية) يدل على أن هناك إقبال اجتماعي كبير على التعليم، ولذلك يجب على الجهات المختصة مراعاة مطالب الأجيال القادمة، وهذا ما يعرف بالتنمية المستدامة، من أجل توفير متطلبات الأجيال القادمة، بذلك يسهم التعليم مساهمة فعالة في تطوير المجتمع وتنميته.

الخلاصة

ناقشنا في الفصل الحالي تطور مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الدراسة وأهدافها، منذ تأسيسها حتى سنة 2013، أيضاً معرفة تطور عدد الطلاب المسجلين والخريجين والمعيرين وأعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين والعاملين. حيث يتبين من خلال التحليل السابق حدوث تطورات إيجابية واضحة في كل المتغيرات ذات العلاقة، حيث زاد عدد الطلاب المسجلين في كل الكليات المختلفة حيث بلغ عددهم في سنة الأساس خلال العام الجامعي 2003/02، 356 طالبا وطالبة، ووصل العدد في العام 2013/12 إلى 3321 طالبا وطالبة. أما ما يتعلق بالخريجين فبلغ إجمالي عددهم 4751 خريجاً، أما العاملون فإجمالي عددهم 355، وأعضاء هيئة التدريس والمعيرين بلغ إجمالي عددهم 420. ومن خلال تطبيق معادلة خط الاتجاه العام تبين حدوث زيادة واضحة في عدد الطلاب في المرحلتين الثانوية والجامعية، مما يؤكد ضرورة الاهتمام بتطوير التخصصات العلمية وتحديثها من خلال استحداث أقسام علمية جديدة، لتلبية احتياجات المنطقة من هذه الخدمة الأساسية، وفي الفصل التالي سيتم تحليل بيانات الدراسة الميدانية التي اشتملت على عدة جوانب منها: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، والخبرات التعليمية المكتسبة، وكيفية وصول الطلاب إلى المؤسسة التعليمية، وطبيعة العملية التعليمية والتدريبية بهذه المؤسسة، وفرص الحصول على عمل عقب التخرج من وجهة نظر الطلاب.

تحليل بيانات الدراسة الميدانية لآراء الطلاب في منطقة الدراسة

مقدمة

جرى في الفصل السابق مناقشة تطور مؤسسات التعليم العالي في منطقة الدراسة، منذ بداياتها الأولى وحتى العام 2013. وسيتم في هذا الفصل مناقشة وتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية الأولى التي أجريت على طلاب المراحل الأخيرة بكلية الآداب والعلوم بمنطقة الدراسة. وقد تم تطبيق استمارة الاستبيان على عينة من طلاب هذه الكلية بهدف الحصول على البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة (للمزيد من المعلومات ينظر إلى الفصل الأول). ويتضمن هذا الفصل تحليل بيانات تتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للطلاب وخلفيتهم التعليمية، والموقع وسهولة الوصول ومستوى البرامج التعليمية والتدريبية، وجهة نظر الطلاب نحو فرص العمل المتاحة عقب تخرجهم. وتساعد هذه البيانات وتحليلها في التعرف على الكفاءة الداخلية Internal Efficiency للمؤسسة التعليمية، التي تمثل النظرة إلى المؤسسة من الداخل حسب وجهة نظر المنتفعين من خدماتها وهم طلاب المؤسسة.

أولاً: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

في هذا الجزء تم التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الدراسة، التي تتضمن تحليل بيانات تتعلق بفئات أعمار الطلاب ونوعهم (ذكور وإناث) ومحل الميلاد ونوع السكن، ومناطق قدوم الطلاب، وحجم الأسرة والمستوى التعليمي للوالدين ومستوى دخل الأسرة، والدافع من وراء التحاق الطلاب بهذه المؤسسة. ويتضح من الجدول 18، أن أعلى نسبة في فئات الأعمار هي الفئة ما بين 21-24 سنة، والتي بلغت 60% تقريباً مع العلم أن المستوى الطبيعي لعمر الطالب في السنة الرابعة أو الأخيرة هو الفئة 21-24. أما الطلاب الذين نسبتهم 13.6% وهي اقل نسبة بين الفئات وهم الأعمار أقل من 20 سنة، والطلاب الذين أعمارهم أكثر من 25 سنة ونسبتهم 26.8%، رغم أنه ليس بالعمر

الافتراضي للسنة الرابعة ولعل ذلك يرجع للأسباب التي من أبرزها: تكرار الرسوب، ومواصلة الدراسة بعد الانقطاع لفترة معينة، وتعدد مرات تغيير التخصص الدراسي، وأخيرا نظام الثانويات التخصصية السابق الذي تبلغ مدة الدراسة فيه أربع سنوات.

الجدول 18: فئات أعمار الطلاب

النسبة	العدد	السنوات
13.6	36	20 >
59.6	158	24 – 21
26.8	71	25 <
100.0	265	المجموع

أما ما يتعلق بمحل ميلاد المشاركين فنجد أن أعلى نسبة هم من مواليد مدينة اليببار حيث تصل نسبتهم 47.6%، وهو أمر طبيعي لأن الكلية توجد في مكان ميلادهم، وبعد ذلك مواليد مدينة بنغازي وتصل نسبتهم 31.3% ويرجع السبب ربما إلى تغير إقامة الأسرة من بنغازي إلى اليببار، بعد ذلك مدينة المرج وتبلغ نسبتهم 21.1%، ربما لنفس السبب السابق. أما ما يتعلق بالنوع فيتضح أن نسبة الإناث تتفوق على نسبة الذكور حيث تصل نسبتهم 80%، وربما يعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تجبر بعض الذكور على الالتحاق بسوق العمل وترك الدراسة مبكراً قبل إتمامهم لها. ويرجع السبب أيضا في ارتفاع نسبة التحاق الإناث بالتعليم الجامعي إلى وجود هذه المؤسسة (كلية الآداب والعلوم) بالقرب من محل إقامتهم نظرا لعدم وجود مؤسسة للتعليم العالي بمنطقة الدراسة في السابق، الأمر الذي يدعو إلى ممانعة معظم أولياء الأمور في التحاق بناتهم بمؤسسات تعليمية بعيدة عن محل إقامتهم. كما أن جميع أفراد العينة هم من الجنسية الليبية أي لا يوجد جنسيات أخرى. أما ما يتعلق بنوع السكن فيتضح من الجدول 19، أن أعلى نسبة هم الذين سكنهم من نوع المنزل العادي، حيث كانت نسبتهم 54.3% ربما يرجع السبب في ذلك إلى توفر القروض السكنية التي أسهمت في اتساع النمو العمراني في منطقة

الدراسة⁶⁴ ، أما الطلاب الذين نوع سكنهم شقة فتبلغ نسبتهم 28.3%، وأما القاطنون بالمزارع فنسبتهم 11.3%، وأما الطلاب الذين نوع سكنهم دارة نسبتهم 6.1% فقط.

الجدول 19: نوع السكن

نوع السكن	العدد	النسبة
منزل عادي	144	54.3
شقة	75	28.3
سكن بمزرعة	30	11.3
دارة (فيلا)	16	6.1
مجموع	265	100.0

وبالنظر إلى الجدول 20 يتضح أن عدد أفراد الأسرة البالغ عددهم أقل من سبعة أشخاص تصل نسبتهم إلى 73.6% وتعد هذه النسبة الأكبر بين الفئات، لعل ذلك يرجع إلى تطور الوعي الثقافي للسكان بالمنطقة لموضوع تنظيم الأسرة، وإلى أثر التعليم العالي الذي أسهم في تغيير أفكار بعض سكان منطقة الدراسة التي تنتمي غالبيتها إلى المناطق الريفية، أما نسبة المنتمين إلى أسر يبلغ عدد أفرادها 7-12 فقد كانت نسبتهم 18.9%، وبعد ذلك الفئة المنتمية إلى العدد (13-18) وبلغت نسبتها 4.9%، أما النسبة الأقل فهي الفئة الأكثر من 18 فردا حيث تشكل 2.6% فقط. لعل ارتفاع حجم الأسرة في النسبتين يرجع لكون أغلب سكان منطقة الدراسة ينتمون إلى المجتمعات الريفية التي تتميز بارتفاع عدد أفراد الأسرة، علماً بأنه وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان لعام 2006 بلغ متوسط حجم الأسرة الليبية ستة أفراد فقط (الهيئة العامة للمعلومات، 2008، ص 25).

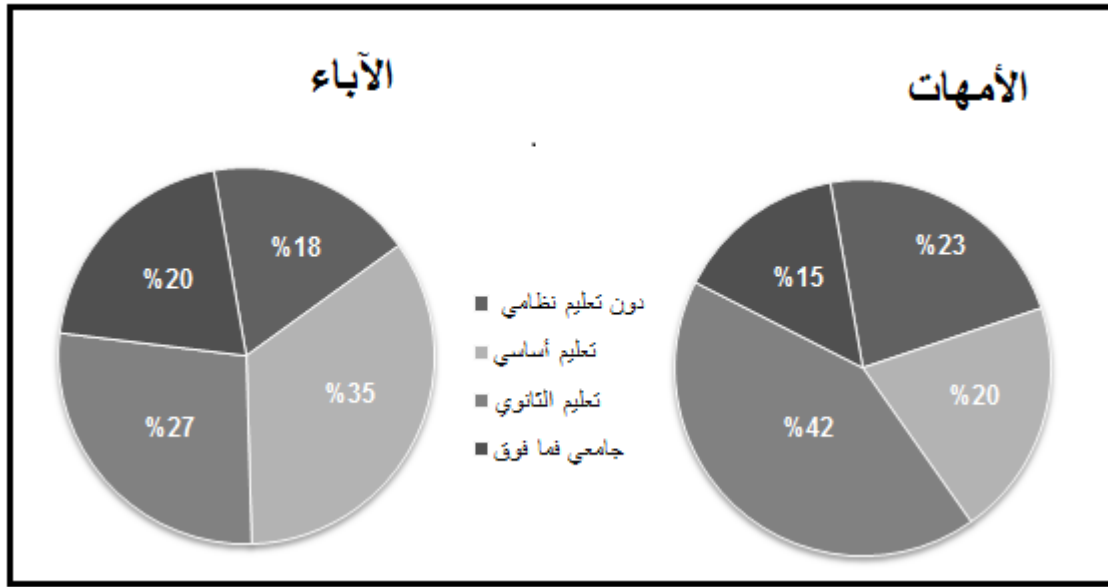
الجدول 20: عدد أفراد الأسرة

الفئات	العدد	النسبة
أقل من 7	195	73.6
7-12	50	18.9
13-18	13	4.9
أكثر من 18	7	2.6
المجموع	265	100.0

⁶⁴ - فاطمة عبد النبي عطية (2004)، "النمو الحضري في مدينة الأبيار"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قارونس، بنغازي، ص 52.

يعتبر المستوى التعليمي للوالدين مقياساً أو مؤشراً هاماً على مدى إقبال الأبناء على التعليم الجامعي، ويبين الشكل 10 المستوى التعليمي للوالدين، حيث نجد أن أعلى نسبة هي لل حاصلين على التعليم المتوسط بنسبة 38% و42% للأمهات، ولعل ذلك يرجع إلى عدم توفر مؤسسات التعليم العالي في منطقة الدراسة في الفترات السابقة، حيث كانت الفرص التعليمية المتاحة هي في التعليم الثانوي والمعاهد المتوسطة، بالإضافة إلى عامل الزواج المبكر للإناث وتوفر فرص التوظيف لل حاصلين على مؤهلات التعليم المتوسط. في حين تقل نسب الحاصلين على شهادات التعليم الأساسي والعالي بين أولياء أمور الطلاب المشاركين في الدراسة الميدانية.

الشكل 10: يوضح المستوى التعليمي للوالدين

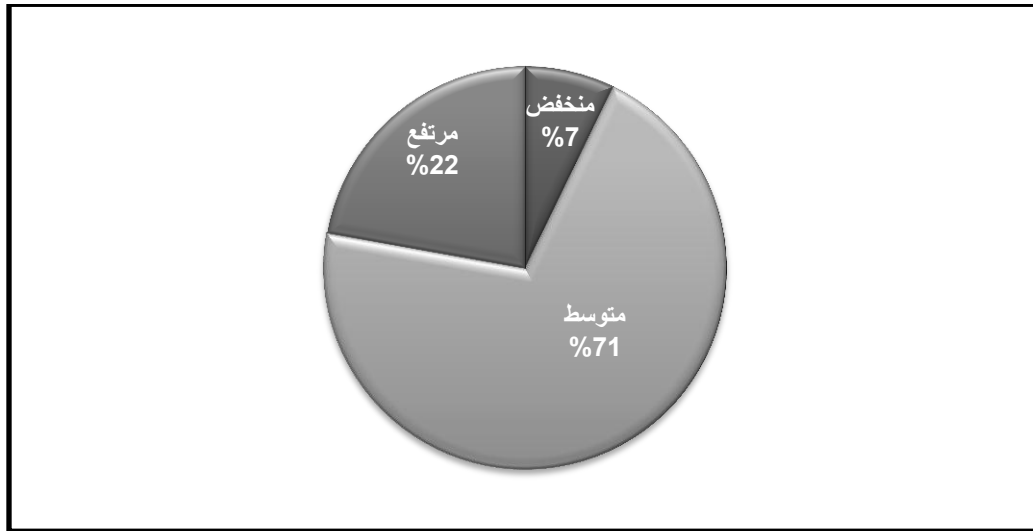


المصدر: الملحق 6-1

أما ما يتعلق بمستوى الدخل بين الطلاب المشاركين في الدراسة الميدانية فيتضح من الشكل 11 أن أدنى فئة دخل هو أقل من 500 دينار ونسبتهم 7.2% فقط، رغم أن الدخل تحصل على عدد من الطلاب بنسبة 7.2%، فإنه دخل ضعيف ولا يلبي الاحتياجات اليومية الخاصة بهم، أما أعلى نسبة 70.6% الذين إجمالي دخلهم من 500 إلى 1000 دينار، وأكثر من 1000 دينار نسبتهم 22.2%. كما يتبين من البيانات أن الغالبية العظمى للطلاب يعتمدون على أولياء أمورهم في دفع تكاليف الدراسة، حيث تبلغ نسبة من أفاد بأن رسوم الدراسة يقوم بدفعها ولي الأمر 87.2%، ولعل ذلك يرجع إما لقلّة المنحة الدراسية التي تمنحها لهم الكلية التي مقدارها 90 ديناراً ولا تصرف في كل شهر، فوفقاً للسيد منسق قسم شؤون الطلاب فإن آخر منحة صرفت للطلاب كانت بتاريخ 2013/12/31 (مقابلة مع رئيس قسم

شؤون الطلاب، بتاريخ 18 /1/ 2016)، أما بالنسبة للطلاب الذين يعتمدون على أنفسهم في دفع رسوم الدراسة فنسبتهم 12.8% فقط، ولعل ذلك يرجع لمزاولتهم مهنة إلى جانب مواصلة الدراسة. أما فيما يختص بالدافع الرئيسي من وراء الالتحاق بهذه المؤسسة فقد أفاد كل الطلاب المشاركين بأن ذلك يرجع إلى رغبتهم الذاتية في مواصلة الدراسة.

الشكل 11: إجمالي دخل الأسرة



المصدر: الملحق 6-2.

ثانياً: الخلفية التعليمية

يتضح من بيانات الدراسة الميدانية أن جميع الطلاب تلقوا تعليمهم بمدارس التعليم الثانوي العام حيث كانت نسبتهم 100% (الجدول 21)، ويرجع السبب لعدم وجود مدارس خاصة للتعليم الثانوي في منطقة الدراسة في الفترات السابقة، حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية وجود مدرستين للتعليم الثانوي الخاص في مدينة الأبيار مع انعدام وجود مثل هذه المدارس في المناطق والبلدات الأخرى.

الجدول 21: اسم المدرسة ومكانها

المدارس الثانوية بمدينة الأبيار						
نوع المدرسة			مكان المدرسة	النسبة	العدد	اسم المدرسة
مختلطة	إناث	ذكور				
√			الأبيار	29.5	77	الشهيد حسن أقليوان
	√		الأبيار	22.6	60	الشهيد محمد موسى
		√	الأبيار	8.6	23	المجد
	√		الأبيار	4.9	13	النهر الصناعي
	√		الأبيار	3.3	9	القرآنية
68.9	نسبة المدارس الثانوية بمدينة الأبيار				182	المجموع
المدارس الثانوية خارج مدينة الأبيار						
√			الرجمة	10.9	29	الشهيد خليفة صالح
√			قبر جيرة	7.1	19	جيرة الثانوية
√			المليطانية	6.4	17	الشهيد عبد الفتاح فرحات
√			سيدي مهبوس	4.1	11	المجاهد عبد الحميد العبار
√			أبو مريم	2.6	7	الرابطة
31.1	نسبة المدارس الثانوية خارج مدينة الأبيار				83	المجموع

كما يتضح من الجدول أن إجمالي عدد هذه المدارس يبلغ 10 مدارس، خمس منها تقع داخل مدينة الأبيار، في حين تتوزع باقي المدارس في البلديات الأخرى ضمن البلدية، ويبين الجدول كذلك أن هناك مدرستان استحوذتا على نصيب وافر من الطلاب هما مدرسة حسن أقليوان ومدرسة محمد موسى بنسب بلغت 29.5% و 22.6% على التوالي، اللتان تقعان ضمن حدود مدينة الأبيار، في حين تتقارب النسب في بقية مدارس المنطقة كما هو مبين في الجدول 21. وبالاستفسار عما إذا كان هناك علاقة بين التخصص السابق والتخصص الحالي أفاد الطلاب المشاركين بأن هناك علاقة بين دراستهم الثانوية السابقة والتخصص الحالي بنسبة 69.4% والذين ليس لهم علاقة فنسبتهم 26%، والطلاب الذين كانت إجابتهم لا أعرف 4.6%.

الجدول 22: العلاقة بالتخصص السابق

العلاقة	العدد	النسبة
نعم	184	69.4
لا	69	26.0
لا أعرف	12	4.6
المجموع	265	100.0

يوضح الجدول أن الغالبية العظمى من المشاركين تتوافق تخصصاتهم الحالية مع طموحاتهم المهنية، حيث بلغت نسبتهم 80.0%، أما الطلاب الذين لا تتوافق تخصصاتهم الحالية مع طموحاتهم المهنية فنسبتهم قليلة نوعاً ما وهي 12.5%، والباقي نسبتهم 4.5% منهم لا يعرفون.

الجدول 23: مدى توافق التخصص الحالي مع طموحات الطلاب المهنية

التوافق	العدد	النسبة
نعم	212	80.0
لا	33	12.5
لا أعرف	12	4.5
المجموع	265	100.0

ثالثاً: الموقع وسهولة الوصول

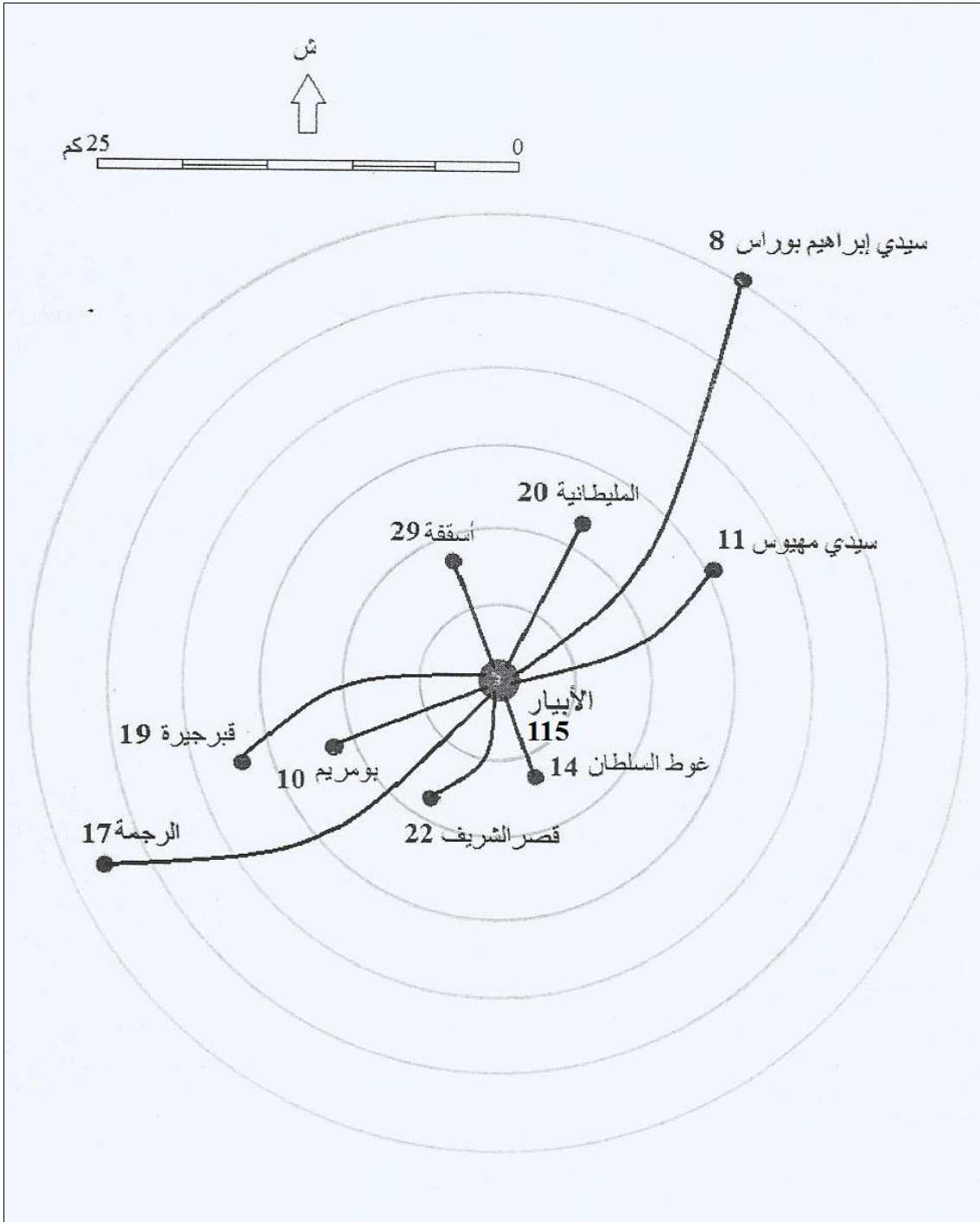
تمثل دراسة توزيع مواقع الخدمات أهمية خاصة في جغرافية التنمية باعتبارها من الأهداف الجغرافية المهمة، فهي تحدد أين يجب أن تقع هذه المؤسسات الخدمية فضلاً عن أن مواقعها تعكس جملة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكامنة وراء هذا التوزيع⁶⁵. في هذا الجزء سنتطرق إلى مثالية موقع الكلية وقدرتها على تقديم خدماتها للسكان، والوسيلة التي يستخدمها الطلاب في القدوم إليها والفترة الزمنية التي يستغرقها هؤلاء الطلاب للوصول إليها والجهد المبذول والعقبات التي تواجههم في رحلتهم اليومية من أماكن إقامتهم إلى الكلية والعودة منها. ومن خلال التعرف على مناطق قدوم الطلاب المشاركين في الدراسة الميدانية يتبين أن أغلبهم يقطنون في تجمعات سكانية خارج مدينة الأبيار التي تضم كلية الآداب والعلوم حيث بلغت نسبتهم 56.6%، والباقي هم القاطنون ضمن نطاق المدينة وتبلغ نسبتهم 43.4%. ومن خلال الشكل 12، يتبين أن الطلاب القادمين من خارج مدينة الأبيار يأتون من

⁶⁵ - حصة محمد إبراهيم عبيد الطاعي (2000) جغرافية الخدمات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، ص 175.

تسعة تجمعات سكانية. ويعد تحديد نطاق نفوذ مؤسسات التعليم العالي من الدراسات الجغرافية المهمة لاسيما عند اختيار الموقع المثالي لهذه المؤسسات حسب نوعها ومراحلها، كما انها تساعد على فهم مدى انتفاع السكان في منطقة ما من خدماتها⁶⁶. وللتعرف على مقدار انتفاع سكان منطقة الدراسة من خدمات التعليم العالي تم تغطية خريطة منطقة الدراسة بدوائر ذات أبعاد تزداد بمتوالية حسابية تبدأ من وسط مدينة الأبيار التي تحتضن كلية الآداب والعلوم، باتجاه المناطق والتجمعات السكانية المجاورة، تبدأ من 1.0 سنتمتر يساوي 5 كيلومترات، و 2.0 سنتمتر يساوي 10 كيلومترات، وهكذا حتى تصل إلى 6 سنتمتر تساوي 30 كيلومترا، التي تمثل أقصى مسافة تصلها خدمات التعليم العالي بالمنطقة وفقا للبيانات الميدانية، التي تمثل نطاق نفوذ هذه المؤسسة (الشكل 12). ومن خلال الشكل يتبين أن الدائرة الأولى تضم المدينة وضواحيها والتي على تستحوذ على 34.4%، أما الدائرة الثانية فتضم ثلاثة تجمعات سكانية هي: أسفة وغوط السلطان وقصر الشريف التي تستحوذ على نسبة قدرها 24.5% من إجمالي حجم العينة، في حين أن الدائرة الثالثة تضم تجمعين هما المليطانية وبومريم التي يأتي منها نحو 11.3%، أما الدائرة الرابعة فتضم تجمعين سكانيين هما: سيدي مهبوس وقبرجيرة اللتان يأتي منهما نحو 11.3% من الطلاب المشاركين في الاستبيان، أما الدائرة السادسة التي تمثل نطاق نفوذ كلية الآداب والعلوم فتضم تجمعين سكانيين هما: سيدي إبراهيم بوراس والرجمة، وهي تستحوذ على نسبة قدرها 9.4% من إجمالي طلاب العينة القادمين من خارج مدينة الأبيار التي يبلغ إجمالي نسبتها 56.6% تقريبا. مما سبق يتبين أن خدمات التعليم العالي لا تقدم خدماتها لمدينة الأبيار وضواحيها فقط، وإنما تصل إلى أغلب التجمعات السكانية بمنطقة الدراسة التي يمثل التجمع السكاني لسيدي إبراهيم بوراس أقصى نقطة في حدودها الشمالية الشرقية والرجمة التي تمثل أقصى نقطة فيها بالنسبة للحدود الغربية للبلدية.

⁶⁶ - نفس المرجع السابق، ص 341.

الشكل 12: نطاق نفوذ خدمات كلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى: مؤسسة دو كسيادس العالمية (1979) إقليم بنغازي: مخطط التطور العمراني، تحليل وتقييم الاستراتيجيات البديلة المقترحة، التقرير رقم 8، أثينا، اليونان، ص 103، وملحق 3-6.

وللتعرف على عامل إمكانية الوصول إلى الكلية والوسيلة التي يستخدمها الطلاب للوصول إليها، من حيث الفترة الزمنية والجهد المبذول والعقبات التي يواجهونها في رحلتهم اليومية بين محال سكنهم وموقع الكلية، تم توجيه أسئلة ذات علاقة بهذه المسائل. ويتبين من الجدول 24 أن معظم الطلاب يستخدمون السيارة الخاصة في القوم إلى الكلية حيث بلغت نسبتهم 41.1%، أما من يستخدمون حافلة الاشتراك الشهري فقد سجلت نسبتهم 40%، واغلبهم من الإناث وبعد ذلك القوم على الأقدام فنسبتهم قليلة وهي 18.9%.

الجدول 24: وسيلة النقل المستخدمة في القوم إلى الكلية

وسيلة النقل	العدد	النسبة
حافلة	106	40.0
سيارة خاصة	109	41.1
سيراً على الأقدام	50	18.9
المجموع	265	100.0

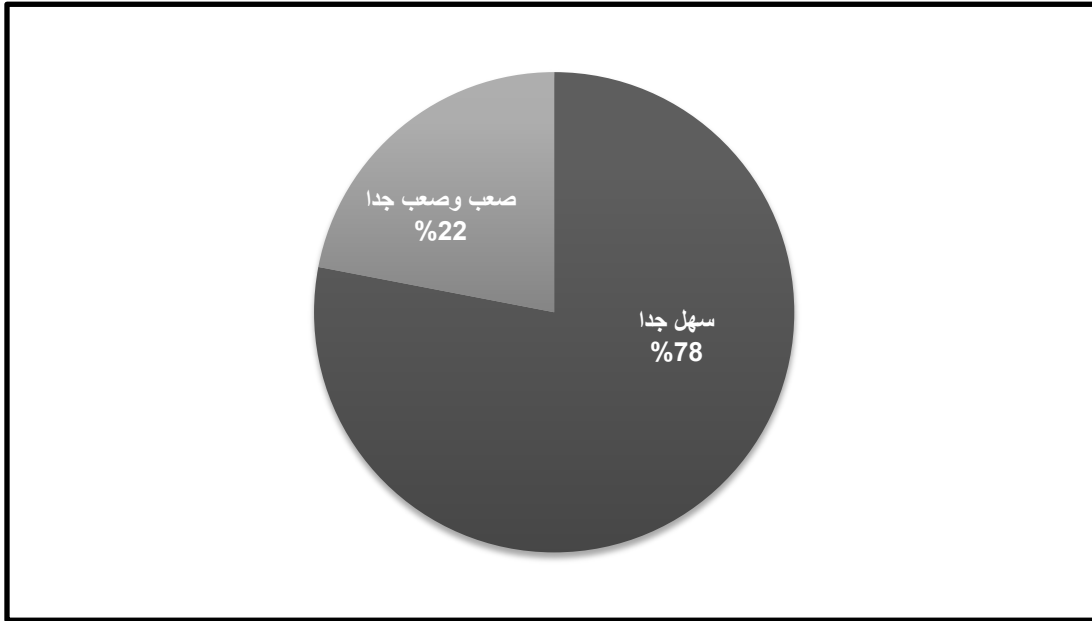
من الجدول (25) يتضح أن الطلاب الذين يستغرق زمن وصولهم إلى الكلية أكثر من نصف ساعة تبلغ نسبتهم 50.6%، وربما يرجع السبب إلى أن الطلاب يسكنون خارج مدينة الأبيار أي في المناطق المجاورة، معنى ذلك أنهم يعيشون في مناطق بعيدة، لذلك يستغرق الوقت للوصول أكثر من نصف ساعة، وبعد ذلك المسافة التي تستغرق من ربع ساعة إلى نصف ساعة وتبلغ نسبتهم 28.3%، أما أقل من ربع ساعة فنسبتهم 21.1% وهم الطلاب الذين يسكنون بالقرب من الكلية أو داخل مدينة الأبيار.

الجدول 25: الزمن المستغرق للقوم إلى الكلية بواسطة السيارة

الزمن المستغرق	العدد	النسبة
أقل من 15 دقيقة	56	21.1
15-30	75	28.3
أكثر من 30 دقيقة	134	50.6
المجموع	265	100.0

يتضح من الشكل (13) أن الغالبية العظمى للطلاب يجدون أن الرحلة إلى المؤسسة سهلة جداً بنسبة 78.1%، أما من يجدونها صعبة أو صعبة جداً فقد بلغت نسبتهم 22% تقريباً، رغم أن معظم الطلاب أشاروا بأن مشوارهم اليومي سهل جداً لكن بالنظر إلى الجدول (26) نلاحظ وجود عقبات تعرقل وصولهم إلى الكلية.

الشكل 13: الرحلة اليومية إلى الكلية



المصدر: ملحق 6-4.

من خلال الجدول (26) يتبين أن هناك نسبة قدرها 41.5 أشاروا بعدم وجود أي عقبات تعرقل وصولهم إلى الكلية، أما النسبة الباقية وقدرها 58.5% أفادوا بوجود بعض العقبات التي تعرقل وصول الطلاب إلى الكلية وهي تتمثل في الآتي: الاستيقافات الأمنية ثم ازدحام الطرق ثم أعمال صيانة الطرق وطول المسافة على التوالي. ومن الواضح أن هذه العقبات تؤثر على الطلاب القادمين من المناطق الواقعة خارج مدينة الأبيار الذين تتعادل نسبتهم (56.6%) تقريباً مع نسبة من أفادوا بوجود عقبات تعترضهم أحياناً عند قدومهم إلى الكلية.

الجدول 26: العقبات التي تعرقل الوصول إلى الكلية

نوع العقبة	العدد	النسبة
لا توجد	110	41.5
الاستيقافات الأمنية	67	25.3
ازدحام الطريق	41	15.5
أعمال الطرق	34	12.8
طول المسافة	13	4.9
المجموع	265	100.0

رابعاً: جودة البرامج التعليمية والتطبيقية

تمثل جودة البرامج التعليمية والتطبيقية أهمية خاصة في العملية التعليمية، وهي تهدف في مجملها إلى تحسين وتطوير مخرجات مؤسسات التعليم بمختلف أنواعه ومراحله⁶⁷. وللتعرف على مستوى رضا طلاب الكلية عن البرامج التعليمية والتطبيقية المقدمة فيها، تم توجيه سؤالٍ بالخصوص، وأبدى كافة الطلاب رضاهم على مستوى العملية التعليمية والتطبيقية في الكلية، حيث كانت نسبة من كان راضياً 59.6%، ونسبة من كان راضياً جداً 40.4%. تحتاج بعض التخصصات التعليمية إلى القيام ببعض الجوانب العملية والتطبيقية باعتبارها تشكل جزءاً مهماً ضمن هذه التخصصات، ففي مجال التخصص الجغرافي على سبيل المثال ينبغي القيام ببعض التطبيقات العملية التي تتعلق برسم وانتاج الخرائط والأعمال المساحية، واجراء الدراسات الحقلية والزيارات الميدانية⁶⁸. ومن الجدول 27 يتبين أن أكثر التركيز على الجوانب النظرية التي بلغت نسبتها 70.5%، رغم أنه من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة للأقسام التخصصية بالكلية تبين توفر معامل ومختبرات وقاعات حاسوب بأغلب الأقسام، إلا أن عدم حصول الطلاب على التطبيقات العملية يمكن إبعازه إلى عدم توفر الكفاءات الفنية التي تساعد في إجراء التطبيقات في هذه المختبرات والمعامل التي تتوفر في الأقسام ذات العلاقة مثل الفيزياء والكيمياء

⁶⁷ - عبدالرحيم محمد البدرى (2007)، "بعض مشكلات سياسات التعليم العالي بالجمهورية العظمى"، تحرير: محمد زاهي المغربي، نجيب المحجوب، أم العز علي الفارسي، السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، ص 305.
⁶⁸ - عبد القادر مصطفى المحيشي (2000)، معجم العلوم الانسانية التعليمي مصطلحات ومفاهيم جغرافية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ص 20.

والحاسوب، في حين أن نسبة من أفاد بإجراء التطبيقات العملية بلغت نسبتهم 17.4%. أما النسبة الباقية وهي 12.1% فقد أفادوا بأن التركيز كان على الجانبين النظري والتطبيقي. وبالاستفسار عن أماكن إجراء التطبيقات العملية والتدريبية فقد أفاد كل المشاركين (100%) بأنها تُجرى داخل الكلية ولعل ضعف وتدنى مستوى التطبيقات العملية التي ينبغي أن تُجرى خارج جدران الكلية يعود بالدرجة الأولى إلى الظروف الأمنية الراهنة التي تمر بها البلاد حالياً، وتحول بين القيام بهذه التطبيقات ضمن الدراسات والتطبيقات الميدانية خارج المباني الدراسية، أما الجزء اليسير من هذه التطبيقات تُجرى ضمن نطاق الحدود الإدارية لمدينة الأبيار.

الجدول 27: جوانب التقييم للبرنامج الدراسي

جوانب التقييم	العدد	النسبة
تركيز أكثر على الجوانب النظرية	187	70.5
تركيز أكثر على الجوانب العملية	46	17.4
الجانبان النظري والعملية متعادلان تقريباً	32	12.1
المجموع	265	100.0

وبالسؤال عن العوامل التي يمكن أن تسهم في تحسين العملية التعليمية والتطبيقية فقد تباينت آراء الطلاب في هذا الجانب، حيث سجلت أعلى نسبة عامل تطوير المناهج التي بلغت 33.2% ويليهما عامل تطوير المعامل والمرافق وتجهيزها بنسبة 29.4%. أما من اختار عامل تطوير المباني والمرافق فقد بلغت نسبتهم 18.5%، وبعد ذلك عامل زيادة فترة البرنامج الدراسي فبلغت نسبتهم 5.3%، في حين سجلت أدنى نسبة ضمن من أفاد بتوفير إرشاد أفضل للطلاب (3.6%) رغم أهمية هذا العامل في العملية التعليمية لاسيما بالنسبة لطلاب المراحل الأولى، ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى قلة وعي الطلاب بأهميته.

الجدول (28): عوامل تحسين العملية التعليمية والتطبيقية

العوامل	العدد	النسبة
تطوير المناهج	88	33.2
تطوير المعامل والمرافق وتجهيزها	78	29.4
تطوير المباني	49	18.5
توفير إرشاد أفضل للطلاب	36	13.6
زيادة فترة البرنامج الدراسي	14	5.3
المجموع	265	100.0

خامسا: فرص العمل بعد التخرج

تمثل الدراسة في مؤسسات التعليم العالي مرحلة مهمة في إعداد وتوفير الكفاءات الماهرة وعالية المهارة التي يحتاجها المجتمع وتتطلبها عمليات التنمية في الدولة، كما أنها الهدف الذي يسعى أولياء الأمور إلى تحقيقه لتمكين أبنائهم من الحصول على فرص التوظيف بعد إحرازهم المؤهلات اللازمة للانخراط في سوق العمل⁶⁹. وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من الطلاب يؤدون العمل في مجال تخصصاتهم بعد التخرج حيث بلغت نسبتهم 94.0%، ولعل ذلك يرجع لعدم توفير الإرشاد المطلوب للطلاب من قبل المؤسسة التعليمية، للتعرف على الفرص المتاحة لهم بعد تخرجهم. كما تبين أن الغالبية العظمى من المشاركين أفادوا أن على الجهات الحكومية توفير فرص عمل للخريجين ونسبتهم 89.0%، أما النسبة الباقية فكانت إجابتهم بالنفي أو لا أعرف 11.0%، ولعل ذلك يرجع إلى استحواد مؤسسات القطاع العام على مجالات سوق العمل في ليبيا، ولم تعط فرصة للقطاع الخاص لتوفير مجالات عمل لمخرجات مؤسسات التعليم العالي، حيث ترسخت هذه النظرة لدى غالبية المجتمع بأن فرص العمل المتاحة تتوفر من قبل المؤسسات العامة أو الحكومية فقط وليس من القطاع الخاص⁷⁰.

⁶⁹ - محمود أحمد مرسي (1985) "دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 13، العدد 4، الصفحات 129-153.

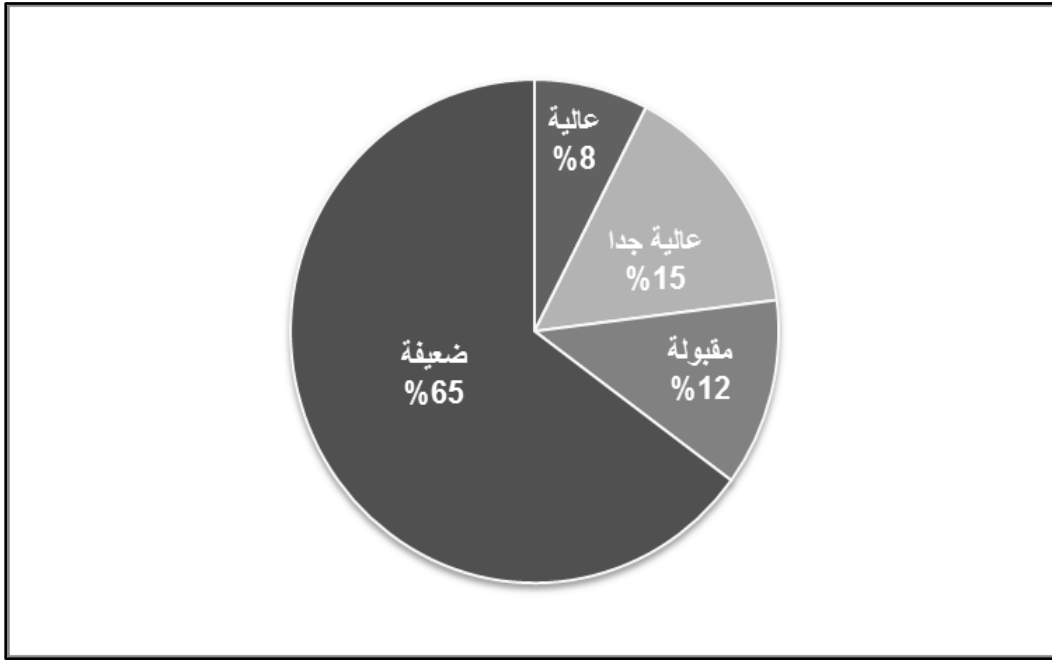
⁷⁰ - محمد ياسر الخواجة (2003)، "الأبعاد الاجتماعية لنظام القطاع العام في ظل سياسة الخصخصة"، في كتابات اجتماعية معاصرة، تحرير: محمد سعيد فرح، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، نقلاً عن الرابط الإلكتروني <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>، تم الاطلاع بتاريخ 23/9/2016.

أما فيما يخص المعلومات التي توفرها الكلية عن فرص العمل المتاحة للخريجين، فقد أفاد كافة الطلاب (100%) أنهم لم يتلقوا أية معلومات بالخصوص، ولعل ذلك يعود إلى وضع الدولة الراهن بسبب الأزمة السياسية والصراع المسلح الذي تعيشه البلاد، مما أدى إلى غياب دور المؤسسات العامة في توفير المعلومات ذات العلاقة، وأيضاً لعدم وجود تنسيق فعال وتخطيط مناسب بين الكلية وسوق العمل المحلي بالمنطقة. كما تبين أن الغالبية العظمى من المشاركين لم يسبق لهم مزاوله أي عمل أو اكتساب خبرة في المجالات الانتاجية والخدمية، وهذا في الواقع يتنافى مع حقيقة أن أغلب السكان يعتمدون على الزراعة وتربية الحيوانات⁷¹ وأيضاً أنماطاً من النشاطات التجارية، غير أنه بصفة عامة يمكن تبرير هذا الاتجاه السائد لدى أفراد المجتمع بأن فكرة العمل تعنى الانخراط في النشاطات الإنتاجية والخدمية العامة (الحكومية)، التي تعد مسؤولية الدولة. أما الطلاب الذين سبق لهم العمل واكتسبوا بعض الخبرة العملية في مجالات التوظيف المتوفرة فلا يتعدى عددهم خمسة طلاب فقط، أما الطلاب الخمس الذين سبق لهم العمل فمنهم ثلاثة طلاب سبق لهم العمل في قطاع التعليم، واثنان منهم في مدينة الأبيار والآخر في الرجمة، أما الطالبان الآخران فقد سبق لهما العمل في مجال قطاع النفط أحدهم في مدينة طرابلس والآخر في مدينة البريقة.

من الشكل 14 يتضح أن نظرة الطلاب تجاه فرص العمل المتاحة عقب التخرج تتسم بالتشاؤم حيث أفاد معظمهم بأنها ضعيفة أو مقبولة حيث بلغت 77%، ولعل السبب في هذه النظرة التشاؤمية ترجع إلي العوامل التالية: عدم وجود الإرشاد المناسب من الكلية بالفرص المتاحة للعمل، وعدم التنسيق بين الكلية وأرباب العمل بالمنطقة، وظروف البلاد الراهنة من الناحيتين الأمنية والسياسية مما جعل الجهات العامة غير قادرة على توفير فرص عمل جديدة في المنطقة. في حين من أفاد بأن نسبة التوظيف بعد التخرج عالية أو عالية جداً بلغت 23.0%، ولعل ذلك يعود إلى وعي بعض الطلاب بإمكانية استثمار مؤهلاتهم التي سيحصلون عليها في مناطق خارج حدود منطقة الدراسة.

⁷¹ - فاطمة عبد النبي عطية (2004)، "النمو الحضري في مدينة الأبيار"، ص 63.

الشكل 14: تقدير فرص العمل



المصدر: الملحق 5-6

أما ما يتعلق بمكان العمل عقب التخرج فيتضح من الجدول 29 أن أغلب المشاركين سيسعون إلى العمل في المناطق الحضرية حيث بلغت نسبتهم 63.8%، في حين أن نسبة من يرغبون في العمل في المناطق الريفية قد بلغت 33.2%، والباقي 3.0% سيسعون للحصول على فرص العمل خارج البلاد. وتقيد بعض الدراسات السابقة أنه كلما زاد المستوى التعليمي لدى الأشخاص زادت مسافة الحركة الجغرافية والسعي نحو البحث عن فرص معيشية أفضل⁷². وهؤلاء الطلاب رغم نظرتهم التشاؤمية تجاه فرص العمل المتوفرة إلا أن لديهم طموحاً في العمل في المناطق الحضرية، ولا يرغبون في العمل في المناطق الريفية على الرغم من أن أغلبهم ينتمون إليها، وتقل نسبة الراغبين في العمل خارج البلاد، حيث بلغ عددهم ثمانية طلاب، منهم سبعة ذكروا بأنهم سيسعون إلى العمل في الدول الأوروبية باستثناء طالب واحد فقط أبدى الرغبة في العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا يناقض الفلسفة التي تنتهجها الاتجاهات التعليمية الحديثة التي تعمل على إعداد الطلاب بما يتماشى مع أسس العولمة ومساراتها حيث تسعى هذه

⁷² - محمود أحمد مرسى (1985) "دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة"، مرجع سابق.

الاتجاهات التعليمية الجديدة إلى ترسيخ مفاهيم المواطنة العالمية، أي أن فرص العمل لا تتاح فقط ضمن الحدود المحلية للخريجين وإنما يمكن البحث عنها في مناطق أخرى من العالم⁷³.

الجدول 29: مكان العمل المرغوب بعد التخرج

النسبة	العدد	المكان
63.8	169	المناطق الحضرية
33.2	88	المناطق الريفية
3.0	8	خارج البلاد
100.0	265	المجموع

من الجدول رقم (30) أدناه، نلاحظ أن نسبة عالية من المشاركين في الدراسة يرغبون في العمل بالمناطق الحضرية المتمثلة في مدينة الأبيار (52.1%) وبعض المدن الليبية الأخرى (47.9%)، ربما يرجع السبب إلى زيادة مستوي التعليم لديهم ورغبتهم في تحسين مستوى معيشتهم بعد التخرج، وهذا يعد اتجاهاً عالمياً كما أسلفنا. أما من يرغب في العمل بالمناطق الريفية فنقل نسبتهم حيث نجد أعلى نسبة في بومريم التي بلغت 36.4% وأدناها في سيدي مهيبوس التي سجلت 5.7%، ولعل ذلك يعود إلى ارتباطهم بالحياة الريفية ونمط المعيشة التي ترعرعوا فيها.

الجدول 30: المناطق التي يرغب الطلاب في العمل بها عقب التخرج

النسبة	العدد	الريف	النسبة	العدد	المدينة
36.4	32	بومريم	52.1	88	الابيار
31.8	28	المليطانية	17.8	30	بنغازي
18.2	16	قبر جيرة	11.8	20	المرج
7.9	7	غوط سلطان	8.9	15	البيضاء
5.7	5	سيدي مهيبوس	5.3	9	طرابلس
100.0	88	المجموع	4.1	7	طبرق
			100.0	169	المجموع

⁷³ -محمود السيد (2010)، من قضايا التربية على المواطنة العالمية، مؤسسة الفكر العربي، نقلاً عن الرابط الإلكتروني <http://www.arabthought.org/content/> تم الاطلاع بتاريخ 11/19/2017، ص 43.

أعلى نسبة موجودة في الجدول 31 تسعى للعمل في المؤسسات التعليمية، ربما يرجع السبب إلى أن هناك إجماع لدى أغلب أفراد المجتمع بأن أفضل فرص عمل بالنسبة للإناث هو مجال التعليم، وهي أعلى نسبة في العينة ونسبتها 54%، وأيضا يرجع السبب إلى أن 80% من عينة الدراسة هي من الإناث، ربما ارتباط مجالات التخصص بالكلية تفرض عليهم أحيانا العمل في مجال التعليم فقط خاصة في كلية الآداب، وبعد ذلك تقنية المعلومات بنسبة 43% يرجع السبب إلى أن أكثر أفراد العينة هم من قسم الحاسوب الذي يحظى بإقبال كبير من قبل الطلاب في الكلية، ربما يرجع السبب إلى أنه تخصص له مجالات متعددة في العمل بعد التخرج، وأقل نسبه في مجال إدارات التخطيط بنسبة 9%.

الجدول 31: مجال العمل بعد التخرج

النسبة	العدد	المجال
53.6	142	قطاع التعليم
43.0	114	تقنية المعلومات
3.4	9	إدارات التخطيط
100.0	265	المجموع

وقد تبين أن نسبة عالية جداً من المشاركين في الاستطلاع (91.1%) ينصحون أقرانهم الآخرين بالالتحاق بالكلية اعتماداً على خبراتهم الشخصية، الأمر الذي يعني أن معظم الطلاب لديهم اتجاه عام بأهمية دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات التي تتطلبها النشاطات الإنتاجية والخدمية، وفي إعداد المواطنين بمنطقة الدراسة وتزويدهم بالمؤهلات التي تساعد في تحسين ظروفهم المعيشية في مستقبلهم، رغم بعض الانتقادات الموجهة إلى البرامج التعليمية والتطبيقية، وفرص العمل المتاحة بعد التخرج من الكلية.

الخلاصة

تركز الاهتمام في هذا الفصل على معرفة الجودة الداخلية من وجهة نظر الطلاب ومدى رضاهم على مستوى أداء مؤسساتهم التعليمية من خلال البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق استمارة الاستبيان على عينة من طلاب المراحل النهائية بمؤسسات التعليم العالي بمنطقة الدراسة رغم ما وفرته كلية الآداب والعلوم من فرص تعليمية ووظائف، إلا أنه في الجانب الآخر تبين من الدراسة الميدانية الأولى التي أجريت على عينة من الطلاب بكلية الآداب والعلوم النظرة التشاؤمية تجاه فرص الحصول على الوظائف بعد التخرج، حيث أفاد نحو 77% من إجمالي المشاركين بأنها ضعيفة ومقبولة. كما تبين أن كلية الآداب والعلوم أسهمت في إنشاء مشاريع خدمية وتجارية بلغ إجمالي عددها 30 مشروعاً، ووفرت فرص عمل لعدد 87 شخصاً، وكذلك تبين أن دخل السكان زاد بعد نشأة الكلية مقارنة بمستوى دخل السكان في الفترات السابقة.. وقد تضمن التحليل قضايا تتعلق بخبراتهم حول البرامج التعليمية والتدريبية التي تقدمها كلية الآداب والعلوم، وموقع الكلية وسهولة الوصول إليها، ومدى تفاعلهم بالحصول على فرص التوظيف عقب التخرج. ويتضمن الفصل القادم دراسة أثر مؤسسات التعليم العالي في مدينة الأبيار على إقليمها من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من وجهة نظر أرباب البيوت بمنطقة الدراسة.

تحليل بيانات الدراسة الميدانية لآراء سكان منطقة الدراسة

المقدمة

في الفصل السابق تم التركيز على الجودة الداخلية لكلية الآداب والعلوم من خلال استطلاع آراء الطلاب فيما يتعلق بالبرامج التعليمية المطبقة بكلية الآداب والعلوم وموقع الكلية وفرص العمل المتاحة للطلاب بعد تخرجهم، وفي هذا الفصل تم تسليط الضوء على الأثر التنموي لكلية الآداب والعلوم على إقليمها من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من خلال استطلاع آراء أرباب البيوت بمنطقة الدراسة، وتم الاعتماد في هذا الفصل على تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية الثانية (المزيد من المعلومات ينظر إلى الفصل الأول) هذا التحليل يساعد في التعرف على الكفاءة الخارجية External Efficiency لأداء هذه الكلية، وهذا يمثل النظرة من الخارج الممثلة لآراء السكان المستفيدين من خدمات هذه المؤسسة.

أولاً: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمفردات العينة

تم في هذا الجزء التطرق إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لأرباب البيوت المشاركين في الدراسة الميدانية، وفي هذا الجزء تم في الفصل مناقشة أمور تتعلق بفئات أعمار المشاركين وحجم الأسرة والمستوى التعليمي وطبيعة العمل. ويتضح من الجدول (32) أن أعلى نسبة في فئات أعمار المشاركين هي الفئة ما بين (45-60 سنة)، التي بلغت نسبتها 51% تقريباً، وبعد ذلك الفئة الأكثر من 60 وبلغت نسبتهم 8.7%، وأقل نسبة هم الفئة العمرية أقل من 30 ونسبتهم 3% تقريباً.

الجدول 32: فئات أعمار ارباب البيوت المشاركين في الاستطلاع

النسبة	العدد	الفئات
2.9	11	أقل من 30
37.6	138	من 30 - 44
50.8	186	60 - 45
8.7	32	أكثر من 60
100.0	367	المجموع

أما فيما يخص عدد أفراد الأسرة فبالنظر إلى الجدول (33)، يتضح أن عدد أفراد الأسرة الأقل من سبعة أشخاص تصل نسبتهم إلى 60.8% وتعد هذه النسبة الأكبر بين الفئات، في حين يزيد حجم الأسرة عن سبعة أشخاص في بقية الفئات سجلت نسبتهم 39.2%. وهذا يختلف قليلاً عن المتوسط العام لحجم الأسرة في ليبيا، حيث بلغ هذا المتوسط وفقاً للتعداد العام للسكان لسنة 2006 ستة أفراد، ولعل ذلك يدل على أثر التعليم في منطقة الدراسة والتطور في عدد الحاصلين على المؤهلات الجامعية فضلاً عن التوجه إلى سياسة تنظيم الأسرة، وقد تمت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق.

الجدول 33: عدد أفراد الأسرة

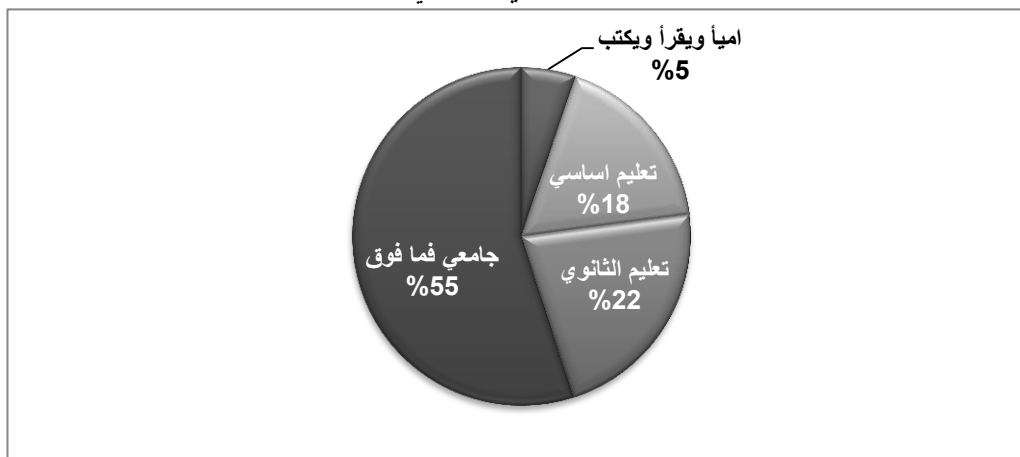
النسبة	العدد	الفئات
60.8	223	أقل من 7
18.5	68	12-7
17.7	65	18-13
3.0	11	أكثر من 18
100.0	367	المجموع

نلاحظ من الشكل 15 أن المستوى التعليمي لأرباب الأسر الحاصلين على المؤهل الجامعي فما فوق سجل النسبة الأعلى إذ بلغت 55%، لعل ذلك يرجع إلى أن مدينة الأبيار عرفت التعليم مبكراً حيث تعود نشأة التعليم الأساسي فيها إلى سنة 1952 عندما افتتحت أولى المدارس الداخلية التي عرفت بالبلاد⁷⁴، بالإضافة إلى إنشاء أول مؤسسة للتعليم العالي بالمنطقة في سنة 2003، كل ذلك أتاح فرصاً تعليمية لسكان المنطقة مكنتهم من مواصلة التعليم والحصول على المؤهلات المختلفة. أما نسبة الحاصلين على

⁷⁴ - أيمن هويدي (2017)، التوزيع المكاني لمدارس التعليم الثانوي بمدينة الأبيار: "دراسة في جغرافية الخدمات"، ورقة بحثية مقدمة لاستكمال مقرر دراسة حالة، الأكاديمية الليبية، فرع بنغازي، قسم الجغرافيا وتنمية الموارد، ص 15.

شهادة التعليم الثانوي فقد بلغت نسبتهم 22.1%، وتقل نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي (17.7%)، أما باقي أرباب الأسر فهم من الأميين أو يقرأ ويكتب إذ بلغت نسبتهم 5.2% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالفئات الأخرى.

الشكل 15: المستوى التعليمي لأرباب الأسر



المصدر: الملحق 7-1

أما فيما يتعلق بطبيعة عمل أرباب الأسر المشاركين في الاستطلاع فيتضح من الجدول (34) أن أعلى نسبة نجدها بين العاملين بقطاع التعليم حيث بلغت نسبتهم 49.6%، وتليها نسبة 16.3% العاملين بالقطاع الخاص المتمثل في أعمال التجارة والأعمال الخدمية. أما العاملون في مجال الزراعة وتربية الحيوان فقد بلغت نسبتهم 11%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنشاطات الأخرى إذا ما وضعنا في الحسبان أن المنطقة تتصف بأنها ريفية في الأساس، ولعل ذلك يعد مؤشراً على أثر التعليم العالي بالمنطقة الذي أدى إلى زيادة نطاق التوظيف في النشاطات الأخرى، في حين أقل نسبة نجدها لدى العاملين في مجال الأمن العام حيث سجلت نسبتهم 2.5%.

الجدول 34: طبيعة العمل لإفراد العينة

النسبة	العدد	طبيعة العمل
49.6	182	قطاع التعليم
16.3	60	القطاع الخاص
12	44	قطاع الصحة والضمان الاجتماعي
10.6	39	قطاع الزراعة
9	33	قطاع الخدمات
2.5	9	قطاع الأمن العام
100.0	367	المجموع

ثانياً: الانعكاسات الاجتماعية للتعليم العالي

للتعرف على الآثار الاجتماعية لكلية الآداب والعلوم على السكان بالمنطقة تم طرح جملة من الأسئلة تتعلق بعدد الأميين ضمن الأسرة، ومدى توفر الخدمات الأساسية وعدد الأبناء الدارسين بالمرحلتين الثانوية والجامعية ومدى إسهام الكلية في تطور البنية التحتية بالمنطقة. وضمن هذا السياق تم طرح سؤالٍ يتعلق بوجود أميين بين أفراد الأسرة ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة، وقد كانت الإجابة بالنفي من قبل كافة المشاركين، ولعل ذلك يرجع إلي التحسن في المستوى التعليمي بمنطقة الدراسة نتيجة لانتشار مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة في كافة أنحاء المنطقة فضلاً عن زيادة الوعي لدى الأهالي بأهمية التعليم. وبالاستفسار عن مدى توفر الخدمات العامة بالمنطقة أفاد كافة المشاركين بنسبة 100%، بتوفر الخدمات الأساسية التي تتمثل في التعليم والصحة وإمدادات الكهرباء والمياه والهاتف، باستثناء خدمة الإنترنت فبلغت نسبتها 69%.

أما بالنسبة للأبناء الدارسين بالمرحلتين الثانوية والجامعية فيتضح من الجدول 35 أن هناك اختلاف في عدد الدارسين بالمرحلة الثانوية حيث تزيد النسبة بين الذكور حيث بلغت نسبتهم 62.3%، بينما كانت نسبة الإناث اللاتي يدرسن بالثانوية 37.7%، أما بالنسبة للأبناء الملتحقين بالمرحلة الجامعية فيبين نفس الجدول أن النسبة تكاد تكون متساوية بين الذكور والإناث. حيث بلغت نسبتهن 50.7%، بينما كانت نسبة الذكور 49.3%. ولعل هذا الاختلاف بين الملتحقين من الأبناء بالتعليم الثانوي عنه في التعليم الجامعي يعود لبعض الاعتبارات التي من أبرزها توفر فرص التعليم العالي للطالبات الحاصلات على الشهادة الثانوية في الفترات السابقة.

الجدول 35: عدد الأبناء الذين يدرسون بالمرحلتين الثانوية والجامعية

المرحلة الجامعية		المرحلة الثانوية		النوع
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
49.3	215	62.3	193	ذكور
50.7	221	37.7	117	إناث
100.0	436	100	310	مجموع

يبين الجدول 36 أن مؤسسات التعليم العالي أسهمت بشكل كبير في تقديم الخدمات الاجتماعية بنسبة 75.2%، وذلك من خلال وجهة نظر أرباب الأسر الذي بلغ عددهم المبين بالجدول. كما هو واضح من الجدول أن لمؤسسات التعليم العالي دورٌ مهمٌ في البنية التحتية بنسبة 58.9%، وذلك من آراء بعض أرباب الأسر الذين بلغ عددهم 216، ونسبة الذين كانت إجابتهم لا أي بمعنى أنها لم تساهم 41.1%. يتضح من الجدول أن مؤسسات التعليم العالي أسهمت في تحسين البرامج الخدمية وذلك وفقاً لآراء أرباب الأسر حيال ذلك، وذلك بنسبة 70.6%.

الجدول 36: إسهامات الكلية في تطور المنطقة

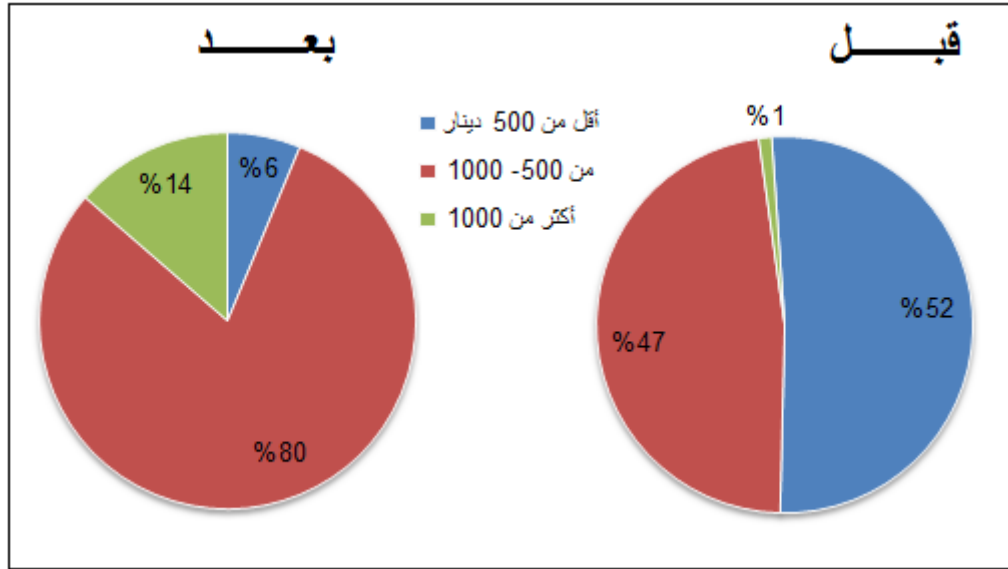
المجالات	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الخدمات الاجتماعية	276	75.2	91	24.8
البنية التحتية	216	58.9	151	41.1
البرامج الخدمية	256	70.6	108	29.4

ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية للتعليم العالي

في هذا الجزء تم معرفة الآثار الاقتصادية لكلية الآداب والعلوم على سكان المنطقة، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمتوسط دخل الاسرة الحالي وقبل إنشاء الكلية ومصادر الدخل الأخرى، وعدد أفراد الأسرة العاطلين عن العمل، ومدى مساهمة الكلية في تحفيز البطالة وتحسين مستوى المعيشة. نستنتج من الشكل (16) أن للجامعة أثر اقتصادي جيد حيث أن النسبة الأعلى وهي 80.1% لأرباب الأسر الذين دخلهم من فئة (500 - 1000 دينار)، علماً بأن أدنى قيمة دخل تمنح للمواطن الليبي الذي لا يملك أي مصدر دخل هي 450 دينار⁷⁵، ونسبة 13.6% لأرباب الأسر الذين دخلهم أكثر من (1000 دينار)، وكانت 6.3% وهي أقل نسبة لأرباب الأسر الذين دخلهم أقل من 500 دينار. من خلال النظر إلي الشكل (16) نلاحظ أن أكبر نسبة في متوسط الدخل للأسرة قبل نشأة الكلية هي 51.1% من الفئة (أقل من 500 دينار)، ربما يرجع السبب في عدم توفر الأنشطة الاقتصادية الأخرى في منطقة الدراسة.

⁷⁵ مقابلة مع السيد إبراهيم الزائر، رئيس وحدة المعاشات، بإدارة صندوق الضمان الاجتماعي بفرع المرج، بتاريخ: 2017/10/16.

الشكل (16) مقارنة بين متوسط دخل الأسرة قبل إنشاء الكلية وبعدها



المصدر: الملحق 7-2.

أما فيما يتعلق بمصادر دخل أرباب الأسر فيتضح من الجدول (37) أن النسبة الأعلى يعتمد مصدر دخلهم على القطاعات العامة (الحكومية) بنسبة 55.2%، وكانت نسبة 21.3% كان مصدر دخلهم يعتمد على الكلية، والذين يعتمدون في حياتهم على الزراعة وتربية الحيوانات بنسبة 9.3% فقط، علماً بأن جميع المناطق المحيطة بمدينة الأبيار هي مناطق زراعية ومعظم السكان يعتمدون على الزراعة ومهنة الرعي وتربية الحيوانات.

الجدول 37: مصادر الدخل

النسبة	العدد	المصدر
55.2	233	القطاعات الحكومية
21.3	90	دخل يعتمد على الكلية
9.3	39	الزراعة وتربية الحيوان
14.2	60	الأعمال التجارية
100.0	422	المجموع

يتضح من الجدول 38 أن أكبر نسبة هي التي تعتمد على العمل بالكلية والتي بلغت 38.9%، ونسبة 35.6% وهي مصادر دخل تجارة تعتمد على الكلية، ونسبة 16.6%، 8.9% مصادر دخل تعتمد على إيجارات من الكلية ومهن تعتمد على الكلية، وهذا ما يدل على أن للكلية الأثر الواسع والجيد على أفراد منطقة الدراسة من حيث منح فرص عمل لهم بالكلية.

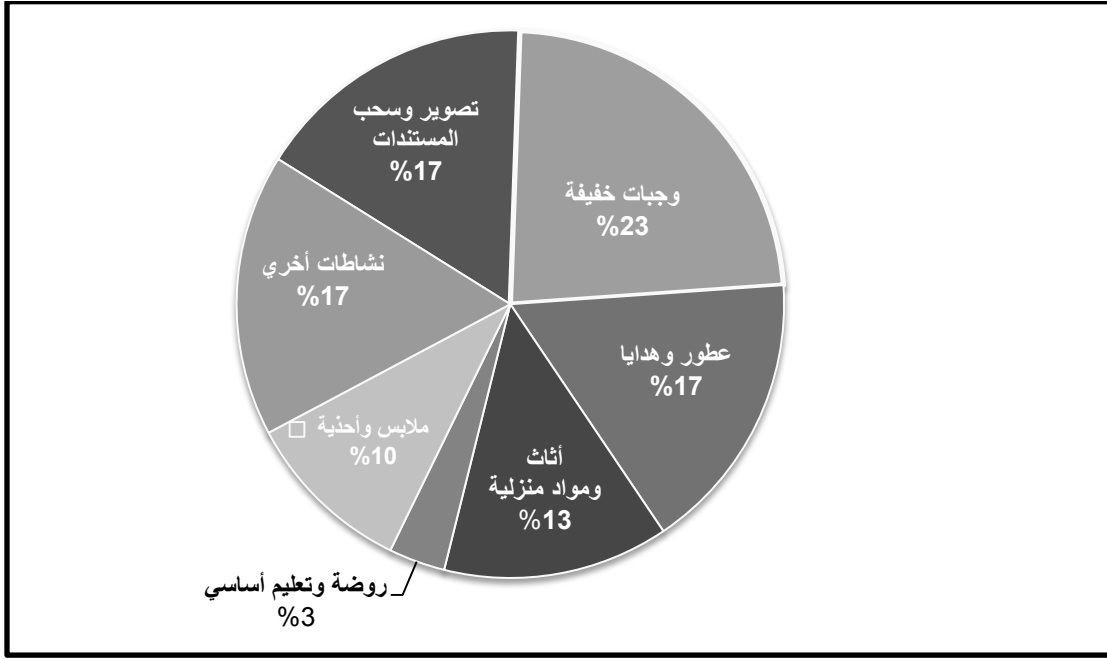
الجدول 38: مصدر دخل يعتمد على الكلية

النسبة	العدد	مصدر الدخل
38.9	35	العمل بالكلية
35.6	32	تجارة تعتمد على الكلية
16.6	15	إيجارات تعتمد على الكلية
8.9	8	مهن تعتمد على الكلية
100.0	90	مجموع

رابعاً: الوضع الراهن ونظرة مستقبلية

في هذا الجزء سيتم مناقشة الدور الذي تلعبه الكلية حالياً في حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر سكان المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بالحد من مشكلة البطالة ومدى اسهامها في تحسين الأوضاع والظروف المعيشية للسكان وتحليل أدوارها التقليدية المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. ومن خلال الجدول (39) يتضح أن ما نسبته 88.1% من إجمالي أفراد العينة أفادوا بأن للكلية دوراً مهماً في الحد من مشكلة البطالة، وهذا يدل على أن الكلية أسهمت في تشكيل فرص عمل جديدة لسكان المنطقة، هذه الفرص تتمثل في توفير وظائف ضمن الكلية فضلاً عن المشاريع التي ظهرت بالأماكن القريبة من الكلية. ويعزز هذا الرأي مجموعة المشروعات التجارية والخدمية التي أنشئت بعد افتتاح المقر الجديد للكلية بالمدينة، حيث تبين من نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت في الفترة 11-14/10/2017 أن هناك عدداً من النشاطات التجارية والخدمية أنشئت بعد افتتاح مقر الكلية الحالي حيث بلغ إجمالي عددها 30 محلاً تجارياً وخدمياً تنتوع طبيعة عملها وأنشطتها يعمل بها 87 شخصاً منهم 43 من الإناث بنسبة 39%، علماً بأن معظم أصحاب هذه المشروعات من المستأجرين مما يعني أن أصحاب العقارات الأصليين يستفيدون أيضاً من قيمة الإيجارات. والعديد من هذه النشاطات يستفيد منها المجتمع الأكاديمي مباشرة، حيث تبلغ نسبة النشاطات ذات العلاقة المباشرة مثل التصوير ونسخ المستندات وتقديم الأغذية والمشروبات والعطور ومواد الزينة نحو 57% من إجمالي هذه النشاطات (الشكل 17).

الشكل 17: أنماط النشاطات التجارية والخدمية المجاورة لمبنى الكلية



المصدر: الملحق 8.

كما ذكر المشاركون بالاستطلاع أن الكلية أسهمت في تحسين الأوضاع الاجتماعية بنسبة 88.1% من المشاركين، ويتعزز ذلك من خلال ما ورد بالجدول رقم (36) السابق الذي بين المساواة بين الذكور والإناث في طلب العلم في المرحلة الجامعية. كما ذكر المشاركون بنسبة 96.7% أن للكلية دوراً في مجال التعليم والتدريب من خلال إكساب سكان المنطقة بالمهارات والتخصصات الجديدة، ثم هناك مجال البحوث والدراسات بنسبة 92.4% حيث يقوم العديد من الطلاب والمعيرين وحملة الماجستير والدكتوراه بالكلية بإجراء الدراسات والبحوث المرتبطة بمجالات وتطبيقات ذات علاقة بمنطقة الدراسة، حيث بينت مراجعة مشاريع التخرج ورسائل الماجستير أن هناك العديد من البحوث أجريت عن منطقة الدراسة خلال الفترة (الملحق 9). كما أفاد المشاركون بأن الكلية أسهمت بفاعلية في خدمة المجتمع بنسبة 93.2%. ومن الأمثلة على دور الكلية في خدمة مجتمعها "المؤتمر الأول لرياض الأطفال: الواقع والمأمول في المجتمع الليبي"، الذي أقيم في الفترة 17-19/9/2017. كما أقامت الجامعة معرضاً للكتاب ضمن

الأسبوع الثقافي خلال الفترة 17-20/12/2016، كما يقوم أساتذة الكلية بإعطاء دروس ومحاضرات عامة مجانية في مجالات الإحصاء واللغة الإنجليزية والحاسوب للطلاب والموظفين بالقطاعات العامة⁷⁶.

الجدول 39: دور الكلية في حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية

لا		نعم		المجال
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
11.9	44	88.1	323	الحد من البطالة
11.9	44	88.1	323	تحسين الأوضاع الاجتماعية
3.3	12	96.7	355	التعليم والتدريب
7.6	28	92.4	339	البحوث والدراسات
6.8	25	93.2	342	خدمة المجتمع

الجدول 40: الطموحات التي يتوقع تحقيقها من الكلية

النسبة	العدد	الطموحات
46.9	172	لا يعتقد بوجود أي طموحات يمكن تحقيقها من الكلية
17.7	65	توفير فرص عمل جديدة
12.5	46	تحسين المستوى الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي لسكان المنطقة
9.5	35	إضافة أقسام جديدة ترقى بمستوي الكلية
8.2	30	التركيز على دور البحث العلمي وتوفير برامج للدراسات العليا
3.3	12	تحسين مخرجات الكلية من الخريجين ذوى الكفاءة العالية
1.9	7	القيام بدورات تدريبية لتطوير أداء العاملين في القطاعات المختلفة
100.0	367	المجموع

وضمن هذا السياق تم الاستفسار عن مدى استمرارية الدور الاجتماعي والاقتصادي للكلية في المستقبل أفاد نحو 89%، من المشاركين بالإيجاب (نعم)، في حين أن النسبة الباقية أجاب بالنفي (لا).

المشكلات الناجمة عن الكلية

من الجدول يتبين أن بنسبة 39.8% وهي أعلى نسبة تبين أنه لا يوجد مشكلات ناجمة عن الكلية بحسب رأي مجتمع الدراسة، وتليها بنسبة 20.2% وهي تخريج طلبة بدون أساس علمي جيد وكما هو مبين بالجدول نجد نسب متقاربة نوعاً ما من حيث المشاكل الأخرى الناجمة عن الكلية.

⁷⁶ لقاء مع السيد أ. محمد العرفي عضو هيئة التدريس بقسم الاجتماع، بتاريخ 2017/3/21.

الجدول 41: المشكلات التي تؤثر على أداء الكلية

النسبة	العدد	نوع المشكلات
39.8	164	لا علم لنا بوجود مشكلات
23.7	78	تخريج طلبة بدون أساس علمي جيد
15.8	58	عدم توفير التخصصات المطلوبة في سوق العمل
7.1	26	الاختلاط
7.1	26	عدم وجود الانضباط داخل الجامعة
2.7	10	أداء الموظفين داخل الكلية متدني
1.9	7	عدم توفير وسائل متطورة للدراسة
1.4	5	المقر غير مناسب كمؤسسة تعليم عال
0.5	2	مناهج غير مناسبة
100.0	367	المجموع

المقترحات للمسؤولين في الكلية

قدم 254 من المشاركين (69.2%) مقترحات تهدف إلى تحسين أداء الكلية كما هو مبين في الجدول 41، حسب رأي مجتمع الدراسة، ومنهم من يقترح توفير تخصصات علمية بفتح أقسام جديدة وذلك بنسبة 18.8%، ونسبة 13.9% توفير الكتب، ومعامل لتحسين المستوى الدراسي، ونسبة 12.3% تبين طلب مجتمع الدراسة تحسين مستوى الخريجين، ويتضح من الجدول أيضا أن نسبة 30.8% تبين أنه لا توجد مقترحات للمسؤولين في الكلية.

الجدول 42: المقترحات للمسؤولين في الكلية

النسبة	العدد	المقترحات
18.8	69	توفير تخصصات علمية بفتح أقسام جديدة
10.6	39	توفير الأمن والانضباط داخل الجامعة
13.9	51	توفير الكتب والمعامل لتحسين المستوى الدراسي
12.3	45	تحسين مستوى الخريجين
6.8	25	فصل الذكور عن الإناث
4.4	16	توفير منح للطلبة
1.9	7	توفير قاعات دراسية كبيرة
0.5	2	فتح مجال الدراسات العليا
30.8	113	لا توجد مقترحات
100.0	367	المجموع

الخلاصة

تم التركيز في هذا الفصل بالتعرف على الكفاءة الخارجية من وجهة نظر أرباب البيوت بمنطقة الدراسة لمعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكلية الآداب والعلوم على إقليمها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتم الاعتماد على تحليل بيانات الدراسة الميدانية الثانية. وتضمن التحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة، وإسهامات الكلية في تطور المنطقة، ومصادر الدخل، ودورها في حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، والمشكلات الناجمة عنها، والمقترحات المقدمة للمسؤولين فيها بهدف الرفع من مستوى أدائها وتحسين مخرجاتها، وأخيراً الطموحات التي يتوقع تحقيقها من الكلية ودورها في المستقبل، أن مؤسسات التعليم العالي أسهمت بشكل كبير في تقديم الخدمات الاجتماعية بنسبة 75.2%، وأسهمت أيضاً بنسبة 58.9% في البنية التحتية، وذلك من خلال آراء بعض أرباب الأسر الذين بلغ عددهم 216. أما فيما يتعلق بتحسين البرامج الخدمية فبلغت نسبتها 70.6%، ويقدم الفصل التالي ملخصاً للدراسة وأبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة، فضلاً عن التوصيات والمقترحات التي تهدف إلى تطوير خدمات مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة وتحسين مخرجاتها.

الفصل السابع

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الخلاصة والنتائج والتوصيات

مقدمة

تم في الفصول السابقة مناقشة الجوانب النظرية والمنهجية لموضوع الدراسة، والخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة، فضلاً عن تقديم نبذة مختصرة عن تطور التعليم العالي وعلاقته بالتنمية الإقليمية في ليبيا، ونشأة التعليم العالي في منطقة الدراسة وتطوره وأبرز أهدافه، كما تم قياس الكفاءة الداخلية والخارجية لكلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار للتعرف على دورها التنموي في إقليمها، وقد استند التحليل والمناقشة على بيانات مكتبية وميدانية. ويقدم هذا الفصل ملخصاً للدراسة وأبرز النتائج التي استخلصت من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها، فضلاً عن المقترحات والتوصيات التي تهدف إلى تطوير خدمات التعليم العالي وتحسين مخرجاته في منطقة الدراسة.

أولاً: الخلاصة

تركز التحليل في هذه الدراسة على توضيح الدور التنموي الذي تضطلع به مؤسسات التعليم العالي في أقاليمها، نظراً لما توفره من فرص التعليم والتدريب ونقل الأفكار والابتكارات الحديثة، للمجتمع المحلي الذي يقع ضمن حدودها. حيث وضحنا الدور التنموي الذي تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى القيام به بمدينة الأبيار ممثلة في كلية الآداب والعلوم، في تطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إقليمها. وقد تضمن الفصل الأول لمحة عن الإطار النظري والمنهجي لموضوع الدراسة، وفي الفصل الثاني تناولنا أبرز الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة. وتضمن الفصل الثالث خلفية نظرية عن العلاقة بين التطور التاريخي لمؤسسات التعليم العالي في ليبيا وانماطها منذ بداياتها حتى الوقت الراهن، وعلاقتها بالتنمية الإقليمية المطبقة في البلاد. وفي الفصل الرابع تم إلقاء الضوء على تطور مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الدراسة وأهدافها، منذ تأسيسها حتى سنة 2013. من خلال المتغيرات ذات العلاقة المتمثلة في الطلاب المسجلين والخريجين والمعيرين وأعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين والعاملين

في المؤسسات التعليمية التابعة للمنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن التحليل في هذه الفصول استند بدرجة كبيرة على البيانات والمعلومات المكتبية من مصادر مختلفة. تركز الاهتمام في الفصل الخامس على التعرف على الجودة الداخلية لكلية الآداب والعلوم من وجهة نظر الطلاب المسجلين بالمراحل النهائية، ومدى رضاهم عن مستوى أداء المؤسسة التعليمية من خلال البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية الأولى التي تضمنت تطبيق استمارة استبيان بالخصوص، وقد تضمن التحليل قضايا تتعلق بخبراتهم حول البرامج التعليمية والتدريبية التي تقدمها هذه الكلية وموقع الكلية وسهولة الوصول إليها، ومدى تفاؤلهم بالحصول على فرص التوظيف عقب التخرج. أما في الفصل الأخير (الفصل السادس) فقد تركز التحليل حول التعرف على الكفاءة الخارجية من خلال وجهة نظر أرباب البيوت بمنطقة الدراسة، لمعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكلية الآداب والعلوم على إقليمها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من خلال بيانات تم الحصول عليها في أثناء إجراء الدراسة الميدانية الثانية.

ثانياً: النتائج

بعد أن تم تلخيص ما تضمنته الفصول السابقة، سيتم فيما يلي توضيح أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة والتي تم تلخيصها في الجدول (43)، وفقاً لنموذج المدخلات والمخرجات بالشكل رقم (1) بالفصل الأول، الذي يوضح الأثر التنموي لمؤسسات التعليم العالي على إقليمها.

الجدول 43: ملخص لأبرز نتائج الدراسة وفقاً لنموذج المدخلات والمخرجات

الخصائص	الآثار التنموية للكلية
	<p>بينت نتائج الدراسة حدوث زيادة واضحة في الطلب على السلع والخدمات التي توفرها السوق المحلية، نتيجة التطور الحاصل في أعداد الطلاب والأساتذة والعاملين بالكلية (الفصل 4). كما بينت النتائج حدوث تأثير في عمليات الإحلال الوظيفي (الفصل 4).</p>
المدخلات	<p>تؤكد الباحثة أن الإدارة المحلية ممثلة في بلدية الأبيار ومؤسساتها تحقق نوعاً من الاستفادة المعنوية والمادية من الكلية من خلال الرسوم الدراسية والإيرادات التي تتطلبها الإجراءات الإدارية لبعض الأساتذة والموظفين التابعين لها، مما يسهم في تحسين دخل الإدارة المحلية، كما أن البلدية ربما تستفيد من الكلية باعتبارها بيت خبرة واستشارة يتوفر بها أساتذة ومختصون في مجالات اقتصادية واجتماعية وتشريعية. كما بينت النتائج إسهام الكلية في تخفيف مشكلة الاكتظاظ التي تعاني منها معظم مؤسسات الدولة، حيث انتقل إليها بعض العاملين من قطاعات التعليم والأمن والمالية بالمنطقة بلغ عددهم 36 موظفاً (الفصل 4).</p>
السكان المحليون	<p>أوضحت النتائج استفادة واضحة من إنشاء الكلية حيث توفرت فرص تعليمية لأبناء السكان المحليين، وزيادة فرص التوظيف والعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة (الفصلان 4-6). حدوث تطور واضح في دخل معظم سكان المنطقة بعد إنشاء الكلية (الفصل 6).</p>
رأس المال البشري	<p>أسهمت الكلية في زيادة أعداد الخريجين (الفصل 4). وأكدت الباحثة بأن الكلية أسهمت في رفع مستوى رأس المال البشري من خلال تزويد السكان بالمهارات والمعارف والتقنيات من خلال الخريجين، وكذلك من خلال دورات رفع الكفاءة التي نفذتها في مجالات اللغة الإنجليزية والحاسوب والإحصاء (الفصلان 4-5). كما أسهمت الكلية في تحفيز رؤوس الأموال على الاستثمار من خلال إنشاء مشاريع تجارية وخدمية تسهم في تقديم سلع وخدمات للطلاب والأساتذة والعاملين بالكلية (الفصل 6).</p>
المخرجات	<p>أفادت الباحثة أن الكلية أسهمت في إنتاج المعرفة من خلال مشاريع التخرج التي يعدها الطلاب (الفصل 5)، كما أن العديد من الرسائل العلمية التي أجريت على منطقة الدراسة قام بها باحثون سبق لهم الدراسة بكلية الآداب والعلوم وهي ذات علاقة بإنتاج المعرفة، فضلاً عن البحوث التي يعدها أعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين (الفصل 6).</p>
مشاريع ربحية مشتركة	<p>أسهمت الكلية في مشاريع ربحية مشتركة تتمثل في دورات اللغة الإنجليزية يقوم بها أساتذة ومختصون تابعون للكلية بهدف رفع مستوى الكفاءة للسكان والعاملين بالقطاعات المختلفة بالمنطقة (الفصل 6).</p>
الجدب المحلي للاستثمارات	<p>استقطاب كفاءات عالية من أعضاء هيئة التدريس المتعاونين والمختصين القادمين من خارج المنطقة، وتعتقد الباحثة أن هذه الكفاءات تسهم في تحسين الحركة التجارية في المنطقة (الفصل 4).</p>

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الدراسة بصفة عامة، وكلية الآداب والعلوم بصفة خاصة، عكست أثراً تنموية إيجابية على المنطقة من الجانبين المدخلات والمخرجات. وقد حققت النتائج المستخلصة الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها وقامت بالإجابة على التساؤلات المطروحة في الفصل الأول حسب الآتي:

السؤال الأول: هل أحدثت مؤسسات التعليم العالي تحسناً في المستوى المعيشي لسكان الإقليم من خلال توفير فرص وظروف اقتصادية جديدة؟ من الواضح أن مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الدراسة بصفة عامة، وكلية الآداب والعلوم بصفة خاصة لكونها تشكل كياناً مستقلاً بالمدينة أسهمت بشكل واضح في توفير فرص تعليمية وفرص توظيف لسكان المنطقة (الفصول الرابع والخامس والسادس). حيث زاد عدد الطلاب المسجلين في كل الكليات المختلفة حيث بلغ عددهم في سنة الأساس خلال العام الجامعي 2003/02، 356 طالبا وطالبة، ووصل العدد في العام 2013/12 إلى 3321 طالبا وطالبة. أما ما يتعلق بالخريجين فبلغ إجمالي عددهم 4751 خريجاً، أما العاملون فإجمالي عددهم 355، وأعضاء هيئة التدريس والمعيدون بلغ إجمالي عددهم 420، رغم ما وفرته كلية الآداب والعلوم من فرص تعليمية ووظائف، إلا أنه في الجانب الآخر تبين من الدراسة الميدانية الأولى التي أجريت على عينة من الطلاب بكلية الآداب والعلوم النظرة التشاؤمية تجاه فرص الحصول على الوظائف بعد التخرج، حيث أفاد نحو 77% من إجمالي المشاركين بأنها ضعيفة ومقبولة. كما تبين أن كلية الآداب والعلوم أسهمت في إنشاء مشاريع خدمية وتجارية بلغ إجمالي عددها 30 مشروعاً، ووفرت فرص عمل لعدد 87 شخصاً، وكذلك تبين أن دخل السكان زاد بعد نشأة الكلية مقارنة بمستوى دخل السكان في الفترات السابقة.

السؤال الثاني: هل أسهمت مؤسسات التعليم العالي في النمو الاقتصادي والاجتماعي في إقليمها من خلال تطوير الخدمات والمرافق العامة؟

تبين من خلال الدراسة الميدانية الثانية أن مؤسسات التعليم العالي أسهمت بشكل كبير في تقديم الخدمات الاجتماعية بنسبة 75.2%، وأسهمت أيضاً بنسبة 58.9% في البنية التحتية، وذلك من خلال آراء بعض

أرياب الأسر الذين بلغ عددهم 216. أما فيما يتعلق بتحسين البرامج الخدمية فبلغت نسبتها 70.6%، وقد تم الإجابة عن هذا التساؤل في الفصل السادس من الرسالة.

السؤال الثالث: هل تقوم مؤسسات التعليم العالي برسالتها العلمية والثقافية في خدمة المجتمع من خلال توفير الفرص التعليمية وإعداد البحوث وتقديم الاستشارات؟

تبين من خلال الدراسة الميدانية الثانية أن مؤسسات التعليم العالي أسهمت مساهمة جيدة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 88.1% من عينة الدراسة، وهذا لاشك فيه من حيث التنمية الاقتصادية لمنطقة الدراسة، وذلك بمزاولة نشاطات تجارية متنوعة، ويتضح أن للكلية دوراً في مجال التعليم والتدريب بنسبة 96.7%. نستنتج أيضاً أن للمؤسسة دوراً فعالاً في مجال البحوث والدراسات بنسبة 92.4%، أيضاً وجود العديد من بحوث التخرج التي قدمت في المؤسسة (الملحق 9) ولها دورٌ حيويٌّ في خدمة المجتمع بنسبة 93.2%، وقد تم الإجابة عن هذا التساؤل في الفصل السادس من الرسالة.

ثالثاً: التوصيات

بناء على النتائج المستخلصة التي أسفرت عنها الدراسة النظرية والميدانية، توصلت الباحثة إلى جملة من التوصيات والمقترحات التي تهدف إلى تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة وتحسين أدائها ومخرجاتها، بما يسهم في تنمية إقليمها وتطويره، والتي تتلخص في النقاط التالية: نوصي بعدد من التوصيات، لتفعيل دور التعليم العالي بمدينة الأبيار ودورها في تنمية إقليمها، وهي على النحو التالي:

(1) إعادة تقييم التخصصات المتوفرة وفتح تخصصات جديدة تتوافق مع احتياجات السوق المحلية، وإلغاء التخصصات التي لا تتماشى مع متطلباته.

(2) تطوير الهيكل الوظيفي بما يتماشى مع متطلبات المؤسسة.

(3) توجيه الباحثين والمعيدين والأساتذة القارين والمتعاونين لإجراء الدراسات والبحوث ذات العلاقة بتنمية منطقة الدراسة.

(4) ضرورة وجود التنسيق الفعال والتخطيط المناسب بين مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة وسوق العمل المحلي، ومؤسساته العامة والخاصة، من خلال تقديم الاستشارات والمقترحات التي تركز على البحث والابتكارات التي تسهم فيها هذه المؤسسات.

(5) توفير متطلبات العملية التعليمية والتدريبية من خلال تجهيز المعامل والقاعات الدراسية بشكل أفضل، مع توفير مختصين فنيين ذوي كفاءة عالية.

(6) ضرورة توفير قاعدة بيانات يستفاد منها في عملية التخطيط، وهذه البيانات تتعلق بتحديد عدد الطلاب المقبولين للدراسة والخريجين، بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية وعدد أعضاء هيئة التدريس بشكل دقيق لاسيما القارين من سكان المنطقة.

(7) ضرورة الرفع من كفاءة الخريجين، لأن للتعليم العالي دوراً في تنمية رأس المال البشري، من أجل الرفع من مستوى المجتمع المحلي وتنميته وتطويره من جميع النواحي.

8) يجب توفير دورات وبرامج تدريبية للموظفين، بما يسهم في تحسين أداء المجتمع المحلي بصفة عامة والعاملين بمؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة. وتوظيف التقنيات الحديثة في خدمة العمليات التعليمية.

9) استجلاب أعضاء هيئة تدريس من ذوي الكفاءة العالية، للإسهام في إعداد رأس المال البشري القادر على بناء المجتمع المحلي وتطويره.

10) وأخيراً ينبغي على المسؤولين ومتخذي القرارات في الدولة الليبية أن يأخذوا في الحسبان أن مؤسسات التعليم العالي هي مشاريع تنموية تسهم في تنمية مناطقها، بشرط إتباع الأساليب المنهجية والتخطيطية اللازمة عند إنشائها، لاسيما في المناطق الهامشية والريفية، وأن يتم توفير الإمكانيات والقدرات المطلوبة لمثل هذا النوع من التعليم. لذا لابد من إعادة تقييم التوزيع المكاني لهذه المؤسسات بما يتماشى مع الظروف الطبيعية والبشرية للمناطق الواقعة بها.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

إبراهيم، عيسى علي، أبو راضي، فتحي عبد العزيز(2004)، *جغرافية التنمية والبيئة*، دار النهضة العربية، بيروت.

إبراهيم، مروان عبدالحميد(2000)، *أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية*، مؤسسية الوراق، عمان.

أبوسلوم، عبد الكريم سليمان (2012)، *قراءات في التربية وعلم النفس*، ط1، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي.

أبوعيانة، فتحي محمد (2002)، *جغرافية السكان*، ط5، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

أبومريم، أحمد علي محمد(2009)، *مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الليبي (دراسة في الجغرافية البشرية والاقتصادية)* ، جامعة التحدي، سرت.

بوخشيم، أبريك عبدالعزيز(2006)، *شمال شرق الجماهيرية: دراسة في الجغرافية المناخية*، جامعة قاريونس، بنغازي.

التير، مصطفى عمر (1980)، *"التنمية والتحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي"*، منشورات معهد الإنماء العربي، طرابلس.

جودة، جودة حسنين (1973)، *أبحاث في جيمورفولوجية الأراضي الليبية*، كلية الآداب، بنغازي.

الجوهري، يسرى (1969)، *مبادئ جغرافية السكان*، دار الطلبة العرب، بيروت.

الحداد، عوض يوسف (1998)، *أبحاث في الجغرافية البشرية*، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

الحداد، عوض يوسف (1998)، *الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية*، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

الحداد، عوض يوسف(2012)، التنمية المكانية والتخطيط الإقليمي: دراسة في تطور البارادائم، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي.

حسين، عدنان السيد (1994)، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت.

حموده، محمد عفيفي(1998)، البحث العلمي أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث، مطابع سجل العرب، جامعة عين شمس، مصر.

الحوات، علي وآخرون(2004)، مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات، ط1، منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم ونقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي في ليبيا، طرابلس.

الحوات، علي، عاشور، علي جمعة (2009)، تطوير التعليم الجامعي في الجماهيرية الليبية، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس.

الدعيمي، هادي(2011)، الاستثمار في التعليم مدخل للتنمية المستدامة، مركز إنماء للبحوث والدراسات، العراق.

الزوكة، محمد خميس (2005)، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

سيف الدين، محمد (1990)، التخطيط التعليمي، مكتبة النهضة المصرية، الإسكندرية.

شرف طريح، عبد العزيز(1996)، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

شكر، زهير (2010)، تحديات العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، مركز البحوث والدراسات، بيروت.

الطاغي، حصة محمد إبراهيم عبيد (2000) **جغرافية الخدمات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، منشورات دائرة الثقافة والإعلام.**

عبد القادر، محمد عبد القادر (2003)، **اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.**
عموره، علي الميلودي (1998)، **ليبيا تطور المدن و التخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت.**

غنيم، عثمان محمد (2009)، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.**

لامه، محمد عبد الله (2004)، **سهل بنغازي: دراسة في الجغرافيا الطبيعية، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي.**

محمد، أحمد علي الحاج (1992)، **التخطيط التربوي: إطار المدخل التنموي الجديد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.**

المحيشي، عبد القادر مصطفى (2000)، **معجم العلوم الإنسانية التعليمي مصطلحات ومفاهيم جغرافية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.**

مندور، أحمد محمد، أحمد رمضان نعمة الله (1995)، **تطبيقات في مادة اقتصاديات الموارد والبيئية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.**

المهدوي، محمد المبروك (1990)، **جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.**

هادي، رياض عبد عزيز (2010)، **الجامعات (النشأة والتطور - الحرية الأكاديمية - الاستقلالية) مركز التطوير والتعليم المستمر، جامعة بغداد.**

ثانيا: الرسائل العلمية

الخشع، زينب الحسين سعيد آدم (2014)، "تحديد الإقليم الوظيفي لمدينة الأبيار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة في جغرافية المدن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية فرع بنغازي.

الزايدي، عبد السلام مختار(2009) "النمو السكاني وأثره في تركيب وتوزيع السكان في مدينة الأبيار خلال الفترة "1973 - 2007" دراسة في جغرافية السكان"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قارونس.

الشركسي، ونيس عبد القادر (1990) "تقييم مخطط مدينة بنغازي"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قارونس، بنغازي.

طاهر، طاهر جمعة، "التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية "GIS"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

طملاوي، إبراهيم علي (2013) "تحليل وتقييم توزيع مؤسسات التعليم العالي في منطقة إجدابيا خلال الفترة(1980-2013): دراسة في جغرافية الخدمات"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، فرع بنغازي.

عطية، فاطمة عبد النبي(2004)، "النمو الحضري في مدينة الأبيار" دراسة تحليلية لمعوقات النمو وتوقعات المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قارونس، بنغازي.

المصري، هند عمر(2011)، "خصائص الأمطار وتأثيراتها على مكونات الأنظمة البيئية الطبيعية في منطقة سهل بنغازي باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قارونس، بنغازي.

هويدي، أيمن (2017)، التوزيع المكاني لمدارس التعليم الثانوي بمدينة الأبيار: "دراسة في جغرافية الخدمات"، ورقة بحثية مقدمة لاستكمال مقرر دراسة حالة، الاكاديمية الليبية، فرع بنغازي، قسم الجغرافيا وتنمية الموارد.

قيطة، نهلة عبد القادر (2011)، "دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبوراس، ماهر ميلاد (2007)، "التلوث بالنفايات المنزلية الصلبة بمدينة الأبيار"، دراسة تطبيقية في الهندسة البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الهندسة البيئية أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي.

ثالثاً: التقارير والنشرات الرسمية

"مشروع غوط السلطان الاستيطاني الزراعي" (د، ت)، تقرير غير منشور عن مشروع غوط السلطان.

أمانة التخطيط (1978)، مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية، طرابلس.

أمانة التعليم في ليبيا (1998)، "تقرير وفد الجماهيرية الليبية المشارك في أعمال المؤتمر العالمي

حول التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين": الرؤية والعمل، منظمة اليونسكو 5، 9

أكتوبر، باريس

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد (1990) "النمو الاقتصادي والاجتماعي في

الجماهيرية خلال الفترة "1970/1990. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (1995)، "مشروع

خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1990-86"، طرابلس .

الدليل العام لجامعة قاريونس عن العام الجامعي 93-94، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي .

سجلات وحده شؤون أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم/ الأبيار، بيانات غير منشورة .

العمروني، عبد السلام (2004)، "أثر الأسمدة المختلفة على البيئة الرعوية والزراعية بشعبية

الحزام"، تقرير غير منشور.

قسم الدراسة والامتحانات بكلية الآداب والعلوم/ الأبيار، بيانات غير منشورة.

قسم شؤون المعيدين، كلية الآداب والعلوم / الأبيار .

اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي في الجماهيرية (2005)، تقرير حول التعليم العالي، وثيقة فنية

غير منشورة .

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية (2012)، تقرير: الجودة

وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية (الواقع والطموحات)، طرابلس.

مسجل العام لكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي، بيانات غير منشورة.

مسجل العام لكلية القانون / جامعة بنغازي، بيانات غير منشورة.

مكتب الأحوال المدنية بمدينة الأبيار.

مكتب شؤون الموظفين بكلية الآداب والعلوم/ الأبيار.

مؤسسة دوكسيادس العالمية (1979) إقليم بنغازي: مخطط التطور العمراني، تحليل وتقييم

الاستراتيجيات البديلة المقترحة، التقرير رقم 8، أثينا، اليونان.

مؤسسة دوكسيادوس التقرير النهائي، 1984 .

الهيئة العامة للمعلومات (2008) النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، طرابلس، الهيئة

العامة للمعلومات.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2010)، التعداد العام للسكان 2006، الهيئة الوطنية

للمعلومات والتوثيق، طرابلس.

وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد (2010)، الكتاب الإحصائي 2010-2011، مصلحة

الإحصاء والتعداد، طرابلس.

رابعاً: المؤتمرات والندوات العلمية

البدرى، عبد الرحيم محمد (2007)، "بعض مشكلات سياسات التعليم العالي بالجمهورية

العظمى،(تحرير): محمد زاهي المغربي، نجيب المحجوب، أم العز علي الفارسي،

السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة، جامعة قارون، بنغازي.

التير، مصطفى عمر (2006)، "التعليم العالي والتنمية في ليبيا : نموذج الخط متعدد الالتواءات"،

في : الأعور، محمد علي، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، منشورات المركز

العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

الزلينتي، سعد محمد (2012)، "التعليم العالي والتنمية الإقليمية في ليبيا ورقة بحث قدمت في

الملتقى الجغرافي الثالث عشر"، مدينة الخميس 22- 24 / 2012.

الزلينتي، سعد محمد(2007)، "التخطيط للتعليم العالي بالجمهورية: دراسة المعاهد

العليا"،(تحرير) محمد زاهي المغربي، نجيب المحجوب الحصادي، أم العز علي الفارسي،

السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة، جامعة قارون، بنغازي.

الزني، عبد الباري شوشان (2003)، "تقييم الأهداف والاستراتيجيات في الخطط السابقة"، مؤتمر

التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي،

مركز البحوث الاقتصادية.

الشكشوكي، فهيمة الهادي(2004)، "مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من القوى

العاملة"، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، جامعة الفاتح، طرابلس.

العزابي، أبو القاسم، "سياسة التخطيط الجهوى والمحلي في الجماهيرية العظمى(1960. 1990)"،

في: تحرير الهادي مصطفى أبو لقمة، العلوم الجغرافية وحماية البيئة، الجزء الأول،

الزاوية، منشورات جامعة السابع من أبريل، الصفحات 235- 252.

فرجاني، نادر (2003)، "التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية دور التعليم العالي"، والبحث والتطوير التكنولوجي، سلسلة دراسات التنمية البشرية 11، نيويورك.

قعير، فتحي عوض (2008)، "العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها في تطور التعليم في ليبيا في الفترة ما بين 1551. 1969"، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، جامعة الفاتح، طرابلس.

الكيخيا، منصور محمد (1994)، "الوضع السكاني في مدينة الأبيار": ورقة بحث قدمت في الملتقى الجغرافي الرابع، عدد الصفحات 20 صفحة، المرج.

الكيخيا، منصور محمد (2004)، "المتغيرات السكانية والتنمية": في أبو عائشة سالم، ميلاد سعد (تحرير)، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، أكاديمية الدراسات العليا، 21/22/11/2004.

خامسا: الدوريات

التير، مصطفى محمد، (2005)، "نصف قرن من التعليم الجامعي المحلي: ملاحظات وخواطر"، مجلة الجامعي، العدد التاسع، عدد خاص عن التعليم العالي في الجماهيرية العظمى، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، جامعة الفاتح، طرابلس.

جرناز، محمد أحمد (2005)، "المكتبات الجامعة أهميتها ودورها في تطوير التعليم العالي"، مجلة الجامعي، العدد التاسع، عدد خاص عن التعليم العالي في الجماهيرية العظمى، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، جامعة الفاتح، طرابلس.

الحسناوي، موفق (2009)، الجامعات وتطوير المجتمع، مجلة نور العراق، مؤسسة النور، العدد

الحوات، علي (1993)، "التعليم العالي في ليبيا : نشأته وتطوره وإنجازاته"، مجلة مهى ثقافية علمية، العدد الأول، الزاوية.

الرماني، زيد بن محمد(2010)،"الاستثمار في التعليم العالي وإمكانية تسويق برامج"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، العدد 28، السعودية.

الزليتنى، سعد محمد(2009)، "التعليم العالي في ليبيا دراسة في أنماط التوزيع المكاني"، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، العدد الثالث، بنغازي.

شلوف، فيصل مفتاح، إبراهيم، كرسني محمد (1990)، آراء حول أزمة التعليم الجامعي في الوطن العربي، مجلة قاريونس العلمية، السنة الثالثة، العدد الثالث، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

الفائدي، محجوب عطية، إبراهيم، علي محمد (1997)،"التعليم الجامعي والعالي وتحديات المستقبل في الجماهيرية العظمى: نظرة تحليلية ونقدية"، مجلة قاريونس العلمية، السنة العاشرة، العدد الثالث والرابع، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

قنوص، محمد صبحي (1984)، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في عمليتي النمو والتركيب السكاني في منطقة الجبل الأخضر"، مجلة كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي.

الكساسبة، صالح (2004)، "أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات"، المجلد 19، العدد3.

مرسي، محمود أحمد (1985) "دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 13، العدد 4، الصفحات 129-153.

سادسا: مصادر ومراجع أخرى

الخواجة، محمد ياسر(2003)، "الأبعاد الاجتماعية لنظام القطاع العام في ظل سياسة

الخصخصة"، في كتابات اجتماعية معاصرة، تحرير: محمد سعيد فرج، مطبوعات مركز

البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، نقلاً عن الرابط الإلكتروني

.2016 /9 /23 تم الاطلاع بتاريخ <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>

السيد، محمود(2010)، من قضايا التربية على المواطنة العالمية، مؤسسة الفكر العربي، نقلاً عن

الرابط الإلكتروني <http://www.arabthoght.org/content/> تم الاطلاع بتاريخ

.2017 /11/19

الصباح الجديد (1994)، دور الجامعات في حراك التنمية المستدامة، متوفرة على الموقع

الإلكتروني الصباح الجديد www.lmhtmi:fil://lusers/Emachines/، العدد 513، تم

الاطلاع بتاريخ 3/3/2013.

R.V.Krejcie and D.W. Morgan(1970)Determining sample size for-
research activities ,Educational and psychological Measurement,

.Vol. 30, p. 607-610

الملاحق

الملحق 1: استمارة الاستبيان الموجهة لطلاب مؤسسات التعليم العالي بمنطقة الأبيار

أخي الطالب/ أختي الطالبة هذا الاستبيان صمم خصيصاً للحصول على معلومات تتعلق بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي بمنطقة الأبيار، وكذلك وجهة نظرهم وخبراتهم تجاه البرامج المقدمة في هذه المؤسسات، المعلومات المتحصل عليها ستساعدني في إنجاز دراستي للحصول على رسالة الماجستير، التي من الممكن أن تسهم نتائجها وتوصياتها في تطوير أداء هذه المؤسسات. يرجى عدم كتابة اسمكم على الاستبيان، ونفديكم بأن كل البيانات والمعلومات المتحصل عليها سوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا من قبل الباحثة وللأغراض العلمية فقط. يرجى قراءة الأسئلة بعناية والإجابة بوضع دائرة حول الاختيار المناسب أو الكتابة في المكان المخصص، نأمل عدم التردد في طلب المساعدة إذا ما وجدتم أية صعوبات في تعبئة الاستبيان. نشكركم سلفاً على حسن تعاونكم، مع تمنياتنا لكم بدوام التوفيق والنجاح.

الباحثة

- المؤسسة..... القسم..... التاريخ رقم الاستبيان
- أولاً- البيانات الشخصية
- 1) العمر :.....
 - 2) مكان الميلاد
 - 3) الجنس : أ- ذكر ب- أنثى
 - 4) الجنسية : أ- ليبي ب- عربي ج- أجنبي
 - 5) نوع السكن : أ- سكن داخلي للطلاب ب- شقة ج- فيلا د- منزل ه- بيت عربي و- آخر.....
 - 6) عنوان السكن : أ- اسم الشارع ب- اسم الحي
 - ج- اسم المحلة د - اسم المنطقة.....
 - 7) عدد أفراد الأسرة :
 - 8) المستوى التعليمي للأب : أ - أمي ب- يقرأ ويكتب ج- ابتدائي د- إعدادي ه - ثانوي و- جامعي فما فوق
 - 9) المستوى التعليمي للأم : أ - أمي ب- يقرأ ويكتب ج- ابتدائي د- إعدادي ه - ثانوي و- جامعي فما فوق
 - 10) إجمالي دخل الأسرة :.....دينار(تقريباً)
 - 11) من يقوم بدفع رسوم الدراسة : أ- الطالب ب- ولي الأمر ج- منحة دراسية
 - 12) إذا كانت إجابة السؤال الأول (ج) اذكر الجهة المانحة ؟
أ- اسم الجهة المانحة ب- عنوانها.....
 - 13) ما السبب أو الدافع وراء الالتحاق بهذه المؤسسة ؟
أ- عن طريق التنسيب
ب- الجهة التي أعمل لديها منحتني فرصة التفرغ للدراسة.
ج- عاطل عن العمل أو منقطع عن الدراسة وأرغب في تحسين وضعي.
د- رغبة ذاتية في مواصلة الدراسة.
هـ - لم أقبل في المجال الدراسي الذي أرغب فيه .
و - سبب آخر، اذكره.....
- ثانياً - الخلفية التعليمية
- 14) أين تلقيت دراستك الثانوية ؟
أ- مدرسة ثانوية عامة . ب- مدرسة ثانوية خاصة ج- في معهد مهني
 - 15) اسم المدرسة أو المعهد.....
 - 16) هل تجد ثمة علاقة بين ما درست في الثانوية وما تدرسه الآن ؟
أ- نعم ب- لا لا أعرف / غير متأكد
 - 17) هل يتوافق تخصصك الحالي مع طموحاتك المهنية ؟

أ- نعم ب- لا لا أعرف / غير متأكد

18) إذا كانت إجابة السؤال السابق ب ، يرجى ذكر السبب ؟

أ- لم أتمكن من إحراز متطلبات التخصص المطلوب .

ب- التخصص المرغوب يتجاوز إمكانياتي المادية والمعرفية .

ج - ولي أمري نصحني بذلك .

هـ - غيرت التخصص المرغوب لأنه غير متوفر في المنقطة التي أفطن بها .

و- سبب آخر ، اذكره .

ثالثا - الموقع وسهولة الوصول

19) ما الوسيلة التي تستعملها للوصول إلي المؤسسة ؟ أ- السير على الأقدام ب - سيارة خاصة ج - حافلة عامة د - سيارة أجرة هـ - أخرى ، حددها

20) في تقديرك كم يستغرق مشوار القدوم إلي المؤسسة بواسطة السيارة ؟

أ- أقل من ربع ساعة ب - من ربع الساعة إلي نصف الساعة ج - أكثر من نصف الساعة

21) كيف تجد مشوارك اليومي إلي المؤسسة ؟

أ - سهل جدا ب- صعب ج- صعب جداً

21) ما العقبة الرئيسية التي تعرقل وصولك إلي المؤسسة ؟

أ- أعمال الطرق ب- ازدحام الطريق ج- إشارات المرور د- طول المسافة ج- لا توجد

رابعاً : جودة البرامج الدراسية والتدريبية

23) بصفة عامة ما مدى رضاك عن البرامج التعليمية بالمؤسسة ؟

أ- راض جدا ب- راض ج- غير راض د - محبط

24) إذا كانت إجابة السؤال السابق ج أو د ، وضح الأسباب ؟

25) ما تقييمك لمستوى التطبيقات العملية مقارنة بالدراسة النظرية؟

أ- جيدة ب- مقبولة ج- ضعيفة د - لا أعرف / غير متأكد

27) أين تجرى التطبيقات العملية والتدريبية ؟

أ- أغلب التطبيقات تجري داخل المؤسسة .

ب- أغلب التطبيقات تجري خارج المؤسسة .

28) إذا كانت إجابة السؤال السابق ب ، اذكر اسم المكان الذي تتلقى فيه التطبيقات وعنوانه ؟

29) من بين العوامل التالية، اختر العامل المهم الذي ترى أنه سيسهم في تحسين العملية التعليمية والتدريبية

بالمؤسسة أ- تطوير المباني ب- تطوير المعامل والمرافق وتجهيزها ج - زيادة فترة البرنامج

الدراسي

د - توفير إرشاد أفضل الطلاب هـ - تطوير المناهج و- أخرى ، اذكرها

30) هل تعتقد أنك حصلت علي إرشاد مناسب عن :

أ- البرنامج الدراسي

ب- إمكانيات العمل بعد التخرج

ج- الإمكانيات الأخرى بعد التخرج .

خامسا- فرص العمل بعد التخرج

31) هل تود العمل في نفس مجال تخصصك بعد التخرج ؟

أ- نعم ب- لا لا أعرف / غير متأكد

32) إذا كانت إجابة السؤال السابق لا ، لماذا بقيت في نفس المجال ؟ اذكر السبب ؟

33) هل تعتقد أن الجهات الحكومية (مثل: التعليم ، العمل) ينبغي أن تهتم بمسألة إيجاد فرص عمل للخريجين؟

أ- نعم ب- لا لا أعرف / غير متأكد

34) هل توفرت لديك معلومات تتعلق بفرص العمل المتاحة ضمن مجال تخصصك ؟ أ- نعم ب - لا

35) إذا كانت إجابة السؤال السابق نعم ، اذكر اسم الجهة التي وفرت المعلومات ؟

أ- اسم الجهة ب- عنوانها.....

36) هل سبق لك العمل ؟ أ- نعم ب- لا

37) إذا كانت إجابة السؤال السابق نعم ، اذكر الجهة التي عملت أو تعمل لديها وسنوات الخبرة؟
أ- اسم الجهة
ب- العنوان.....ج- عدد سنوات الخبرة.

38) ما تقديرك لفرص العمل بعد التخرج ؟

أ- عالية جدا ب- عالية ج- مقبولة د - ضعيفة د- لا أعرف / غير متأكد
39) بعد التخرج ستسعى للعمل في

أ- المناطق الحضرية (المدن والبلدات) : اذكر اسم المدينة التي ترغب العمل بها :.....

ب- المناطق الريفية : اذكر اسم المنطقة التي ترغب العمل بها

ج- خارج البلاد ، اذكر اسم الدولة التي ترغب العمل بها

40) بعد التخرج ستسعى للعمل في مجال المكان.....

سادساً – معلومات أخرى

41) اعتمادا على خبرتك الشخصية هل تنصح آخرين بالالتحاق بالمؤسسة ؟

أ- نعم ب- لا لا أعرف / غير متأكد

42) إذا كانت إجابة السؤال السابق لا ، اذكر السبب

.....
43) هل لديك أية إضافات أخرى ؟

.....
انتهت أسئلة الاستبيان – نشكركم على حسن تعاونكم معنا

إعداد الباحثة : أمينة المبروك

الملحق 2: استمارة الاستبيان الموجهة لأرباب البيوت

أثر مؤسسات التعليم العالي في مدينة الأبيار على إقليمتها
الاستبيان الخاص بأرباب البيوت في منطقة الأبيار
نأمل عنايتكم في الإجابة عن الأسئلة التالية عن أثر مؤسسات التعليم العالي بمدينة الأبيار في نمو وتطور إقليمتها. ونفيدكم بأن
كل البيانات والمعلومات المتحصل عليها ستعامل بغاية السرية ولن تستخدم إلا للأغراض الإحصائية البحثية فقط. يرجى
قراءة الأسئلة بعناية والإجابة عن طريق وضع إشارة في المكان المناسب أو الكتابة في المكان المخصص، نشكركم سلفاً
على حسن تعاونكم معنا. [الباحثة]

- المكان: _____ تاريخ المقابلة: _____
أولاً- البيانات الشخصية
العمر: _____
(1) ما عدد أفراد الأسرة؟ ذكور _____ إناث _____
(2) المستوى التعليمي؟ أمي ابتدائي إعدادي ثانوي جامعي
(3) ما طبيعة عملك؟ _____ جهة العمل؟ _____
(4) ما الطموحات التي تتوقع تحقيقها من الجامعة؟ _____
(5)

ثانياً- الآثار الاجتماعية

- (6) كم عدد الأميين من أفراد أسرتك من ذوي الأعمار أكثر من 15 عاماً؟ ذكور _____ إناث _____
(7) هل تتوفر لديكم الخدمات التالية؟ التعليم الصحة الكهرباء المياه هواتف إنترنت
(8) هل لديكم أبناء يدرسون بالمرحلة الثانوية بمدارس المنطقة؟ ذكور _____ إناث _____
(9) هل لديكم أبناء يدرسون بالمرحلة الجامعية بمدينة الأبيار؟ ذكور _____ إناث _____
(10) برأيك هل أسهمت مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة في تطور:
الخدمات الاجتماعية؟ نعم لا
خدمات البنية التحتية؟ نعم لا
البرامج الخدمية؟ نعم لا

ثالثاً- الآثار الاقتصادية

- (11) ما متوسط دخل أسرتك الحالي في الشهر؟ دينار تقريباً. _____
(12) ما متوسط دخل أسرتك قبل نشأة الجامعة؟ دينار تقريباً. _____
(13) ما مصادر دخل أسرتك؟ حكومي دخل يعتمد على الجامعة زراعة وتربية الحيوان
مهن أخرى، اذكرها _____
(14) ما مصادر دخل أسرتك من الجامعة؟
العمل بالجامعة تجارة تعتمد على الجامعة إيجارات تعتمد على الجامعة
مهن تعتمد على الجامعة أخرى _____
(15) ما عدد أفراد أسرتك في سن العمل العاطلين عن العمل؟ ذكور _____ إناث _____
(16) هل تعتقد أن للجامعة دور في الحد من البطالة؟ نعم لا
(17) هل تعتقد أن الجامعة أسهمت في تحسين الأوضاع الاقتصادية بالمنطقة؟ نعم لا
(18) في رأيك هل للجامعة دور في خدمة المجتمع؟ في مجال التعليم والتدريب
في مجال البحوث والدراسات
في مجال خدمة المجتمع المحلي

رابعاً- أسئلة ختامية

- (19) في رأيك، هل سيستمر دور الجامعة [الاجتماعي والاقتصادي والثقافي] مستقبلاً؟ نعم لا
(20) في رأيك، ما المشكلات الناجمة عن الجامعة؟ _____
(21) ما اقتراحاتك للمسؤولين بالجامعة؟ _____

انتهت الأسئلة، نشكركم على حسن تعاونكم معنا.



الحكومة الليبية المؤقتة
وزارة الحكم المحلي
المجلس البلدي الأبيار

الإشاري: 2015 / 1
التاريخ:
الموافق: 2015 / 7 / 11

السيدة المحترمة / امينة محمد البروك

تحية طيبة وبعد ،،

نفيدكم بموجب كتابنا هذا بأن الحدود الجغرافية للمجلس البلدي الأبيار هي من منطقة الرجمة غرباً إلى منطقة سلينا شرقاً ومن الشمال بلدية توكره ومن الجنوب منطقة مسوس وإنه يضم (21) منطقة وذلك على النحو الآتي :-

وادي المعقور - رقية الناقة - شمال الأبيار - قصر الشريف - بومشيفة - أسقفه - الرجمة
جيره - بومريم - المليطانية - سيدي مهوس - سيدي إبراهيم بوراس - الأبيار
جنوب الأبيار - الحقيفات - بوربوح - أفتيلة - تجمع افزيخ - شهداء ضاوي
غوط السلطان

عليه تأمل النفض ل بالاستلام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- محمد عثمان محمد

عميد بلدية الأبيار / المكلف



صورة لكل من

ختم الختم الخوري

هاتف فاكس : 067 726 2085

الملحق 4: التوزيع النسبي لسكان بلدية الأبيار 2006

26865	الأبيار
3537	بومريم
3220	الرجمة
1903	سيدي مهبوس
3076	المليطانية
1888	جيرة
585	سيدي إبراهيم بوراس
685	جنوب الأبيار
1630	شمال الأبيار

المصدر: الخاشع، 2014، ص42، التوزيع النسبي من أعداد الباحثة.

الملحق 5: تطور عدد المعيدين في كلية الآداب والعلوم/الأبيار

المعديين	العدد
2006/05	18
2007/06	26
2008/07	45
2009/08	70
2010/09	82
2011/10	82
2012/11	84
2013/12	86

المصدر: سجلات وحدة شؤون أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بكلية الآداب والعلوم/الأبيار.

الملحق 6: بيانات الدراسة الميدانية الأولى (الاستمارة الموجهة للطلاب)

الملحق 6-1: المستوى التعليمي للوالدين

المستوى التعليمي	الأمهات	النسبة	الآباء	النسبة
أمي ويقرأ ويكتب	60	23	65	24.5
تعليم أساسي	54	20	126	9.8
تعليم ثانوي	112	42	100	37.8
جامعي فما فوق	39	15	74	27.9
المجموع	265	100	256	100.0

الملحق 6-2: إجمالي دخل الأسرة

الدخل	العدد	النسبة
اقل من 500 دينار	19	7
من 500 الي 1000	187	72
أكثر من 1000 دينار	59	21
مجموع	265	100.0

الملحق 6-3: نطاق نفوذ خدمات كلية الآداب والعلوم بمدينة الأبيار

النسبة	العدد	المكان
43.4	115	الأبيار
5.3	14	غوط السلطان
7.6	20	المليطانية
6.4	17	الرجمة
3.8	10	بومريم
10.9	29	أسقفة
7.2	19	جيرة
4.1	11	سيدي مهبوس
8.3	22	قصر الشريف
3.0	8	إبراهيم بوراس
100.0	265	مجموع

الملحق 6-4: الرحلة اليومية إلى الكلية

النسبة	العدد	الرحلة اليومية
78%	207	سهل جدا
14%	37	صعب
8%	21	صعب جدا
100.0	265	المجموع

الملحق 6-5: تقدير فرص العمل

النسبة	العدد	فرص العمل
8%	20	عالية جدا
15%	41	عالية
12%	32	مقبولة
65%	172	ضعيفة
100.0	265	مجموع

الملحق 7: بيانات الدراسة الميدانية الثانية (الاستمارة الموجهة لأرباب البيوت)

الملحق 7-1: المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
أمي ويقراً ويكتب	19	5.2
تعليم أساسي	65	17.7
تعليم ثانوي	81	22.1
جامعي فما فوق	202	55.0
مجموع	367	100

الملحق 7-2: مقارنة بين متوسط دخل الأسرة قبل إنشاء الكلية وبعدها

الدخل	قبل		وبعد	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 500 دينار	189	51.5	23	6.3
من 500 - 1000	174	47.4	294	80.1
أكثر من 1000	4	1.1	50	13.6
مجموع	367	100	367	100

الملحق 8: أنماط النشاطات التجارية والخدمية المجاورة لمبنى الكلية

ر	نوع النشاط	عدد	العاملون	
			ذكور	إناث
1	تصوير وسحب المستندات	5	8	-
2	خدمات التغذية والمشروبات	7	13	6
3	الملابس الجاهزة والأحذية	3	4	-
4	العطور والهدايا	5	5	-
5	الأثاث والمواد المنزلية	4	5	-
6	روضة وتعليم أساسي	1	7	24
7	نشاطات أخرى	5	11	4
	المجموع	30	53	34

المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ 11-14/10/2017

الملحق 9: مشاريع التخرج ورسائل الماجستير

بحوث قسم الجغرافيا		
السنة	العنوان	اسم الطالب
2006 /2005	التوزيع الجغرافي لسكان فزان	فتحية محمد سعد
2007 /2006	معدل المواليد في منطقة سوسة	محمد علي مرسال
2007 /2006	أثر العوامل الطبيعية والبشرية علي النشاط الزراعي في السهل الساحلي الممتد من كرسه إلي سوسه	أيمن محمد علي
2008 /2007	حوادث المرور في منطقة قمينس	حسن صالح الصابر أوريدة عبد القادر
2008 /2007	حركة الهجرة من وإلى مدينة قمينس خلال الفترة (1983-2003)	سعاد محمد جاد الله
2010 /2009	العوامل المؤثرة في زراعة النخيل في منطقة هون (دراسة في الجغرافيا الزراعية)	نحية أحميده محمد فوزي علي سعيد
2010 /2009	الظواهر الاجتماعية	خليفة عطية عبد الرحيم
ربيع 2014	طبقة الأوزون	سناء حمزة فرج بشير محمد عبد الله
2016 /2015	الهجرة الداخلية في مدينة دريانة	صالحة الناجي صفاء عبد الله
بحوث علم النفس		
2004 /2003	الصحة النفسية لدى عينة من طلبة وطلبات جامعة قاربيونس	حسنة محمد الشريف عبير إبراهيم الفسي نادية حسين الفرجاني
2004 /2003	التوافق النفسي و الاجتماعي لدي طلبة قسم التربية وعلم النفس بجامعة قاربيونس	عزيزة رشيد الوداوي صالحة امراجع عبد السلام
2006 /2005	اتجاهات العاملين في مجال رعاية المعوقين عقلياً نحو المعوقين عقلياً (دراسة ميدانية بمركز القدرات الذهنية بنغازي)	حنان عبد القادر عبد الله صالح
2006 /2005	أسس علم النفس	نوال علي حمد
خريف 2005	علاقة زواج الأقارب بالإعاقة	تهاني علي محمد سامية عبد الرحمن
2006 /2005	مدى انتشار الميول العصبية لدي طلبة وطالبات كلية الآداب والعلوم / الأبيار /جامعة قاربيونس	فتحي أحمد عبد أيمن حسن محمد
2007 /2006	المشكلات النفسية والاجتماعية لدى طلبة وطالبات كلية الآداب والعلوم/الأبيار/جامعة قاربيونس	وفاء بالقاسم محمد دلالم محمد علي

2008 /2007	الرضا الوظيفي لدى المعلمين والمعلمات بقطاع التعليم في منطقة الأبيار لشعبية المرج	زاهية عبد القادر زينب محمد حسين ماجدة حميد عبد ربة
2009 /2008	مفهوم الذات	ريمه سليمان سعيد منيرة عبد الله سعد
2014 /2013	دور الأخصائي النفسي في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم لمنطقة الأبيار	سعد صالح نوح محمد عبد الله بشير
2016 /2015	الأعراض الاكتئابية لدى المطلقة وغير المطلقة (دراسة ميدانية علي مجموعة من المطلقات وغير المطلقات بجامعة بنغازي فرع الأبيار)	إيمان عبد القادر علياء عبد العالي عفاف عبد العالي
بحوث قسم الفيزياء		
2006 /2005	المواد المشعة الطبيعية (النورم) وطرق الوقاية منها	زهراء عبد الرحمن ورداد إدريس سعيد رندة محمد علي
ربيع 2007	العداد الفردي	أمل سعد عبد القادر
ربيع 2007	مشفر ثنائي إلي عشري	سارة إدريس عثمان كريمة محمد سعيد نجوى ضو عمر
2007 /2006	المنيا نيات	أسماء عبد الله موسى تهاني صالح محمد أم العز عبد القادر
2007 /2006	تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية	صفاء موسى سعد أمباركة محمد
2007 /2006	فيزياء العين البشرية	جازية حسن محمود أسماء نوح عبد الله إيمان محمد أبوسيف
2008 /2007	علاج أورام المخ بإبر اليورون للبيترونات الحرارية	ناجي عبد الله أحمد
2008 /2007	المرشحات الفعالة	نورا جبريل مفتاح زهرة عبد الكريم
2009 /2008	محاكاة مضاعفات الجهد باستخدام برنامج : Electronic work bench	نسرين أحمد الطيب مريم رجب جمعة
بحوث قسم الرياضيات		
2007 /2006	المعادلات التفاضلية العادية	هناء ميلاد صالح تهاني سليم الهادي
2007 /2006	الضرب الداخلي والتحويل إلي الصورة القطرية	تهاني رجب حسين

		خديجة عبد الرحيم
2007 /2006	مفهوم العدد المركب	أسماء بويكر محمد أمال محمد معيوف
2007 /2006	كتابة وفك الرسائل السرية باستخدام الجبر الخطي	إيمان عبد السلام
2008 /2007	Properties of character mappings	نجاح الصالحين
2008 /2007	دراسة تطبيقه لخاصية التماثل في التوزيع الطبيعي	فرج خليفة أسامة بن عمران
بحوث قسم الحاسوب		
2007/2006	جزء من مبادئ نظرية المجموعات	خالد علي عمران خالد محمد حمد عبد الحميد جبريل عبد الرحمن سالم
2007/2006	الأعداد التامة	فاطمة رجب جمعة ناجية فرج محمد
2007/2006	المعادلات التفاضلية الجزئية من الرتبة الأولى	معترز موسي عثمان ريحانة علي شعيب
2007/2006	بعض التطبيقات على المعادلات التفاضلية الجزئية من الرتبة الأولى	مبروكة صالح حمد تهاني حسن عبد الله أسماء محمد خطاب
2007 /2006	وحدة المعالجة المركزية cpu	مرعي علي محمد سعيد حسين حمد
2007/2006	حل المعادلات باستخدام نكولات لا بلاس	رابحة حمد صالح سالمة الطيب عثمان
2007 /2006	نظام الدراسة والامتحانات (نظام الفصل)	خديجة المبروك ابتهال مصطفى
2010 /2009	قسم حسابات المشتركين في شركة البريد الأبيار	مها مصطفى عبد الله سماح ونيس صالح
2011 /2010	منظومة التدريب بمركز المعلومات والتوثيق بجامعة قاربيونس	محمد عوض محمد حماد عمر
2011 /2010	الحسابات العامة	هناء محمد نوح مريم علي محمد
ربيع 2010	تقرير مفصل حول منظومة شركة الطيران (البراق)	إيمان علي هدى علي عبد رية
خريف 2011	ميكنة مكتبة قسم الإعارة	صابرين محمود جميلة عمر خليفة
2012 /2011	ميكنة نظام مخازن	فرج علي جويلي

	تشاركيه الشعلة لأعمال الحجارة	محمد المبروك محمد
ربيع 2012	ميكنة إعداد راتب	فتحية عوض أمراجع كريمة المبروك أحمد
ربيع 2012	معالجة اللغات الطبيعية	هدى علي عبد ربة سوسن مفتاح أحمد أمال أحمد محمد
ربيع 2012	النظام المتكامل لتأجير السيارات	إيمان علي أحمدي أسماء خليل شعيب
خريف 2015	منظومة حجز فندق عن طريق الإنترنت	رندة عبد القادر رويده محمد علي
بحوث قسم اللغة العربية		
2007 /2006	معنى لا إله إلا الله وإعرابها	خالد رمضان إبراهيم
2007 /2006	الحروف المشبهة بليس	أمل يحيي محمد
2007 /2006	لام الابتداء	نحيه محمد بالقاسم
2007 /2006	الاستعاذة والبسملة	حنان عبد القادر عمر
2007 /2006	البرهان في نفي المجاز في القرآن	خديجة عبد الحفيظ محمد
2007 /2006	حروف الحر الزائدة	أمل حسن الصالحين
2008 /2007	الهجاء عند الحطيئة	سناء محمد مسعود

رسائل الماجستير

السنة المناقشة	العنوان	اسم الباحث
2004	النمو الحضري في مدينة الأبيار	فاطمة عبد النبي عطية
2007	التلوث بالنفايات المنزلية الصلبة بمدينة الأبيار"، دراسة تطبيقية في الهندسة البيئية	ماهر ميلاد أبوراس
2009	النمو السكاني وأثره في تركيب وتوزيع السكان في مدينة الأبيار خلال الفترة "1973 - 2007" دراسة في جغرافية السكان"	عبد السلام مختار الزايدي
2014	تحديد الإقليم الوظيفي لمدينة الأبيار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة في جغرافية المدن	زينب الحسين سعيد آدم الخاشع

Abstract

This study aims to discover the development role of the high education institutions in its region. These institutions make the opportunity for education ,training and transfer of knowledge and modern innovation .Moreover, it plays a great role in preparing researches and providing consultations in the economic, social, and environmental fields to local society around these institutions. This study includes the period of the foundation of the first high education institutions which is ALbyar faculty of Arts and Sciences 2002/03 to 2013. The first university in Libya was established in Benghazi in 1956 and the faculty of Arts comes out to be its first institutions. Since 1956, the high colleges expanded around the country. These colleges help in developing the students and the whole society. In fact, the researcher depends on theoretical and practical data which are collected from many resources. These data are categorized and represented in tables, maps and graphics in order to complete the theoretical and practical parts of the study. The analysis of this study focuses on the developmental role which is played by the high education institutions on Albyar presented by the faculty of Arts and sciences. This role helps in developing the economic, social, and cultural activities in Albyar region. The study is divided into seven chapters; The first chapter sheds some light on the theoretical and practical parts of the study. The second chapter provides the natural and human characteristics of the study area. The third chapter presents a theoretical background on the relationship between the historical development of the high education institutions in Libya from 1956 until now and how it is connected to the regional development applied on the country. The forth chapter deals with the development of the high education institution in the study area and its purposes through the variables like registered students, graduates, teaching stuff (local or foreign) and the workers at the of Arts and sciences of Albyar. It is worth mentioned that the analysis on these chapters depends on library information and data from different resources. The fifth chapter focuses on the internal efficiency of Albyar faculty of Arts and Sciences from point of

view of students at final semester and discover if they are satisfied with the services presented by the faculty. A survey is conducted in order to collect more information and data through the first field study. The analysis includes issues connected to the students' experience about teaching and training programs which is presented by the faculty in addition to its location and how to reach it easily.

The sixth chapter presents the external efficiency from the point view of the local people in order to find out the economic, social, and cultural effects of the foundation of the faculty on its region. The data is collected through the second field study. The final chapter discusses the results of the study and the recommendation.

Consequently, the researcher notes that there are a notable increasing on asking for products and services as a result of the increasing of the numbers of students, teaching staff and workers. In addition, the faculty makes the opportunity for the local students to complete their study at the place where they actually live. The faculty provides chances for direct and indirect jobs and evolves the outcome of most people who



He Impact of Higher Elocution Initiations in Albyar City on its Region: A study in the Geography of Development

By

Amina M. Elmabrouk Boulkasem

Supervisor

Dr. Saad M. Elzalitni

**A thesis submitted in partial fulfillment of the Requirements for tee
degree of master in Geography**

**At the University of
University of Benghazi**

2018 March